مع شيخنا ناصر السنة والدين

محمد ناصر الدين الألباني

مجدد القرن، ومحدث العصر

«تغمده الله برحمته»

في شهور حياته الأخيرة

دار الألباني
للنشر والتوزيع

- الطبعة الثانية -
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

مع شيخنا ناصر السنة والدين

محمد ناصر الدين الألباني

مجدد القرن، ومحدث العصر

«تغمده الله برحمته»

في شهور حياته الأخيرة

وضمن ذلك: ملخص سيرته، ونص وصيته، ومسرد مؤلفاته

بقلم

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري

دار الألباني

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا.

مَن يَهْدِهِ اللهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ-.

وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب:٧٠-٧١].

-١-

مُلَخَّص سيرته

زِيادةً في التَّعريفِ بشيخِنا الكبيرِ -تغمَّدَهُ اللهُ برحمتِهِ-، وإبَانَةً لِبعضٍ مِن مآثِرِه، وأداءً لِشيءٍ مِن حُقوقِهِ، ورَبْطاً للأُمَّةِ بعُلمائِها: رأيتُ لُزُومَ البَدْءِ بكَتْبِ هذه النُّبذةِ المُوجَزَةِ عَنْهُ -رَحِمَهُ اللهُ-.

فأقولُ مُستعِيناً بالله -وَحدَهُ-:

* هُو محمَّد ناصرُ الدِّين(١) بن نُوح نَجاتِي بنِ آدَم.

* وُلِدَ في أُشْقُودَرَةَ -عاصمةَ ألبانيَّة- يَوْمَذاك-؛ سَنَةَ (١٣٣٢هـ=١٩١٤م)، وإليها يُنْسَبُ.

* مُحدِّثٌ، فقيهٌ، داعيةٌ إلى الكِتابِ والسُّنَّةِ على منهجِ السَّلَفِ الصَّالحِ، ومُؤلِّفٌ مُتقِنٌ، وعالِمٌ مُتَفَنِّنٌ.

---

(١) وهذا اسمٌ مُركَّبٌ -على عادةِ مُسلِمي الأعاجِمِ في ذلك الزَّمانِ -تبرُّكاً-.

واسمُ والِدِه: (نُوح).

ويُخْطِئُ مَن يُسَمِّيه: (محمد بن ناصر الدِّين..)!

* كان والدُهُ الحاجُّ نُوحٌ مِن كِبارِ عُلماءِ الحنفيَّةِ في بَلَدِهِ.

وفي أثناءِ حُكْمِ العَلْمانِيِّ الهالِكِ أحمد زُوغُو[١] لألبانْيَة كانَ ثَمَّةَ تَضْيِيقٌ شديدٌ على المُسلِمين؛ فهاجَرَ -بسببِهِ- والدُ شيخِنا: الحاجُّ نُوحٌ- مع جميعِ أبنائِهِ- ومنهُم مُحَمَّدٌ ناصِرُ الدِّين -صغيراً-؛ فِراراً بدينِهِم إلى بِلادِ الشَّام -وسُوريَّة بالخُصوص-؛ لِـمَا وَرَدَ فيها مِن فضائلَ ومَناقِبَ في السُّنَّةِ النبويَّةِ[٢].

وهُناكَ استقرَّ بِهِمُ المُقامُ.

ومنها -بَعْدَ نحوِ خمسينَ عاماً- هاجَرَ الشيخُ -رَحِمَهُ اللهُ- إلى عَمَّان- عاصِمَةِ المملكة الأردُنِّيَّة الهاشميَّة -حَرَسَها اللهُ-، وبها قَضى بَقيَّةَ حياتِهِ؛ عالِماً مُعلِّماً، فَقيهاً مُربِّياً.

---

(١) سَمِعْتُ شيخَنا -رَحِمَهُ اللهُ- مِراراً- حينَ يَذْكُرُ هذا الرَّجُلَ، يَقولُ: «الذي أزاغَ اللهُ قَلْبَهُ».

وانظُر تَرجمةَ أحمد زُوغُو -هذا- في «المَوسوعةِ العربيَّة المُيسَّرة» (١/ ٧٣٣) -لمحمد شفيق غِربال-.

(٢) ولِشَيْخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- رِسالةٌ مُفرَدَةٌ فيها تخريجُ الأحاديث الواردَة في كتاب «فضائل الشَّام» -للرَّبَعِيِّ-.

انظُرْ خَبَرَها في (ص٩٥) -مِمَّا يأتِي-.

* تلقَّى تَعليمَهُ الأساسَ في دِمشقَ -عاصمةِ سُوريَّةَ-؛ مَوْئِلِ العِلْمِ لِقُرونٍ كَثيرةٍ غابِرَةٍ؛ مُستفيداً مِن عددٍ مِن الشُّيوخِ، وأهلِ العِلْمِ؛ مِن أمثالِ والدِهِ الحاجّ نُوح، والشيخ سعيد البُرهاني، والشَّيخ محمد بَهْجَت البِيطار -وغيرهم-.

رَحِمَ اللهُ الجَميعَ(١).

* حبَّبَ اللهُ -سُبحانَهُ- إليه عِلْمَ الحديثِ النبويِّ في مُقتَبَلِ عُمُرِهِ، وبَواكيرِ شَبابِهِ، وذلك حينَ اطِّلاعِهِ على مَقالاتٍ عِلميَّةٍ للشيخ محمد رشيد رضا في مجلَّةِ (المَنار)؛ نَقداً لِرواياتٍ واهيةٍ ذَكَرَها أبو حامدٍ الغَزاليُّ في كِتابِهِ «إحياء عُلوم الدِّين»(٢).

---

(١) وفي هذا رَدٌّ لِقولِ مَن قالَ -بغيرِ حَقٍّ-: «إنَّ الألبانيَّ لا شُيوخَ له»! أو: «إنَّهُ طَلَبَ العِلمَ على نفسِه»!!

وفي كتابنا «الردّ العلميّ..» (ص١٠٦) وجهٌ آخرُ مِن الجوابِ؛ فانظُرْهُ.

(٢) وفي كِتابي «إحياء عُلوم الدِّين في مِيزان العُلماءِ والمُؤرِّخين» -المطبوع قبل رُبْعِ قَرْنٍ-: كَشْفٌ لِحالِ هذا الكِتاب!

وقد رأيتُ شيخَنا -رَحِمَهُ اللهُ- يَنقُلُ عن السَّيِّد رشيد رضا -ثِقَةً به- أحكاماً حديثيَّةً في مواضعَ مُتعدِّدَةٍ مِن كُتُبِهِ؛ كـ«السلسلة الضعيفة» (١٧٠)، و(٥٥١)، و(٥٥٧) -وغيرها-.

* أجازَهُ الشيخُ العلّامةُ محمّد راغبُ الطَّبَّاخ[1] -مُؤرِّخُ حَلَبَ ومُحدِّثُها- رَحِمَهُ اللهُ -بمَرْوِيَّاتِهِ المجموعةِ في ثَبَتِهِ المُسمَّى «الأنوار الجليَّة في مُختصَرِ الأَثْبَاتِ الحَلَبِيَّة»؛ وذلك حينَ رأَى نُبُوغَهُ وأَلْـمَعِيَّتَهُ، وأَلَقَ ذِهْنِهِ وفَهْمِهِ[2]، ورَغْبَتَهُ العاليَةَ في تحصيلِ العُلومِ الإسلاميَّةِ، والمَعارِفِ الحديثيَّة.

* ابتدأَ التأليفَ والتَّصنيفَ في أوائلِ العَقْدِ الثاني مُن عُمُرِهِ:

فكانَ مِن أوَّلِ مُؤلَّفاتِهِ الفِقهيَّةِ المَبنيَّةِ على معرفَةِ الدَّليلِ والفِقْهِ المُقارَنِ: كِتابُ «تحذير السَّاجِدِ مِن اتِّخاذِ القُبورِ مَساجِدَ»، -وهو مَطبوعٌ مِراراً-.

---

(١) وقد وَصَفَهُ شيخُنا في كتابِهِ «تحذير السَّاجِدِ» (ص٦٤)، و«صحيح أبي داود» (٥/ ٢٥٤): بـ(شيخِنا).

وقد تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- سَنَةَ (١٣٧٠هـ).

وانظُر -في ترجمتِهِ-: «الأعلام» (٦/ ١٢٣) -للزِّرِكْلِيِّ-.

(٢) ثُمَّ يأتِي (اليومَ) بعضُ أهلِ الفَسادِ، ممَّن الهوَى لـه -بـه- (مُراد!)، قائلاً بحقِّ شيخِنا -مُنادِياً في كُلِّ وادٍ!-: (أعجميُّ الفَهْمِ غيرُ فَقيه)!

فيا لِهذا المُتعدِّي مِن جُوَيْهِلٍ سَفيه!!

وكانَ مِن أوائلِ تَخاريجِهِ الحديثيَّةِ المَنهجيَّةِ -أيضاً-: كِتابُ «الرَّوضِ النَّضيرِ في ترتيبِ وتخريجِ مُعجَمِ الطَّبَرانِيِّ الصَّغير» -وهو تحت الطَّبْع-[1].

* دُعِيَ مِن قِبَلِ عَدَدٍ مِنَ الجامِعاتِ الإسلاميَّةِ، والمَراكِزِ العِلميَّةِ العالَمِيَّةِ؛ لِتَوَلِّي مَناصِبَ رَفيعةٍ فيها، فواجَهَ مُعظَمَها بالاعتِذارِ؛ لِشَواغِلِهِ العِلميَّةِ الكثيرةِ.

* تَوَلَّى تَدْريسَ مادَّةِ الحديثِ النبويِّ في الجامعةِ الإسلاميَّةِ -بالمدينةِ النبويَّةِ- إبّانَ افتِتاحِها -مُدَّةَ ثلاثِ سِنينَ؛ بَدْءاً مِن سَنَةِ (١٣٨١هـ)؛ ممّا كان لهُ -بسببِهِ- أعظمُ الأثَرِ في إيجادِ نَهضةٍ عِلميَّةٍ حديثيَّةٍ واسِعَةٍ على نِطاقِ العالَمِ -كُلِّهِ-، وعلى جميعِ المُستوياتِ:

- على المُستوَى الرَّسميِّ؛ وذلك باهتِمامِ الجامعاتِ -عامَّةً- بذلك، حيثُ قُدِّمَتْ مئاتُ الرَّسائلِ الجامعيَّةِ المُتخصِّصَةِ في عِلمِ الحديثِ.

- وعلى المُستوَى الشعبيِّ العامِّ؛ حيثُ تَوَجَّهَ عَدَدٌ كبيرٌ مِن

---

(١) انظُر فائدةً مهمَّةً حولَ هذا الكِتابِ -فيما يأتي- (ص١٠٨).

طُلَّابِ العِلمِ لِدِراسةِ عِلمِ الحديثِ، والتخصُّصِ فيه - وغيرُ ذلك ممَّا وُجِدَ بَعدَهُ، وصارَ أَثَراً مِن آثارِهِ-.

ومِن أكبرِ دَليلٍ على ذلك: هذا الكَمُّ الكبيرُ مِن الكُتُبِ الحديثيَّةِ المُحقَّقَةِ، والفَهارِسِ الحديثيَّةِ المُصنَّفَةِ، -فَضلاً عن البرامج الحاسُوبِيَّة الحديثيَّة المُدهِشَة- ممّا لم يكُن أكثرُهُ مَعروفاً مِن قَبْلُ-.

وهذا الأثَرُ -لجلائِهِ ووُضُوحِهِ- لا يُنكِرُهُ أحَدٌ، حتّى المُخالِفُونَ لشيخِنا، المُعارِضُونَ لِمنهجِهِ -هداهُم اللهُ -تعالى-.

○ (تذييل):

مِن المَعْرُوف عَن شَيْخِنا -رحمه الله- جَلَدُهُ في البَحْثِ والتفتيش، وصبرُهُ على التَّحْصِيلِ والتَّصْنِيفِ.

وَكَانَ في سَبِيل تسهيلِ بعضِ ذلك على نفسِهِ -من قديمٍ- يُفَهْرِسُ -أو يُوصِي بعضَ أبنائِهِ، أو تَلاميذِهِ- بفهرسةِ الأحاديثِ النَّبويَّةِ الواردةِ في بعضِ كُتُبِ الحديثِ[1] -على الحروف الهجائيَّة[1]-؛

---

(١) ولعلَّ مِن آخر ذلك: «فهرستُهُ» لأحاديث كتاب «الكامل» -لابن عديّ-.

=

لِيُسَهِّلَ على نفسِه مُراجعتَها، والوقوفَ على ما فيها[٢]..

ومِن آخِر ما عَلِقَ بالذِّهْنِ مِن ذلك -لما له مِن تميُّز!-: فهرستُهُ بالبطاقات الصغيرة- لِأَحَادِيثِ عددٍ كبيرٍ مِن مُجلَّدات «تاريخ دمشق» -لِلْحَافِظ ابْن عَسَاكِر-، وَكَانَ ذَلِكَ فِي أُخْرَيَاتِ سِنِيِّ حَيَاتِه الْمُبَارَكَةِ -رَحِمَهُ اللهُ-؛ وَذلِكَ بالاستعانةِ ببعضِ تلاميذِهِ - أو أَبْنَائِهِ- مِمَّنْ يأمرُهُم بذلك - في ضوء إرشاداته، وتعليماته-.

وكانت طبعةُ «تاريخ دمشق» كبيرةً -في ثمانين مجلَّداً-، وقد فَهْرَسَ الشيخُ -يومئذٍ- قريباً من نِصْفِها.

ولكنْ؛ لَمَّا بدأ المرضُ يشتدُّ عليه -رحمه الله- لم يستطع إكمالَ

= وقد ارتضى -رحمه الله- تسميتي له -بخطِّي-: «الفهرس الشامل».
وهو -في الحقيقة- أجلُّ مِن أن يكونَ مجرَّدَ فهرسٍ؛ لـمَّا تضمَّنه من ضبط، وتدقيق، وتصحيح.
وانظُر ما سيأتِي -حولَهُ- (ص١٣٦).

(١) ويخلط بعضُ الناس بينها وبين (الحروف الأبجدية)!!
فتنبَّهْ؛ ولا تَكُنْ مِن الغافِلِين...

(٢) وليسَت قليلةً هي...
فانظُر ما سيأتِي (ص١٣٥-١٣٦).

الفهرسة لباقي مجلّدات الكتاب -بسبب ضَعْفِ صِ
البدنيِّ[1]-.

فكان إذا بحث عن حديث -في القسم الذي فَهْرَسَهُ- ولم يجده: يتأسَّفُ لِذلِكَ -جدًّا-!

وكنتُ أرى ذلك منه، وأشعرُ به، ولكنْ؛ لا أجدُ وسيلةً أدفعُ بها عنه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- هذا التأسُّفَ، وذلك الشُّعورَ!

وفي هذه الأثناءِ -سُبحان الله -تعالى-: صَدَرَتْ برمجةٌ حاسوبيَّةٌ لـ«تاريخ دمشق» -وأحاديثِه، وآثارِه.. -؛ تُسهِّلُ مراجعةَ أيِّ نصٍّ فيه بثوانٍ معدودةٍ -ولا أقول: دقائق!-.

---

(١) زرتُ -ذات مرة- شيخَنا -أثناء مرضه- في بيتِه؛ لأودِّعه بسبب سفرٍ لي؛ فسألتُهُ عمَّا بيده من أعمال علميَّة؟!

فأجابني: بين يديَّ عملٌ علميٌّ اقترحهُ عليَّ ضعفي ومرضي؛ وهو: «**تهذيب (صحيح الجامع الصغير)، وزيادته، والاستدراك عليه**».

وهو العمل الذي تُوفِّي شيخُنا -رحمة الله عليه- وهو باقٍ على مكتبِهِ، ومفتوحةٌ أوراقُهُ عليه!

وقد كان لي -والفضل لله -**أولاً**-، ثم لشيخِنا -**ثانياً**- شرَفُ إعانتِه فيه، في تخريج الأحاديث المروية في «الصَّحِيحَيْنِ» -أو أحدِهما -منه-، وإثبات ذلك -بالتفصيل- في الأجزاءِ الأخيرةِ مِن «السلسلة الصحيحة».

فسارَعْتُ إلى شيخنا -رحمه الله- أبشِّرُه بالخبر؛ بما ظَنَنْتُ أنه سيُفرِحُه، ويُدخِلُ السرورَ إلى قلبه.

وفعلاً؛ كان ذلك -والحمدُ لله-؛ فقد رأيتُ علاماتِ الجَذَلِ، وأَماراتِ الانشراحِ على وجهه ومُحَيَّاه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لمّا أخبرتُه الخبرَ؛ فقال لي: فلْنُجَرِّب!

وكان هذا البرنامجُ الحاسوبيُّ موجوداً عند بعض الإخوةِ الأفاضِلِ الذين يُساعدونني في البحثِ، والاستخراجِ مِن (الحاسب الآلي) -أحياناً-، فاتصلتُ به، وجرَّبنا -مع شيخنا- البحثَ عن عددٍ من الأحاديث التي لم يقفْ عليها شيخُنا في القسمِ الذي لم يُفهرَس -عندَه- من «تاريخ دمشق» -يومَذاك-!

وفي لحظاتٍ سريعة -جدًّا-: أَظْهَرَ لنا (الحاسبُ الآليُّ) رقمَ المجلّد، ورقمَ الصفحة، ثم نُراجِعُ؛ فإذا النصُّ المطلوبُ موجودٌ -نفسُهُ-.

واستأنس شيخُنا -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بهذا الأمر- جدًّا- فَرِحاً بِه-؛ فكان يتَّصلُ بي يوميًّا -في ليلٍ أو نهار!- مرَّاتٍ - يطلبُ مِنِّي أن أتَّصلَ

بالأخ المذكور؛ ليستخرج لنا (حاسوبيًّا) موضعَ حديثٍ كذا، أو الراوي الفُلاني -ونحو ذلك- من «تاريخ دمشق»-.

وذات يوم؛ اتصل بي شيخُنا -هاتِفيًّا -ليلاً -قائلاً-: حتى لا أُتعبَك أكثرَ -يا أبا الحارث-؛ إذا اتصلتُ أنا -مباشرةً- بالأخ صاحب (الحاسب الآلي)؛ هل في ذلك ما يُزعجُهُ؟!

فقلتُ لهُ: أبداً- يا شيخَنا-؛ بل إنَّه سيفرحُ بذلك -جدًّا-؛ خدمةً للعلم، وأهلِه..

فصار شيخُنا -بعد ذلك- يَتَّصِلُ بالأخ المذكور -مُباشرةً- بنفسه-، يسألُه، لِيستخرجَ له -حاسوبيًّا- مواضعَ بعضِ الأحاديث التي يُريدُها -أو نحو ذلك-[1].

أقولُ:

وهذا مِن فضل الله -وحده- عَلَيَّ؛ ذلكُم أنِّي قرَّبْتُ لشيخنا

---

(١) وذات مرّة أعطاني -رَحِمَهُ اللهُ- مبلغاً ماليًّا لأُعطِيَهُ للأخ المذكور؛ فقلتُ له: إنَّ هذا الأخ يعملُ معيَ، وليس من مُوجِبٍ لإعطائِهِ هذا المال!!

فأصرَّ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- قائلاً-: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾..

طريقَ البحث في هذا الكتاب؛ بما يسَّره اللهُ -تعالى- من علم الحاسوب -ولو كان ذلك في آخرِ عُمُرِهِ المُبارَكِ-...

مع أنِّي أذكُرُ (جيِّداً) أكثرَ مِن محاولةٍ قام بها بعضُ الناس -شخصيًّا، أو تجاريًّا!- لإدخال (الحاسب الآلي) بيتَ شيخنا؛ لِيقرِّبوا له البحثَ، أو يُعينوه فيه -مع مُغْرِياتٍ مُتعدِّدَةٍ عرضُوها عليه؛ مِن توفيرِ جهازِ الكُمبيوتر، وبرامجِهِ، والعاملِ عليه-؛ فلم يُفلحوا؛ لعدمِ اقتناعِ شيخِنا بما عندهم- يومَذاك-!

* ومِمَّا يتَّصلُ بهذا الأمر شيئانِ:

الأول: ما قاله الشيخُ أحمد محمد شاكر -رحمه الله- في مقدّمته على كتاب «مفتاح كنوز السنة»(١) (صفحة:س،ع) -قائلاً عنه-:

---

(١) وهو فهرسةٌ عامَّةٌ -في مجلَّدٍ واحِد- لمجموعة محدودة -جدًّا- من كتب السنة والسيرة-فُهْرِسَت بِحَسْبِ مَواضِيعِها!-؛صنعها بعضُ المستشرقين -أوائلَ القرن الماضي-.

ولقد غَدَا هذا الكتابُ -اليومَ- لا غَيْرَ- تُحفةً فنِّيَّةً (!) تُزَيِّنُ به رُفوفُ المكتباتِ؛ وذلك بسببِ ظُهورِ كَثيرٍ مِن الفَهارِسِ المُتطوِّرَةِ -جدًّا- بعدَهُ -ورقيَّةً، وحاسُوبيَّةً-.

«... فلو كان بيدي هو -أو مثلُه- مِن أوَّل عهدي بالاشتغالِ بكُتُبِ السُّنةِ؛ لوفَّر عليَّ ثلاثةَ أرباع عُمُري الذي صرفتُه فيها!».

أقولُ: فكيف لو رأى -رَحِمَهُ اللهُ- هذه البرامجَ الحديثةَ(الحاسوبيَّةَ)(١) -المعاصرة- التي تستخرجُ لك أيَّـةَ معلومةٍ مُودَعَةٍ في بطون مئات -بل ألوف!- الكتب في دقائقَ معدودة، وأحياناً في ثوانٍ محدودة!؟... واللهِ؛ كان قد يُوَفِّرُ عليه تِسعةَ أعشارِ -عُمُرِهِ- أو أَزْيَدَ-...

رَحِمَنَا اللهُ -تعالى- وإيَّاه.

الثاني: ما يفعلُهُ -اليومَ- بعضُ الشَّبَبَة المعاصرين، المغرورين -الذين نالوا مِن علوم الحاسوب قِسطاً حسناً، ولم ينالوا مِن علم الشرع إلا قَدْراً يسيراً-: حيث نراهم يستدركون على شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -خاصَّةً!-، وعلى بعضِ العلماءِ الآخَرِين، و(الحُفَّاظ)، والمُحدِّثين، والمُخَرِّجين، والمُجرِّحين، والمُعدِّلين -عامَّةً-: روايةً، أو رواياتٍ، أو رُواةً!!

---

(١) نَعَم؛ قسمٌ ليس بالقليل منها يحتاجُ إلى مزيدِ تدقيقٍ، وتحقيقٍ، وتوثيق.

لكنْ؛ كيفما كان الأمرُ؛ فإنَّ الباحثَ (العلميَّ) -الفاهِمَ- يستطيعُ الاستِفادةَ منها -جدًّا-؛ ولو بمثابةِ فهارسَ ومفاتيحَ..

ويُوهِمون الناظرَ في كلامِهم أنَّ هذا نتيجةُ جهدِهم! وصبرِهم فِي البحثِ! وَكَدِّهم! واجتهادِهم!!

وهم في هذا -كُلِّهِ- مُدَلِّسون، أو مُلبِّسون!!

إنما هي (كبسةُ زِرّ!) -حَسْبُ-! فلا جُهدَ، ولا بحثَ!!!

ولقد ولَّدَتْ هذه الصنائعُ في نُفوسِهم تقليلَ هيبةِ العلمِ وأهلِه؛ ممَّا أدَّى إِلَى تعظيمِ الأقزام، وتقزيمِ الأعلام[1]!!

---

(١) وممَّا له صِلَةٌ بمثلِ هذا المعنى العلميّ -ولو مِن جهةٍ أخرى -للفائدةِ-؛ أقولُ:

ما يتناقلُهُ بعضُ الإخوةِ طلبةِ العلمِ مِن أنّ شيخَنا -رَحِمَهُ اللهُ- رجع عن تصحيح زيادةِ: «ومغفرته» في ردِّ السلام -التي صحَّحها في «السلسلة الصحيحة» (١٤٤٩)-: ليس بصحيح!

فهؤلاء الناقلون يصحُّ أن يُقال لهم -وفيهم-: علمتَ شيئاً وغابت عنك أشياءُ!!

نعم؛ تَرَاجَعَ شيخُنا عن تصحيح سندِ رواية البُخاري في «تاريخه الكبير»؛ وذلك بعد أن تأكَّد أن (محمداً) -شيخَ البخاري- هو (ابن حُميد) -الضعيف-، وقد كان يظنُّهُ غيرَه -قبلاً-...

ولكنه -في الوقت نفسه- كما قرأتُ (بخَطِّهِ) على حاشية الموضع=

و﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾..

* وقد أثنَى على شيخِنا كِبارُ العُلماءِ، وأئمَّةُ الزَّمان، وعَرَفُوا قَدْرَهُ؛ فسأَلُوهُ، وقدَّمُوهُ، واسْتَفْتَوْهُ، وراسَلُوهُ...

ولو عُدُّوا -حَفِظَ اللهُ أحياءَهُم، ورَحِمَ أمواتَهُم- لَـمَا أُحْصُوا، وعلى رأسِهِم سَماحةُ أُستاذِنا الشيخِ العَلَّامةِ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ الله ابنِ باز؛ فقد كانَ عظيمَ التَّقدِيرِ، والإكبارِ له(١)، وكذا أُستاذُنا الشيخُ

=-نفسه- من «السلسلة الصحيحة»- حسَّن الحديثَ بشاهد صحيح موقوفٍ عن ابن عمر -رضي الله عنه-، وبعموم النص القرآنيِّ الجليل: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء:٨٦].

فمِن الغَلَطِ على شيخنا -رحمه الله-: ادِّعاءُ عمومِ تراجُعِهِ عن ثُبوتِ هذا الحديث.

... والله المستعان.

(فائدةٌ): قولُ القائلِ: (عَلِمْتَ شيئاً وغابَت عنكَ أشياءُ)؛ هو عَجْزُ بيتِ شِعْرٍ شَهيرٍ لأبي نُوَاس (!) في «ديوانِهِ» (ص٧).

(١) نَقَلَ الأخُ الدُّكتور الشيخ محمّد لُطفِي الصَّبَّاغ -وفَّقَهُ اللهُ- عن سماحةِ الشيخِ ابنِ باز -سماعاً- قولَه في شيخِنا: «لا أعلمُ تحتَ قُبَّةِ الفَلَكِ أعْلَمَ بحديث رسول الله ﷺ مِن الشَّيخِ ناصر».

«جريدة الدُّستور» -الأُردنيَّة- (تاريخ: ٨/ ١٠/ ١٩٩٩م).

محمدُ بنُ صالح العُثَيْمِين -رحمهُما اللهُ -تعالى-...

* وتلاميذُ الشيخِ وطُلّابُهُ -سواءً مَن تلقَّى العِلْمَ على يَدَيْهِ في الجامعةِ، أمْ في حَلْقاتِهِ العلميَّةِ الخاصَّةِ -حقيقةً، أو سَماعاً- أمْ على تآليفِهِ -: كثيرُونَ مُنتشِرُونَ -بحمدِ اللهِ- في جميعِ أنحاءِ العالَمِ[1]؛ يَنْشُرُونَ صَحيحَ العِلْمِ، ويَدْعُونَ إلى صَفِيِّ المَنهجِ -بقُوَّةٍ وثَباتٍ-.

* قضَى الشيخ -رحِمَهُ اللهُ -تعالى- حَياتَهُ -كُلَّها- داعِياً إلى اللهِ -تعالى- على بصيرةٍ؛ مُؤَصِّلاً لمنهجِ (التصفيةِ والتربيةِ) -المبنيِّ على العِلْمِ والتَّزكيةِ- مُعَلِّماً فاضِلاً، ومُرَبِّياً[2] صادِقاً؛ تَرَبَّيْنا عليه

(١) الْتَقَيْتُ في (كِينيا) -بإفريقيّة- قَبلَ سَنتَيْنِ-أثناءَ رِحلةٍ عِلْمِيَّةٍ دَعَوِيَّةٍ لي- بشيخٍ هِنديٍّ فاضلٍ؛ أخبَرَني عن نَفْسِهِ أنَّهُ مِن تلاميذِ شيخِنا الدَّارِسِينَ عليه في (الجامعةِ الإسلاميَّةِ) -قَبلَ نِصْفِ قَرْنٍ-.

(٢) وأمَّا ما يَتناقَلُهُ (البعضُ) -عن شيخِنا- بِخُبْثٍ!- مِن قولِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-: «أنا علَّمتُ وما رَبَّيْتُ»؛ فإنَّما حَمَّلُوهُ غيرَ وجهِهِ ومُرادِهِ! فلقد قالَهُ -رَحِمَهُ اللهُ- تَواضُعاً، وهَضْماً للنَّفْسِ...

وإلّا؛ فهَل شيءٌ غيرُ العِلمِ هو المُزكِّي والمُرَبِّي؟!

أمْ هو مُجَرَّدُ الكلامِ والعواطفِ؟!

أمْ مَحْضُ الحَماساتِ العواصِفِ؟!

-واللـهِ- بمنهجِهِ، ومَواقِفِهِ، وآدابِهِ، وعالِي سُلوكِهِ، ورَفيعِ أخلاقِهِ، ورِقَّةِ قَلْبِهِ: الشَّيْءَ الكَثير، والجَمَّ الغَفِير.

* ولِلـشَّيْخ -رحِمَـهُ اللهُ -تعـالى- صِـفاتٌ حَميـدَة عَديـدَة، مِـن أظهَرِها وأجْلاها، وأبْيَنِها وأعْلاها -غيرُ أخلاقِهِ،وآدابِهِ،وسُلوكِهِ-: دِقَّتُهُ العِلْمِيَّةُ البالِغَةُ، وجِدُّهُ، ومُثابَرَتُهُ، وجَلَدُهُ، وصَلابَتُهُ في الحَقِّ[1]، ورُجُوعُهُ إلى الصَّواب[1]، وصَبْرُهُ على مَشاقِّ العِلْمِ والدَّعوةِ، وتحمُّلُهُ الأذَى في سبيلِ ذلك -كُلِّهِ -صابِراً مُحتسِباً-.

* ومِن أعظَمِ ما يُمَيِّزُ الشَّيخَ -رَحِمَهُ اللهُ- عن كثيرٍ مِن إخوانِهِ أهـلِ العِلمِ -على فضلِهِم-: نُصرَتُهُ للسُّنَّةِ وأهلِها[2]، وردُّهُ على المُنحـرِفِينَ

---

(١) وليس بينهُما تَعارُضٌ؛ كما هو ظاهرٌ بأدنَى تأمُّلٍ..

وكَم رأينا -واللـهِ- مِن تَواضُعِ شيخِنا في إنصاتِهِ لِمَن دُونَهُ -في مجالِسِهِ-، بل سُؤالِهِ لأصغرِ طُلَّابِهِ، واستفسارِهِ منهُم عمّا (قد) يُشكِلُ عليـه مِـن أبحـاثِ العِلمِ، وقَبُولِهِ -بِصَدْرٍ رَحْبٍ- مُناقشتَهُ، و(التعقيبَ) عليه...

فلا تكبُّرَ عندَهُ، ولا استِعلاء..

فاللهمَّ أصلِحْ قُلوبَنا، وأعِذْنا مِن شُرورِ أنفُسِنا...

(٢) فقد ناوَلَنِي بيـدِهِ مُقدِّمَتَـهُ -بخطِّـهِ- عـلى كتـابِ «مَـدارِك النَّظَـرِ في السِّياسَةِ؛ بين التطبيقاتِ الشَّرعيَّة، والانفعـالاتِ الحماسيَّة» -لفـضيلةِ الأخِ=

-على اختلافِ دَرَجاتِهِم، وتنوُّعِ دَركاتِهِم-، بِوُضُوحٍ بيِّن، وصراحةٍ نـــادرةٍ.

* وقد حَظِيَ الشَّيخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بقَبُولٍ عَظيمٍ مِن صالِحي المُسلمِين في أرجاءِ الدُّنيا -كُلِّها-، ونالَ شُهرةً واسعةً عريضةً في أقطارِ العالَمِ -أجمعَ-؛ مع أنَّهُ لمْ يَطْلُبْها، ولَمْ يَسْعَ إليها، بل كان يَهْرُبُ مِنها، ويَفِرُّ

=الشَّيخ عبدِ المالِكِ رمضاني-؛ لأُعْطِيَهُ إيَّاهَا-؛ مُؤيِّداً فيها الكتابَ على الوَجهِ الصَّحيح، ناصِراً ما فيه مِن الحقِ الصَّريح...

ومع ذلك؛ فإنَّنا (نسمعُ) أنَّ (البعضَ!) يُشكِّكُ بمُقدِّمَةِ الشَّيخ (!)، أو يقولُ: إنَّهُ كتَبَها قبل تعديلِ الكِتابِ!

فكان ماذا؟! فالكِتابُ هو الكِتاب، بغيرِ شكٍّ ولا ارتياب، وما أُضيفَ إليهِ -إذا كان ذلك كذلك- إنَّما هو مُؤيِّداتٌ لأصلِهِ؛ لا زِياداتٌ مُغيِّرَةٌ لِفِكْرَتِهِ...

فكيفَ وقد أُضِيفَتْ عليهِ -بَعْدُ- مُقدِّمَةُ أُستاذِنا العلّامةِ الشَّيخ عبدِ المُحسِن العبَّاد البَدْر- حفظهُ اللهُ، ورَعاهُ-؟!

وعليه؛ فإنَّ (التحذيرَ) مِن هذا الكتابِ، والتَّقليلَ مِن قَدْرِهِ: نَزْعةٌ خَلَفِيَّةٌ مُخالِفَةٌ للصَّواب، ومُناقِضةٌ لِمَا عليه عُلماؤُنا وأشياخُنا الأكابر -ذَوُو الحِجَا والألبـــاب-.

عنها، ويُكَرِّرُ -دائماً- قولَه: «حُبُّ الظُّهور يَقصِمُ الظُّهور»[١] -رحِمَهُ اللهُ العليُّ الغَفُور-.

ولَم يَكُن لِأحدٍ مِن خَلْقِ الله -تعالى- عليه فَضْلٌ، ولا مِنَّةٌ في أيِّ شأنٍ مِن شُؤونِ الدُّنيا -وإنَّما الفضلُ -كُلُّه- لله -تعالى-؛ فعِلْمُهُ سَفِيرُهُ[٢]، وصَبْرُهُ رائدُهُ؛ فهو عِصامِيٌّ[٣] مُصابِر، ومُجتهدٌ جادٌّ مُثابِر...

(١) وكان يُكَرِّرُها في كُتُبِه ومُؤَلَّفاتِهِ -أيضاً- كما في «السلسلة الصحيحة» (٥٠٠)، و(٢٨١٤)، و(٣٠٠٧)، و(٣١٨١) -وغيرها-.

(٢) فما يُحدِّثُ به (البعضُ!) نفسَهُ -أو يَهمِسُ به إلى غيرِهِ!- مِن أنَّ له فَضلاً ومِنَّةً على شيخِنا في شُهرتِهِ! أو تعريفِ النّاسِ به (!)، أو نشرِ (!) علمِه؛ فإنَّهُ كَلامٌ يُصادِمُهُ الواقِعُ، ويردُّهُ الحال...

فكيفَ بمَن صرَّحَ -بِقَحَةٍ بالغةٍ- مُعَرِّضاً بموقِفٍ له (!) مع شيخِنا!-: (أنا لي مِنَّةٌ على كُلِّ سَلَفِيٍّ في العالَمِ)؟!

يا هذا... إنْ كان لك مع شيخِنا موقفٌ؛ فلشيخِنا معكَ ألفُ مَوقفٍ وموقفٍ!

فاعْرِفْ قَدْرَك...

(٣) «الناسُ يَقولونَ لِمَنْ يفختِرُ بنفسِهِ: (عِصامِي)، ولِمَن يَفتخرُ بآبائِهِ: (عِظامِي)».

=

○ (تَكْمِيلٌ):

شيخُنا الألبانيُّ يتكلَّمُ عن نفسِهِ

أَوْرَدَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٢٠٣) حديثَ: «ستكونُ هِجرةٌ بعدَ هِجرةٍ، فخِيارُ أهلِ الأرضِ أَلْزَمُهُم مُهاجَرَ إبراهيمَ، ويبقَى في الأرضِ شِرارُ أهلِها، تَلْفِظُهُم أرضُوهم، تقذُرُهم نَفْسُ الله، وتحشُرُهُم النارُ مع القِرَدَةِ والخَنازِير».

... ثُمَّ تكلَّمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في تخريجِهِ، وذِكْرِ طُرُقِهِ، وألفاظِهِ، ورِواياتِهِ -طويلاً-.

ثُمَّ نَقَلَ عن شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قولَهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٥٠٩) -تعليقاً على هذا الحديث-:

«وفي هذا الحديثِ بُشْرى لأصحابِنا الذين هاجَرُوا مِن (حرَّان)

= «جمهرة الأمثال» (٢/ ٣١٢) -للعسكري-.

وفي «نُجعة الرائد» (١/ ٢٨٧) -لليازَجِيِّ-: «رجُلٌ (عِصامِيّ): إذا شَرُفَ بنفسِهِ..».

قلتُ: وهذا المعنى أقربُ للاستخدامِ المُعاصِر.

-وغيرها- إلى مُهاجَرِ إبراهيم، واتَّبَعُوا مِلَّـةَ إبـراهيمَ، وديـنَ نبـيِّهم محمدٍ ﷺ.

وبيانُ أنَّ هذه الهِجرةَ -التي لهم- تَعْدِلُ هِجرةَ أصحابِ رسـولِ الله ﷺ إلى المدينةِ؛ لأنَّ الهِجرةَ إلى حيثُ يكونُ الرسولُ وآثارُهُ، وقـد جَعَلَ مُهاجَرَ إبراهيم يعـدلُ -لنـا- مُهـاجَرَ نبيِّنـا ﷺ؛ فـإنَّ الهِجـرةَ انْقَطَعَت(١) بفتحِ مكَّةَ».

ثُمَّ عقَّبَ شيخُنا -قائلاً-:

«وبهذه المُناسَبَةِ يَحِقُّ لي أنْ أقولَ -بياناً للتاريخِ، وشُكراً لوالـدِي -رحِمَهُ اللهُ -تعالى-:

---

(١) أي: انْقَطَعَت مِن مَكَّةَ -كما شَرَحَهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -نفسُهُ- في «مجموع الفتاوَى» (١٨/ ٢٨١)-.

وإلّا فإنَّهُ «لا تنقطِعُ الهجرةُ حتّى تنقطعَ التوبـةُ، ولا تنقطـعُ التَّوبـةُ حتّـى تطلُعَ الشَّمسُ مِن مغرِبِها» -كما صحَّ عن رسولِ الله ﷺ-:

وقد رَواهُ أبـو داود (٢٤٧٩)، وأحمـدُ (١٦٩٠٦)، والنَّسائيُّ في «الـسُّنَن الكُبرَى» (٨٦٥٨) -وغيرُهم- عن مُعاوِيَةَ-.

وصحَّحَهُ شيخُنا في «الإرواء» (١٢٠٨).

وانظُر «السلسلة الصحيحة» (٢٨٥٧) -لفِقْهِهِ-.

وكذلك في الحديثِ بُشرَى لنا: آلَ الوالدِ الذي هاجَرَ بأهلِهِ مِن بلدِهِ (أُشقودرة) -عاصمة (ألبانيا) -يومئذٍ-؛ فِراراً بالدِّينِ مِن ثورةِ (أحمد زُوغو) -أزاغَ اللهُ قَلْبَهُ-، الذي بدأ يسيرُ في المُسلمِينَ الألبانِ مَسيرةَ سَلَفِهِ (أتاتُورك)(١) في الأتراك.

فجَنَيْتُ -بفضلِ الله ورحمتِهِ- بسببِ هجرتِه -هذه- إلى (دمشق الشام)- ما لا أستطيعُ أنْ أقومَ لِرَبِّي بواجبِ شُكْرِه، ولو عشتُ عُمُرَ نوحٍ -عليه الصَّلاة والسَّلام-؛ فقد تعلَّمْتُ فيها اللغةَ العربيَّةَ السُّوريَّةَ -أوَّلاً-، ثُمَّ اللُّغةَ العربيَّةَ الفُصحَى -ثانياً-، الأمرُ الذي مكَّنَنِي أنْ أعرِفَ التوحيدَ الصَّحيحَ الذي يجهلُهُ أكثرُ العَرَبِ الذين كانُوا مِن حولي -فَضْلاً عن أهلِي وقومي-؛ إلّا قليلاً منهُم.

ثُمَّ وَفَّقَنِي اللهُ -بفضلِهِ وكرمِهِ- دونَ توجيهٍ مِن أحدٍ منهُم -إلى دِراسةِ الحديثِ والسُّنَّةِ- أُصولاً وفِقهاً-، بعدَ أنْ دَرستُ على والدِي -وغيرِهِ مِن المشايخ- شيئاً مِن الفقهِ الحنفيِّ، وما يُعرَفُ بعُلومِ الآلة -كالنحو، والصرف، والبلاغةِ-، بعد التخرُّج مِن مدرسةِ (الإسعافِ الخيري) الابتدائيَّة.

(١) المُلَقَّب بـ(الذِّئب الأغْبَر)!

وبدأتُ أدعُو مَن حَوْلِي -مِنْ إخوتِي وأصحابي- إلى تصحيحِ العقيدةِ، وتَرْكِ التَّعَصُّبِ المذهبيِّ، وأُحَذِّرُهُم مِن الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ، وأُرَغِّبُهُم في إحياءِ السُّنَنِ الصحيحةِ التي أماتَها حتّى الخاصَّةُ منهُم.

وكان -مِن ذلك- إقامةُ صلاةِ العِيدَيْنِ في(المُصلَّى)-في دمشق-، ثُمَّ أحياها إخوانُنا في حَلَب، ثُمَّ في بلادٍ أُخرَى -في سوريَّا-، واستمرَّت هذه السُّنَّة تنتشرُ؛ حتّى أحياها بعضُ إخوانِنا في (عمّان/ الأردن)[1].

كما حذَّرْتُ الناسَ مِن بناءِ المساجدِ على القُبورِ، والصَّلاةِ، وألَّفتُ في ذلك كتابي «تحذير الساجدِ مِن اتِّخاذ القبور مساجد»، وفاجأتُ قومِي -وبَنِي وطنِي الجديد- بما لمْ يسمعُوا مِن قَبلُ،

---

(١) وأذكُرُ -جيِّداً- قبل أكثرَ مِن ثلاثينَ سَنَةً- وفي أواخر (السبعينيَّات) -الإفرنجيَّة-: كيف كان الحزبيُّون يُحارِبُونَ سُنَّةَ (المصلّى)، ويَقولونَ: (هذه مساجد الضرار)!

ثُمَّ مِن نحوِ عشرينَ سَنَةً؛ انتشَرَتْ هذه السُّنَّةُ -رُغمَ أُنوفِهِم- ولله الحمدُ-، ولكنَّهُم صارُوا يستعملُونَها (!) للدِّعايةِ الحِزبيَّة، والإعلاناتِ الانتِخابيَّة!!

وتركتُ الصَّلاةَ في المسجدِ الأمويِّ، في الوقتِ الذي كان يقصدُهُ بعضُ أقارِبي؛ لأنَّ قَبْرَ يحيَى فيه -كما يزعُمونَ!-.

ولقيتُ في سبيلِ ذلك -مِن الأقارِبِ والأباعِدِ- ما يَلقاهُ كُلُّ داعيةٍ للحقِّ لا تأخُذُهُ في الله لومَةُ لائمٍ.

وألَّفْتُ بعضَ الرَّسائلِ في بعضِ المُتعصِّبينَ الجَهَلَةَ.

وسُجِنْتُ -مَرَّتَيْنِ- بسببِ وشاياتِهم إلى الحُكّامِ الوطنيِّين، والبَعثيِّين، وبتصريحِي لبعضِهِم -حين سُئلتُ: لا أُؤيِّدُ الحُكْمَ القائمَ؛ لأنَّهُ مُخالِفٌ للإسلامِ-، وكان ذلك خيراً لي، وسبباً لانتشارِ دَعوتِي.

ولقد يسَّرَ اللهُ لي الخُروجَ للدعوةِ -إلى التوحيدِ والسُّنَّةِ- إلى كثيرٍ مِن البِلادِ السُّوريَّةِ، والعربيَّةِ، ثُمَّ إلى بعضِ البلادِ الأوروبيَّة، مع التركيزِ على أنَّهُ لا نَجاةَ للمُسلمِينَ ممّا أصابَهُم مِن الاستعمارِ، والذُّلِّ والهَوانِ، ولا فائدةَ للتكتُّلاتِ الإسلاميَّةِ، والأحزابِ السياسيَّةِ؛ إلّا بالتزامِ السُّنَّةِ الصحيحةِ، وعلى منهجِ السَّلَفِ الصالحِ -رَضي الله عنهُم-؛وليسَ على ما عليه الخَلَفُ اليومَ -عقيدةً، وفِقهاً، وسُلوكاً-.

فنَفَعَ اللهُ ما شاءَ -ومَن شاءَ- مِن عبادِهِ الصَّالحِين، وظَهَرَ ذلك جَلِيًّا في عقيدتِهم، وعبادتِهم، وفي بنائِهم لمساجدِهم، وفي هيئاتِهم

وألبستِهِم، مما يشهدُ به كُلُّ عالِمٍ مُنصِفٍ، ولا يجحدُهُ إلّا كُلُّ حاقدٍ، أو مُخَرِّفٍ؛ ممّا أرجُو أنْ يَغفِرَ اللهُ لي -بذلك- ذُنوبي، وأنْ يَكْتُبَ أجرَ ذلك لأبي وأُمِّي.

والحمدُ لله الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصالحات.

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، رب ﴿..وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾».

... فرحِمَهُ اللهُ رَحمةً واسعةً.

* ولَمْ يَزَلِ الشَّيخُ -رَحِمَهُ اللهُ- مُكِبًّا على العِلمِ، دؤُوباً على التَّصْنيفِ -مُثابِراً على التَّحصيلِ والإفادةِ- إلى سِنِّ السَّادِسَةِ والثَّمانِين مِن العُمُرِ؛ ما انْقَطَعَ عن التَّأليفِ، والكِتابةِ، والتَّخريجِ: إلّا في الشَّهرَيْنِ الأَخيرَيْنِ مِن عُمُرِهِ -عندَ وَهَنِ قُوَّتِهِ- على تَعلُّقِ قَلْبِهِ بذلك-.

إلى أنْ توفَّاهُ اللهُ -سُبحانَهُ- قُبَيْلَ غُروبِ شَمسِ يومِ السَّبْتِ؛ لِثمانِيَةِ أيَّامٍ بَقِيَتْ مِن شهرِ جُمادَى الآخرةِ، مِن سَنَةِ (١٤٢٠هـ)- وَفْقَ تاريخ: ٢/ ١٠/ ١٩٩٩-إفرنجيَّة-.

* وقد صلَّى على الشَّيخ -مساءَ يوم مَوتِهِ نفسِه- خلائِقُ مِن النَّاسِ -في مُصلَّى في العَرَاءِ[1]- يزيدُ عدَدُهُم على خمسةِ آلافٍ، بالرُّغْمِ مِن أنَّ تجهيزَهُ، والصَّلاةَ عليه، ودَفنَهُ: تمَّ بأسرعِ وَقتٍ مُمْكِنٍ -تطبيقاً لِوصيَّتِهِ التي حَرَصَ فيها -رَحِمَهُ اللهُ- على التِزامِ السُّنَّةِ النبويَّةِ وتطبيقِها-.

* وقد تأثَّرَ بِفَقْدِهِ العُلماءُ، والطُّلَّابُ، والعامَّةُ.

وذَكَرَهُ، وأثنَى عليهِ -عندَ وُصولِ نبأِ وفاتِهِ- جِلَّةُ أهلِ العِلمِ؛ منهُم: سماحةُ الشَّيخِ عبدِ العزيز بنِ عبدِ الله آل الشيخ -المُفتي العامِّ للمَمْلَكَةِ العربيَّةِ السُّعُودِيَّةِ-، وفضيلةُ أُستاذِنا الشيخِ محمدِ بنِ صالح العُثَيْمِين[2]، وفضيلةُ الشَّيخ عبدِ الله بنِ جِبْرِين، وفَضيلةُ أخِينا الكبير الشَّيخ صالحِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ مُحمَّدٍ آلِ الشَّيخ -وغيرهم كثير-...

وكُتبت فيهِ عشراتُ القصائدِ -تَرْثِيهِ-...

وقد قُلْتُ فيهِ -رَحِمَهُ اللهُ -تعالى- مِن ذلك-:

---

(١) انظُر في أفضليَّةِ صلاةِ الجِنازةِ في المُصلَّى: «أحكام الجنائز» (ص١٣٥-١٣٧) -لشيخِنا-.

(٢) ثُمَّ تُوُفِّيَ -بَعْدَهُ- بشُهورٍ -رحِمَهُما اللهُ-.

في خَفْقَـةٍ لِقُلـوبٍ فيهـا ذِكْـرُهُمُ ... في هَطْلَـةٍ لِـدُموعٍ وَقْـعُ حُـبِّهِمُ
هـذا الإمـامُ لـهُ في العِلـمِ مَدْرَسَـةٌ ... فيها الهدايـةُ مِنهـا العَـدْلُ يَنسجِمُ
شـيخُ الحـديثِ وأُسـتاذٌ تَـذِلُّ لـهُ ... حتّى الأعادِيَ قُلْ عُرْبٌ وقُلْ عَجَـمُ
هذِي المَعارِفُ تَرْنُـو نَحْـوَ سيِّدِها ... مِـن العُلـومِ كـذاكَ الحِـبْرُ والقَلَـمُ

-٢-

مع شيخِنا ... في شُهورِ حياتِهِ الأخيرةِ

... ثَمَّةَ صُوَرٌ كثيرةٌ، ومَواقِفُ مُتعدِّدَةٌ: مُخْتَزَنَةٌ في كامِنِ العَقلِ، ومَدْخُورِ النَّفْسِ؛ لا بُدَّ مِن ذِكْرِها، والإفصاحِ عنها، وإبانتِها، وتعريفِ النّاسِ بها؛ أداءً لِبعضٍ مِن الواجبِ القَريب، نحوَ شيخِنا الحبيب، ووالدِنا الماجِدِ الأريب: **الأستاذِ العَلّامةِ، أَسَدِ السُّنَّةِ، وفَخْرِ الأَئمَّةِ، شيخِ الإسلامِ، ومُحَدِّثِ الزَّمانِ: أَبِي عبدِ الرَّحمن محمّد ناصرِ الدِّينِ الألبانيِّ** -قدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، ونَوَّرَ ضَريحَهُ-.

وبينَما قَلَمِي يتردَّدُ بينَ الهَيبَة والمَحبَّة: أذكُر مُفارَقتَيْن مُهِمَّتَين؛ هُما بَدْءُ الخَيرِ في حياتِهِ، ومِسكُ الخِتامِ عندَ وَفاتِهِ:

* **أمَّا أُولاهُما**: فإنَّ سَنَة (١٣٣٢هـ) -وهي سَنَةُ مَولِدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ- كانتْ -نَفسَها- السَّنَةَ التِي تُوُفِّيَ فيها شيخُ الشَّامِ، العلّامةُ المُتَفَنِّن، الإمام محمّد جَمال الدِّين القاسمي -رَحِمَهُ اللهُ-:.

فهاتيكَ سَنَةٌ قد شَهِدَت أُفُولَ نَجْمٍ؛ لِتُعْلِنَ بُزوغَ نَجْمٍ آخَر

-وذلك في سماءِ الشَّامِ-؛ لِتُضاءَ به -مِن بعدُ- أقطارُ العالَمَ -كُلِّـهِ-؛ هِدايةً وإصلاحاً...

* **أمّا الثانيةُ**: فإنَّ سَنَةَ (١٤٢٠هـ) -وهي سَـنَةُ وَفاتِـهِ- رَحِمَهُ اللهُ- كانتْ -نَفسُها- السَّنَةَ التي تُوُفِّيَ فيها عَدَدٌ مِن عُلماءِ الأُمَّةِ، أبـرزُهُم: سماحةُ أُستاذِنا الشَّيخ الإمام أبي عبدِ الله عبد العزيز بن عبـد الله بـن باز -تغمَّدَهُ اللهُ برحمتِهِ-..

نَعَم؛ في شُهورٍ قليلةٍ -جدًّا- افْتَقَدْنا -مَعاً- جَبَلَيْنِ أشَمَّيْن[1]: أبا عبد الله، ثُمَّ أبا عبد الرحمن؛ فرقدَيْن نَيِّرَيْنِ امْتَلأَت بأنوارِهِمـا الـدُّنيا -كُلِّها-؛ سَماؤُها وأرضُها، الزَّمانُ والمَكانُ -كِلاهُما-...

و: «**أَحَبُّ أسمائكم إلى الله: عبدُ الله، وعبدُ الرَّحمن**»[2]...

وكأنَّ -بل إنَّ -هذا تأويلُ لِتِلْكَ الرُّؤيا الصَّالحةِ التي تَواطأَ على رُؤيتِها غيرُ واحدٍ مِن أهلِ الخيرِ- في فَتَراتٍ مُتبايِنَةٍ، وأمْكِنَةٍ مُتباعِـدَةٍ

---

(١) والشيخُ ابنُ عُثَيمِين -رَحِمَهُ اللهُ- ثالثُهما؛ فقد تُوُفِّيَ بعـدَ إصـدارِ الطَّبعـةِ الأُولَى مِن هذا الكتاب بشُهورٍ قليلةٍ.

(٢) رواهُ مُسلمٌ في «صحيحِهِ» (٢١٣٢) عن ابنِ عُمَرَ.

-قَبْلَ عِدَّةِ أشهُرٍ-؛ في رُؤْياهُم كَوكَبَيْنِ عَظيمَيْن في عالِي السَّماء، امْتَلأَت الآفاقُ بِهما نُوراً...

فإذا بأحدِهما يَسقُطُ مِن عَلٍ، ثُمَّ إذا بالآخَرِ -بَعْدُ- يَتْبَعُهُ!!

نَعَم؛ تَكادُ الدُّنيا تُظْلِمُ بِفَقْدِ هذَيْنِ الإمامَيْنِ العَلَمَينِ؛ اللَّذَيْنِ جَمَعَ اللهُ -سُبحانَهُ- لهُما الخيرَ مِن أطرافِهِ؛ عِلماً ودَعوةً، عقيدةً ومَنهَجاً، بِرًّا وإصلاحاً...

ولكنْ؛ في الله خَلَفٌ، وهو -سُبحانَهُ- المُستعانُ...

ورسولُنا ﷺ يقولُ: «**إذا أُصيبَ أحدُكُم بمُصيبةٍ؛ فَلْيَذْكُر مُصيبَتَهُ بي؛ فإنَّها أعظمُ المَصائبِ**»(١):

... ولقد امْتَنَّ اللهُ -ولهُ الفَضْلُ- على كاتِبِ هذه السُّطُورِ -عفا اللهُ عنهُ- بصُحبةٍ مَيمونةٍ لشيخِنا أبي عبدِ الرَّحمن -رحْمَةُ الله عليه- كانتْ هي الأغلى، والأعزَّ في حياتِي.

صُحبةٌ -بفضلِ الله وتوفيقِهِ- عَلَتْ وتَرَفَّعَتْ -فيما أرجُو- عن أغراضِ الدُّنيا المَلعونَة، ومَصالِحِها الفاسدةِ، وزَخارِفِها الفانيةِ-؛

(١) تقدَّمَ إيرادُهُ وتخريجُهُ (ص٦).

فامْتَدَّت -بالرِّضا والقَبُولِ- اثْنَيْنِ وعِشرِينَ عاماً مِن الزَّمَنِ[(١)] -لَمْ تُنَغَّصْ بسَخَطٍ، أو تُكَدَّرْ بخَلَل، أو تُسَأْ بتغيُّرٍ -بَدْءاً وانْتِهاءً-؛ تَعَلُّماً، واستِفادةً، ومَحَبَّةً، وتَعاوُناً.

وقد كُلِّلَتْ -في آخِرِها- والحمدُ لله -وحدَهُ- بِرِفْقَةٍ قريبةٍ قريبةٍ- منهُ -رَحِمَهُ اللهُ- في بيتِهِ، وبَيْنَ كُتُبِهِ، وبِجَنْبِ مَكْتَبِهِ؛ تشرَّفْتُ -فيها- بخِدْمَتِهِ في عِلْمِهِ، وإعانتِهِ في كُتُبِهِ؛- طِيلَةَ ثَمانِيَةِ شُهور -هي آخِرُ ما عاشَهُ الشَّيْخُ -تأليفاً، وتَخريجاً- في مَسيرَتِهِ العِلْمِيَّةِ المُبارَكَةِ، التي خُتِمَت بالخَيْرِ والسَّعادةِ والتَّمام -إنْ شاءَ ربُّنا ذُو الجَلالِ والإكرام- ولا نُزَكِّيهِ على الله -تعالى-.

ولقد كان هذا الأمرُ -ولله الحمدُ- سَبَباً في أن نَرتَبِطَ -برباطٍ علميٍّ أنيقٍ، عَميقٍ، وَثيقٍ- بشيخِنا -أكثرَ وأكثرَ-؛ فعُرِفْنا به

---

(١) وكنتُ -والفضلُ لله- أوَّلاً وأخيراً- حريصاً -جدًّا- على أنْ لا يَفوتَني مَجلِسٌ مِن مجالِسِ شيخِنا العلميَّةِ -رَحِمَهُ اللهُ- على كثرتِها، وتنوُّعِها-.

ولقد نَشَرْتُ -قَريباً- كِتاباً في مجلَّدَيْن، بعُنوان: «سُؤالات علي الحلبي لشيخِهِ الإمامِ الألبانيِّ».

والله المُوَفِّق.

-رَحِمَهُ اللهُ-، وبه ذُكِرْنا(١)؛ فعنهُ أَخَذْنَا، ومنهُ أَفَدْنَا -لله هو-.

فأسألُ اللهَ -تعالى- أنْ يُعِينَنَا على الوَفاءِ بحُقوقِهِ -بعدَ مماتِهِ- أعظمَ ممَّا كانَت عليهِ في حياتِهِ(٢) -**لِتَعاظُمِ الواجبِ**-، غيرَ مُغَيِّرِين، ولا مُبَدِّلين...

وإنَّني لَأَحْمَدُ ربِّي -سُبحانَهُ- حَمْداً كَثيراً طيِّباً مُبارَكاً فيه- أنْ باءَتْ جَميعُ مُحاوَلاتِ التَّرَصُّدِ والتصيُّدِ التي قامَ بها -وَجَهِدَ فيها!- بعضُ الواهِنِين -مُنذُ سِنين وسِنين!-: للوقيعةِ بينِي وبينَ أُستاذِي وشيخِي-: **بالخَيْبَةِ** والخُسران- عبرَ طول الزَّمان-...

فخُتِمَتْ صِلَتُنا(٣) مع شيخِنا -بتوفيقِ الله -وحدَهُ- كما بُدِئَتْ-

(١) ولقد تَذَكَّرْتُ -السَّاعةَ- كلمةَ الإمامِ أبي الحسن الدارَقُطْنِيّ: (لولا البُخاريّ لِـمَا ذَهَبَ مُسلمٌ ولا جاء) -كما في «تاريخ بغداد» (١٥/ ١٢١)-.

فما بالُ البعضِ يكادُ (يستعلي!) فوقَ شيخِه وأُستاذِه؟!

... هذا خَلَلٌ في الوَفاء؛ ليس له ثَباتٌ أو بَقاء، ولا صفاءٌ، ولا نقاء.

(٢) وأمّا مَن نَكَصَ على عَقِبَيْهِ (!)، وانْقَلَبَ! وتقلَّبَ!! فلا نقولُ إلّا: هَداهُ اللهُ إلى هُداه..

(٣) وفي كِتاب «تُحفة الطالب الأبِي؛ بترجَمَةِ... عليّ بن حسن الحلبي» (ص٢٠ و٢٢-٢٩، و٧٤-٨٨) -للأخ عليّ أبو هنيَّة-: بيانٌ آخَرُ لِوُجوهٍ عِدَّةٍ مِن صُوَرِ الصِّلاتِ العلميَّةِ -الكثيرةِ- بينِي وبَيْنَ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ-.

بالهُدَى والنُّور، والوُدِّ والحُبُور، والمَحَبَّة والسُّرُور، ومعالِي الأُمور...

... ولقد رأيتُ منهُ -تغمَّدَهُ اللهُ برحمتِهِ- في هذه المُدَّةِ التي صَحِبْتُهُ فيها -بَلْهَ ما قَبلَها- مَواقفَ علميَّةً عاليةً، تدلُّ على عالي خُلُقِهِ، وجميلِ أدَبِهِ؛ فَضلاً عن عِظَمِ إمامَتِهِ، وكِبَرِ مَكانتِهِ؛ أذكُرُ منها -مِن النّاحيةِ العلميَّةِ-لإخوانِي في الله- أشياءَ -يَسيرةً- يَفيدُونَ منهَا، ويُفيدُون بِها:

أوَّلاً: عندَما أخبرتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- بِوَفاةِ سَماحةِ الشيخِ عبدِ العزيز بنِ باز -رَحِمَهُ اللهُ-: لمْ يَتمالَكْ نَفسَهُ مِن البُكاءِ، فدَمَعَت عيناهُ دَمعاتٍ حارَّة، وتكلَّمَ عنهُ بكَلِماتٍ رَقيقةٍ بارَّة...

فكان قولُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- وعنهُ -مُباشَرَةً- كتبتُهُ:

(إنّا لله وإنّا إليه راجِعُون، اللهُمَّ أْجُرْنِي[1] في مُصيبتِي، واخْلُفْنِي خَيراً منها...

رحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً واسِعَةً، وجَزاهُ عن الإسلامِ والمُسلمينَ خَيراً.

كُلُّ ابنِ أُنْثى وإنْ طالَتْ سَلامَتُهُ   يَوماً على آلةٍ حَدْباءَ مَحمولُ[2]

---

(١) انظُر آخِرَ الكتاب (ص١٤٩).

(٢) هذا الشِّعْرُ أحدُ أبياتِ قصيدةِ (بانَت سُعاد) -المشهورة- لِكَعْبِ بنِ زُهَيْر -رضيَ اللهُ عنهُ- كما في «ديوانِهِ» (ص٨٤).

لقد كانَ الشيخُ عبدُ العزيزِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِن خِيرةِ العُلماءِ، نسألُ اللهَ -تعالى- أنْ يَجعلَ مَأواهُ الجنَّةَ.

ولو أنَّ هذه الحياةَ دامَت لأحدٍ لَدامَت للمُصطفَى -صلواتُ الله وسلامُهُ عليه-.

رحِمَهُ اللهُ وألْحَقَنا وإيّاهُ بالصَّالحِين).

... وإنِّي -على وَجْهِ التَّأكيدِ والتَّنبيه- لَمُكَرِّرٌ فيه، عينَ ما قالَهُ -هو- في أخِيه.

رحِمَهُما الله...

ثانياً: لمْ يَفْتُرْ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أثناءَ مَرَضِهِ- عن الجُلوسِ وراءَ مَكْتَبِهِ -للتأليفِ والتَّخريج-؛ حيثُ كانَ يأتِي بالكُتُبِ إليهِ بعضُ أبنائِهِ وحَفَدَتِهِ-، ثُمَّ (أنا)[1]- في الفترة التي لازَمْتُهُ فيها- إلى ما قَبلَ آخَرِ

(١) أقولُها على وجه الإخبار؛ وإلّا: فإنِّي مُتذَكِّرٌ كلامَ الإمامِ ابنِ القيِّمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «زاد المَعاد» (٢/ ٤٣٤) -وأُذَكِّرُ بهِ-:
(وَلْيَحْذَرْ -كُلَّ الحَذَرِ- مِن طُغْيانِ: (أنا)، و:(لي)، و: (عندي)؛ فإنَّ هذه الألفاظَ الثَّلاثةَ ابْتُلِيَ بها (إبليسُ)! و(فرعونُ)! و(قارونُ)!
فـ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾؛ لإبليس، و﴿لِي مُلۡكُ مِصۡرَ﴾؛ لِفرْعونَ، و﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ=

خمسينَ يوماً مِن عُمُرِهِ المَيمونِ -حَسْبُ-؛ ولمْ يَكُنْ ذلك إلّا حينَ

=عِندِيَ﴾ لقارُون.

وأحسنُ ما وُضِعَتْ (أنا): في قولِ العَبْدِ: أنا العبدُ المُذْنِبُ، المُخطِئُ، المُستغفِرُ، المُعترِفُ -ونحوِهِ-.

و(لي) في قولِهِ: لِيَ الذَّنْبُ، ولِيَ الجُرْمُ، ولِيَ المَسكَنَةُ، ولِيَ الفَقْرُ والذُّلُّ.

و(عندي) في قولِهِ: «**اغفِرْ لي جِدِّي، وهَزْلِي، وخَطَئي، وعَمْدِي، وكُلُّ ذلك عندِي**»).

-مُستعيذاً بالله مِن شرِّ نَفسِي، وسُوءِ عملِي-...

وحديث «**اغْفِرْ لي جِدِّي وهَزلِي..**»: رواهُ البخاريُّ (٦٣٩٨)، ومُسلمٌ (٢٧١٩) عن أبي مُوسَى الأشعريِّ.

قلتُ: ومِن مُستحسَن كَلِماتِ العامَّةِ -في بلادِنا- قولُ قائلِهم: (أعوذُ بالله مِن كلمةِ «أنا»..)؛ فكثيرٌ ممَّن يَقولُ هذه الكلمةَ -(أنا)-؛ إنَّما يَقولُها كِبْراً! وعُجْباً!! وتصدُّراً!!!

وممّا يُؤكِّدُ ذلك: ما ذَكَرَهُ اللهُ -تعالى- في كتابِهِ العزيزِ في قِصَّةِ أصحابِ الجنَّةِ -مِن سُورةِ الكهف- في قولِ مَن قالَ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾!

وإنَّما قالَها «مُفتخِراً بذلك، مُتَغَرِّراً به، كافِراً لِنِعْمَةِ ربِّهِ، مُعَرِّضاً نَفسَهُ لِسَخَطِهِ، مُسْتَوْلِياً عليهِ حِرصُهُ، مُتمادِياً في غَفْلَتِهِ، تارِكاً نَظَرَهُ في عاقِبَتِهِ» -كما قالَ العلّامةُ عليُّ القارِي في «شَرح الشِّفا» (١/ ٧٦)-.

وَهَنَ بَدَنُهُ، ونَحَلَ جَسَدُهُ، وضَعُفَت قُوَّتُهُ...

ومع ذلك؛ فقد بَقِيَ -بحَمْدِ الله- سليمَ الذِّهْنِ، تامَّ العَقْلِ، مُعلَّقاً قَلبُهُ بالقُرآنِ والسُّنَّةِ؛ إلى آخرِ ساعاتِهِ، ونهايةِ لَحَظاتِهِ...

ولستُ أنسَى -إنْ نَسيتُ!- كما يُقالُ-: اتِّصالَهُ الهاتِفِيَّ بي -قَبْلَ أقلَّ مِن ثلاثينَ يوماً مِن وَفاتِهِ -بعدَ مُنتصَفِ اللَّيْلِ-؛ لِيَسْألَنِي عن اسمِ كِتابٍ في التَّفسيرِ -وَرَدَ خاطرَهُ- لهُ سِمَةٌ -عندَهُ- مُمَيَّزَة؛ تَذَكَّرَهُ بوَصْفِهِ؛ وطريقتِهِ، ولون غلافِهِ!!

ولكنِّي عَجَزْتُ -وللأسَفِ- عن إعانتِهِ في معرفتِهِ؛ فلا حولَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله...

ومنهُ: ما أخبرَنِي به أَخُونَا الفاضِل أبُو عُبادة عبدُ اللَّطيفِ -نَجْلُ شيخِنا ناصر الدِّين-: أنَّ شيخَنا -رَحِمَهُ اللهُ- طَلَبَ منهُ -قبلَ نَحو ثمانٍ وأربعِين ساعةً مِن وفاتِهِ- إحضارَ كِتابِهِ «صحيح سُنَن أبي داود»؛ لِيَنْظُرَ فيه شيئاً وَقَعَ في قَلْبِهِ، ووَرَدَ على ذِهْنِهِ...

... لا إلهَ إلّا اللهُ...

ثالثاً: في ذَلِكَ الوقت -الصَّعْب- الذي وَهَتْ يدُ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- فيهِ عن كِتابةِ ما يُريدُ كِتابَتَهُ -مِمَّا يطُولُ نَقْلُهُ-: كانَ يُمْلِي على

بعضِ أبنائِهِ وحَفَدَتِـهِ مـا يُخَرِّجُـهُ مِـن أحاديـثَ، ولا سِـيَّما في كِتابِـهِ «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة» -الذي كان بَيْنَ يَدَيْـه -يومئـذٍ-، ثُـمَّ يَكْتُبُونَ عنهُ مِن إملائِهِ.

ولا يزالُ في مُخَيِّلَةِ عَقْلِي، وأمامَ صـفحةِ عَيْنِـي: إمـلاؤُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- قَبْلَ أسابيعَ قليلةٍ مِن وَفاتِهِ- ثَمانِيَ عشرةَ صَـفحةً في تخـريجِ حـديثٍ ضعيفٍ مُنكَرٍ[1]، حَشَدَ له بَيْنَ يَدَيْهِ -وعلى طاوِلَتِهِ- عشراتِ المَراجعِ

(١) وهو حديثُ عبدِ الرَّحمن بـنِ سَـمُرَةَ -الطَّويـلُ -المشهورُ-؛ الـذي أوَّلَهُ- عن النبيِّ ﷺ: «إنِّي رأيتُ -البارِحَةَ- عَجَباً...»!

فقد خرَّجَـهُ في «السلـسلة الـضعيفة» (٧١٢٩) -خاتمـاً تخريجَـهُ -رَحِمَهُ اللهُ- بقــولِهِ-:

«عجِبْتُ مِن أحدِ أفاضِلِ كِبارِ العُلماء؛ حيثُ بَنَى عليه خُطبةً مِـن خُطَبِـهِ، وقدَّمَ له بمقدِّمَةٍ وَجيزةٍ، ووَصَفَهُ بـ(الحديث العظيم)؛ تَقليداً لابنِ تيميَّةَ وابـنِ القيِّم، وسُكوتِ الـشَّيخ إسـماعيل الأنـصاري عليـه في تعليقِـهِ عـلى «الوابـل الصَّيِّب»!

فلعلَّ الفاضلَ يُعيدُ النَّظَرَ في الحديثِ، ويتّبعُ فيه أقوالَ الأئمَّةِ النُّقَّاد الذين أجمعُوا على استِنكارِهِ؛ فإنَّهُم المَرجعُ في هذا الأمرِ؛ لاختِصاصِهِم به.

والفاضلُ معنَا في ذلك، والحمدُ لله -وبالله التوفيق-». =

الحديثيَّة -مَخطوطةً ومَطبوعةً-؛ حيثُ نَظَمَ مَواقعَ النَّقْلِ الْمُرادِ منهَا نَظْماً بَديعاً بسلكٍ رائعٍ، مُلِئ فوائدَ وتنبيهاتٍ، ولَطائفَ وتعقُّباتٍ...

وليسَ يَخفَى على أحدٍ -مِمَّن تَعاطَى الكِتابةَ والتَّصنيفَ- صُعوبةُ الجَمْعِ بَيْنَ النَّظائرِ مِن بُطُونِ كُتُبٍ كثيرةٍ -مُتنوِّعَةٍ- هُو ينقُلُ منها بنفسِهِ، ويَكْتُبُها بيدِهِ! فكيفَ الحالُ بمَن يُمْلِي منها إملاءً -على ضَعْفِ القُوَّةِ، ووَهَنِ البَدَنِ-؟!

لكنَّهُ حِفْظُ الله -تعالى- لِذِهْنِهِ وعَقْلِهِ،وكَرَمُهُ عليه-سُبحانَهُ-...

رابعاً: رأيتُ اهتماماً خاصًّا مِن شيخِنا -يَرحَمُهُ اللهُ- في هذه الفترةِ الأخيرةِ مِن حياتِهِ- بكتابِ «المُداوي لعِلَلِ (الجامعِ الصَّغيرِ) و(شَرْحَي) المُناوِي» -تصنيف أحمد بن الصِّدِّيق الغُماري-؛ يُراجِعُ منهُ ما كَتَبَهُ مُؤلِّفُهُ حولَ ما يَقَعُ لشيخِنا مِن أحاديثَ في «السِّلسِلَةِ الضَّعيفةِ» -هي -أصلاً- مذكورةٌ في «الجامعِ الصَّغير»-؛ فكانَ ينظُرُ كَلامَهُ، وينتقِدُه، ويَرُدُّ عليه، ويتعقَّبُهُ، ويُطَوِّلُ في مُناقَشَتِهِ.

= قلتُ: والمُشارُ إليه بـ(أحد أفاضل كبار العُلماء)؛ هو: أُستاذُنا الشيخُ محمدُ ابنُ صالح العُثَيْمِين، في كتابِهِ «الضِّياء اللاَّمِع في الخُطَب الجَوامِع» (ص٢٩٠). -رحِمَهُما اللهُ -تعالى-.

ولقد كَتَبْتُ عنهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في مَنزِلِهِ- ضُحى يوم الأربعاء: ٢٢/ ذي القَعْدَةِ/ سنة ١٤١٩هـ قولَه -في هذا «المُدَاوِي» - مِن كلامِهِ- ما نصُّهُ:

(هذا كِتابٌ غيرُ جيِّدٍ، ولا أنْصَحُ بِقِراءَتِهِ إلّا لِخَواصِّ طَلَبَةِ العِلْمِ.

وحبَّذَا لو قامَ بعضُ الطَّلَبَةِ الأقوياء بتَتَبُّعِهِ، والردِّ عليه، بكتابٍ يُسَمِّيهِ -مَثَلاً-: «الكاوِي على المُدَاوِي»؛ يقتصِرُ فيه على تعقُّبِهِ فيما صحَّحَهُ -أو سَكَتَ عنهُ- وهو ضعيفٌ، أو مَوضوعٌ! وكذلك ما ضعَّفَهُ، وهو صحيحٌ، أو حَسَنٌ!

وأمثالُ ذلك مِن أوهامٍ وأغلاطٍ...).

وكُنتُ كَثيراً ما أراهُ -رحمةُ الله عليه- مُتضايِقاً، أو أسْمَعُهُ مُتأفِّفاً-: مِن صنائع هذا (الغُماري)، وشَنائِعه في هذا الكتاب[1]...

(١) لذلك؛ اعْتَنَى بتعقُّبِهِ -جدًّا-؛ فانظُر -مَثَلاً-: «السلسلة الضعيفة» (٢٦٧٨)، و(٢٦٨٨)، و(٢٧٠٨)، و(٢٩١٠).. و.. و..

وفي «السلسلة» (٧١٢٩) -بعدَ بيانِ جَرْحِهِ لأحدِ الرُّواةِ-، قال:

«.. ومع هذا الجرحِ الشديدِ أغمَضَ عينَيْهِ عنهُ الشَّيخُ الغُمارِي في=

خامِساً: كان آخِرَ كِتابٍ عَمِلَ به شيخُنا -يرحمُهُ الله- في السَّنَتَيْنِ الأخيرتَيْن: هو كِتابُهُ «تهذيب (صحيح الجامع الصغير) والاستدراك علـــيه».

ولقد قالَ لي حينَ سألتُهُ عمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ مِن عَمَلٍ -وذلك أوَّلَ اشتغالِهِ به-كما ذَكَرْتُهُ -قَبْلاً-: «هـذا مشروعٌ اقْتَرَحَهُ عليَّ مَرَضِي وعَجْزِي»!!

قلتُ: فكيفَ لو كانَ -رَحِمَهُ اللهُ- وقتَئِذٍ- ذا صِحَّةٍ حَسَنَةٍ، ونَشاطٍ جـــيِّدٍ؟!

وكانتْ خُطَّتُهُ -رحمةُ الله عليه- في هذا الكتاب:

=«المُداوِي» (٣/ ٤٠)؛ فاكْتَفَى بسَوْقِ إسنادِ أبي نُعَيْم، وخَنَسَ عنه!

وهكذا فَلْيَكُن التحقيقُ.. بكِتْمانِ الحقائقِ العلميَّةِ عن القُرَّاءِ مِن مُؤلِّفِ «المُداوِي» -الذي قال فيه أخو المؤلِّف عبدُ الله الغُماري!-:

«مَن أرادَ صِناعة الحديث؛ فعليهِ بـ(المداوي)».

وأنا أقولُ -لوجهِ الله-: مَن أرادَ أنْ يَطَّلِعَ على نوعٍ جديدٍ مِن التَّدليس على القرّاء؛ فعليه بـ«المُداوِي»!

وها هي الأمثلةُ بَين يَدَيْك!

وقد مَضَى مِن أمثالِها الشيءُ الكَثيرُ -في الأحاديثِ المُتقدِّمَة-...».

تَخريجَ الأحاديثِ التي لَمْ يَكُن قد وَقَفَ على أسانِيدِها -مِن قَبْلُ- اكتِفاءً بما كان رآهُ مِن أحكامِ العُلماءِ والأئمَّةِ عليها -كالمُناوِي، والهيثمي، والمُنذِري..-، على عددٍ مِن أحاديثِ «تاريخ دِمشق» لابنِ عَساكِر، وكذا أحاديث «مُعجَمَي» الطَّبَرانِي: «الأوسط» و«الكبير» -وما أشْبَهَهَا-...

ثُمَّ رَبْطَ الأحاديثِ المُختلِفَةِ المَواضِع مِن «الجامعِ الصَّغيرِ» -حَسْبَ اختلافِ بِداياتِ حُروفِها- ممَّا هي -أصلاً- ألفاظٌ لحديثٍ واحِدٍ.

مع التَّنبيهِ على ما قد يكونُ وَقَعَ للسُّيُوطِيِّ مِن أوهامٍ -أو أغلاطٍ- فيه- في العَزْوِ، أو الحُكْمِ.

وهو-في هذا كُلِّهِ-يُغَذِّي «سِلْسِلَتَيْه»-الذَّهَبِيَّتَيْن-: «الصحيحة»، و«الضعيفة»؛ كُلًّا بما يَنتظِمُهُ مِن تَخريجاتِهِ وأحكامِهِ...

سادِساً: كان لِقُرْبِي -الأخير- منهُ -رَحِمَهُ اللهُ- فوائدُ -لي- عِلميَّةٌ عظيمةٌ جدًّا؛ أَعُدُّها -واللهِ- بالنِّسبةِ لي -دورَةً علميَّةً حديثيَّةً مُكَثَّفَةً، عَرَفْتُ فيها -أكثرَ وأكثرَ- طريقةَ أُستاذِنا، ودِقَّتَهُ، وبراعتَهُ.

وأَفَدْتُ -خِلالَهَا- الكثيرَ الكثيرَ مِـن فرائـدِ الفَوائـدِ، ولَطـائفِ المَعــارِفِ.

لَعَـلَّ مِـن أجَـلِّ ذلـك وأهمِّـهِ: وُقـوفي عـلى (جَمِيـعِ) مُؤلَّفاتِـهِ وتخريجاتِـهِ(١)، ومعرِفَتِـي لهـا، ودِرايتِـي بهـا، وفهرستِها، وتَمييزِهـا، وتَبْوِيبِها؛ مِمَّا لَمْ يَتَيَسَّرْ لأحدٍ غيرِي -مِن قَبْلُ -بتوفيقِ ربِّي- وحدَهُ-.

وقد بَلَغَتِ التَّصانيفُ المَخطوطةُ منها -يومَ فَهْرَسْتُها(٢)- نَحـواً مِن مئةٍ وخَمسينَ كِتاباً، بعضُها في وَرَقات، وبَعضٌ آخَـرُ في مُجَلَّـدات، بعضُها كامِـلٌ تـامّ، وكثـيرٌ مِنهـا مـاتَ شـيخُنا -رَحِمَهُ اللَّهُ- عنـهُ- دُونَ التَّمــام...

سابعاً: حَرَصْتُ -طِيلَـةَ هـذه الـشُّهورِ -ولا سـيَّما في النِّـصْفِ الأخيرِ منها- على ألّا يكونَ مِنِّي سَفَرٌ أُفارِقُ به شـيخَنا -رَحِمَهُ اللَّهُ-، أو أَغيبُ بسبَبِهِ عنهُ، فاعتَذَرْتُ -مِن أجلِ ذلك- عن أَسفارٍ دعويَّةٍ عِدَّةٍ لِبلادٍ مُتعدِّدَةٍ، مِثل: أمريكة، وبريطانية، وألمانية، وهُولندة، وإسبانية، وأندونيسية -وغيرِها-...

---

(١) انظُر مَسْرَداً شامِلاً -لَهَا- في (ص٨٣-١٤٧) مِن كِتابِي هذا.

(٢) فقد طُبِعَ منها الكثيرُ -بعدَ وَفاةِ شيخِنا -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ولكنِّي تذكَّرْتُ -في آخرِ أيَّام!- سَفراً طارِئاً لا بُدَّ لي مِن إنفاذِهِ -حِرصاً مِنِّي على تيسيرِ استمرارِ إقامةٍ رسميَّةٍ لي في بِلادِ الحَرَمَين -يومَذاك-؛ لمْ يَبْقَ مِن صلاحِيَّتِها سِوَى يومَيْن!-؛ فطلَبْتُ مِن بعضِ أبناءِ شيخِنا **(يومَ الأربعاء)** زيارتَهُ لاستئذانِهِ بالسَّفرِ، ووَداعِهِ؛ وقد اتَّصَلَ بي شيخُنا -نفسُهُ- رَحِمَهُ اللهُ- ظُهْرَ ذاك اليوم- مُوافِقاً مُرَحِّباً...

فَزُرْتُهُ -في اليومِ نَفسِهِ- بعدَ العِشاءِ؛ فلمَّا دَخَلْتُ عليه- وكانَ مُسْتَلْقِياً على سريرِهِ، مُسنِداً ظَهْرَهُ إلى طَرَفِ الفِراشِ-: رأيتُهُ -واللهِ- كما لمْ أرَهُ مُنذُ شُهور؛ صَفاءَ وَجْهٍ، ولَمَعانَ عَيْنَيْن، ونَقاءَ صَوتٍ، وراحةَ بالٍ، وسَكينةَ نَفْسٍ؛ فقُلْتُ -بعدَ السَّلام-:

«واللهِ -يا شيخَنا- لا أُحِبُّ مُفارَقتكُم، أو الغِيابَ عنكُم، ولكنْ: لا بُدّ ممَّا لا بُدَّ منهُ...»...

ثُمَّ شَرَحْتُ لهُ ضَرورةَ سَفَرِي، ولُزومَها، فتقبَّلَ ذلك بِقَبُولٍ حَسَنٍ، داعِياً لي بالتَّوفيقِ والخيرِ، قائلاً -ضِمنَ كلامٍ طيِّبٍ رَطْبٍ-:

«أسْتَودِعُكَ اللهَ... وأرجُو اللهَ أنْ تَعودَ لأهلِكَ سالِماً، وفَّقَكَ اللهُ...»، ثُمَّ استأذَنْتُهُ، ووَدَّعْتُهُ -وانْصَرَفْتُ-.

... ولمْ أكُن لِأعْلَمَ ما هُو مَستورٌ عنّا بالغيبِ، ومَكتوبٌ لنا في لَوحِ القَدَرِ...

ولمْ يَدُرْ في خَلَدِي -أمَلاً بالله- أنَّ هذهِ النَّظرةَ ستكونُ هي الأخيرةَ لشيخِنا الوالدِ الإمام، ناصرِ السُّنَّةِ ودِينِ الإسلام...

وصَباحَ (يومِ الخَميسِ) سافَرْتُ، ووَصَلْتُ مدينةَ الرِّياضِ -بُعَيْدَ صَلاةِ الظُّهْرِ-...

وفي اليومِ التَّالِي -وبَعْدَ صَلاةِ (الجُمُعَةِ) بنحوِ ساعتَيْن- اتَّصَلْتُ -مِن الرِّياضِ- ببيتِ شيخِنا؛ مُطمَئِنًّا عليه، مُسْتَخْبِراً عن صِحَّتِهِ؛ فجاءَنِي صوتُ حَرَمِهِ الفاضِلَةِ الوالدةِ الكريمةِ السيِّدَةِ أُمِّ الفَضْلِ(١)

(١) وبعدَ سَنواتٍ مِن وفاةِ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- تزوَّجَتْ -وفَّقَها اللهُ- ابنَ عمٍّ لها يُقارِبُها في السِّنِّ -فوقَ السَّبْعِين-.

مُنَبِّهاً أنَّها -حفِظَها اللهُ- ليسَت ذاتَ وَلَدٍ؛ فليسَ لها مِن وراءِ زَواجِها -هذا- إلّا بابَ الإعانةِ والاستعانةِ...

وليسَ صنيعُها بالمُستنكَرِ -أبداً-؛ فهذه (أسماء بنتُ عُمَيْس) -رضيَ اللهُ عنها- تزوَّجَت (جَعفر بن أبي طالبٍ)، ولـمّا قُتِلَ: تزوَّجت (أبا بكرٍ الصدِّيق)، ولمّا تُوُفِّي: تزوَّجَت (عليَّ بنَ أبي طالبٍ)... =

-ألْهَمَها اللهُ الصَّبْرَ، وكَتَبَ لها الأجرَ- تُخبِرُنِي أنَّ حالَ الشَّيخ على ما هو عليهِ ممّا رأيتُهُ فيه قَبلَ أقلَّ مِن يَومَين -والحمدُ لله وحدَهُ-...

ثُمَّ جاءَ اليومُ المَوعودُ...

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف:٣٤]...

... كانَت صلاتُنا المغرِبَ (**يومَ السَّبت**) -في (جامِع الدِّيرَة) في مدينةِ الرِّياض؛ وأمَّنا في الصَّلاة سَماحةُ الشَّيخ عبدِ العزيز بنِ عبدِ الله آل الشيخ -مُفتِي بلاد الحرَمَين-، والْتَقَيْتُ في المَسْجِدِ عَدَداً مِن الإخوةِ الأفاضِل؛ منهُم فضيلةُ الأخِ الشَّيخ عبدِ العزيز السَّدحان -باركَ اللهُ فيه-، فعرَّفَنِي -بُعَيْدَ الصَّلاة- بسماحةِ المُفتِي، وسلَّمْتُ عليه، ورحَّبَ بي.

ثُمَّ سألَنِي الأخُ الشيخُ السَّدحان عن صِحَّةِ الشيخِ ناصر وحالِهِ- كعادةِ جُلِّ مَن يَرانِي سَفَراً وحَضَراً- واللهُ المُستعان-؛

= -رضيَ اللهُ عنهُم- جميعاً-.

ووَلَدَت لثلاثتِهِم أولاداً- ذُكوراً-.

وانظُر «مَعرِفة الصَّحابة» (٦/ ٣٢٥٦) -لأبي نُعَيْم-.

فأجَبْتُهُ بأنَّ وَضْعَ شيخِنا -والحمدُ لله- مُستقرٌّ -على ما فيه مِن مَرَضٍ-، نسألُ اللهَ له العافيةَ والقُوَّةَ...

ولَم نكُن لِنَدْرِي -هذه اللَّحظاتِ نَفْسَها- أنَّ شيخَنا -الآنَ- يَجُودُ بأنفاسِهِ... أو أنَّهُ أسْلَمَ رُوحَهُ بارِيَها...

ثُمَّ ذَهَبْنا بَيْنَ العِشاءَيْنِ -إلى منزِلٍ لِبَعضِ إخوانِنا -قريبٍ مِن المسجدِ-؛ فكان مَجلِسٌ عِلميٌّ جَمَعَنِي مع بعضِ الإخوةِ الأفاضِلِ مِن طُلَّابِ العِلْمِ.

ومِن حُسنِ[1] توفيقِ الله -سُبحانَهُ-: أنَّ هذا المَجلِسَ كان حولَ شيخِنا، وجُهودِهِ العلميَّةِ؛ فكان السُّؤالُ الأوَّلُ -مِن صاحِبِ المَنزِلِ- مُتعلِّقاً بما يُثيرُهُ (البعضُ!) مِن اتِّهامٍ لشيخِنا بالإرجاءِ! وادِّعاءِ مُخالفتِهِ لِأَهلِ السُّنَّةِ في مسألةِ الإيمانِ!!

---

(١) وفي «فتاوَى اللَّجنةِ الدَّائمة للإفتاء» (٦/ ٣٦٧): تحريمُ قولِ القائلِ: (مِن حُسْنِ الطَّالع.. كذا وكذا..)؛ لِـمَا تَحْمِلُهُ -في أصلِ إطلاقِها- مِن عقيدةٍ فاسدةٍ...

ومِثلُهُ في «لِقاءِ البابِ المَفتوح» (٤٦/ ١٢)-لأُستاذِنا الشيخِ ابنِ عُثَيْمِين-.

فأجَبْتُ عنْ ذلك -بفضلِ الله- أجوبَةً عِلميَّةً[١] مُسْتَقاةً مِن كلامِ

---

(١) وهي مُؤصَّلَةٌ على قواعدِ أهلِ السُّنَّةِ -بِمِنَّةِ الله-؛ كمِثْلِ:

أنَّ الكُفْرَ كُفران؛ عمليٌّ واعتقاديٌّ، وأصغرُ وأكبرُ.

وأنّ الأعمالَ مِن الإيمانِ!

وأنَّ الكُفرَ أنواعٌ مُتعدِّدَةٌ -مع بيانِ التَّفصيلِ فيما كان مُكَفِّراً تَرْكُهُ مِن أعمالِ الإيمانِ، وما لَمْ يكُن مُكَفِّراً-...

وهكذا...

مُبيِّناً أنَّ المُخالَفَةَ لِشيءٍ مِن هذه الأُصول مُخالَفةٌ لِـمَنهجِ السَّلَفِ، وطريقةِ أهل السُّنَّةِ؛ فتنبَّه!

وهذا -بحمدِ الله- ممّا استَفَدْناهُ مِن شيخِنا، وعنهُ أخَذْناهُ...

أمّا ما قيلَ -في حدِّ الإيمانِ-: (لا يكونُ الإيمانُ صحيحاً إلّا إذا كان كامِلاً! ولا يكونُ كامِلاً! إلّا إذا كان صحيحاً!) -كما قالَهُ بعَضُ الأدعِياءِ-!

فهذا كلامٌ فاسدٌ؛ مبنيٌّ على قاعدةِ الخَوارجِ والمُرجِئَةِ -معاً!- التِي افْتَرَقوا منها وعنها؛ كُلٌّ إلى طَرَفِ نَقيضِ الآخَرِ!!

وبِهما ضلُّوا وأضَلُّوا!!!

... ثُمَّ تَتالَت -بعدَ قولِهِ الفاسدِ -هذا- الأحداثُ، وتَعاظَمَتِ الأُمورُ، وانْكَشَفَ المَستورُ!!

فانْظُرْ رِسالتِي: «والصُّلْحُ خَيْر» -في كَشْفِ (بعضٍ!) ما وَقَعَ -بَعْدُ-=

=مِن الشَّيخ شَقرة -هداهُ اللهُ-!

ومِن بابِ ذِكْرِ الشَّيْءِ بمِثالِهِ:

فإنِّي أتذكَّرُ وداعِي للشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- وأنا على وَشْكِ السَّفَرِ للحجِّ (سَنَةَ ١٤١٩هـ) -في بيتِهِ ومَكْتَبَتِهِ-؛ لـمَّا عَرَضْتُ عليه فتوَى (اللَّجنةِ الدَّائمةِ للبُحُوثِ العلميَّةِ والإفتاءِ) -(٢/ ١٤ -«مجموع فتاويها»)- في مسألةِ (سابِّ الدِّين)، وقولهم فيه: (وينبغِي أنْ يُبيَّنَ له أنَّ هذا كُفْرٌ؛ فإنْ أَصرَّ بعدَ العِلمِ: فهو كافِرٌ).

وعَرَضْتُ عليه -كذلك- فتوَى فضيلةِ أُستاذِنا محمَّدِ بنِ صالحِ العُثَيمِين -رَحِمَهُ اللهُ- ضِمْنَ «مجموع فَتاوِيه» (٢/ ١٥٤)-، واشتِراطِهِ (الإرادةَ والقَصْدَ) للحُكْمِ بتكفيرِ المُعيَّنِ، الفاعِلِ لذلك..

ثُمَّ سألتُهُ -بَعْدُ-: هل تَرَوْنَ صوابَ هذا الحُكْمِ؟!

فكانَ جوابُهُ حاسِماً، حازِماً، جازِماً -قائلاً-: «بل هذا عينُ ما نَقولُ به».

ثُمَّ رأيتُ -بَعْدُ- كلامَ فضيلةِ الشيخِ عبدِ الرزَّاقِ عفيفي في «فتاوِيه» (ص٣٧٢) سائراً على التأصيلِ نَفسِهِ، والتَّقعيدِ ذاتِهِ...

وللهِ الحمدُ.

وهكذا، تلتقِي فتاوَى عُلمائِنا، وتجتمعُ؛ لوحدة المنهَج، واتِّفاقِ السَّبيل...

﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾.

ولكِنْ؛ يا تُرَى: مَن ذا الذي يَسعَى،ويَجِدُّ -مِن وَراءِ جُدُر!- لِهَدْمِ هذه الوحدة! وتَفْتِيتِ هذا السَّبيل؟! =

كِبارِ أئمَّـةِ العِلـمِ -قـديماً وحـديثاً-؛ كـشيخِ الإسـلامِ ابـنِ تيميَّـةَ، وتلميذِهِ الإمامِ ابنِ قيِّمِ الجوزيَّةِ -رحِمَهُما اللهُ-...

ومـا أَنْ أَنْهَيْـتُ الإجابـةَ عـن الـسُّؤالِ الأوَّلِ... وقَبْـلَ البـداءةِ بالسُّؤالِ الثَّانِي؛ إذا بالخَبَرِ العاصِف يأتِي عـبرَ الهـاتِف -وذلـك بعـدَ صلاةِ المَغرِب بنِصْفِ ساعةٍ -فقط-: أنَّ الـشيخَ الألبـانيَّ قـد توفَّـاهُ اللهُ...

لا إلهَ إلّا اللهُ ...

= وأمّا ما يَتَرَدَّدُ على أَلْسِنَةِ (الـبَعضِ) ممّـا قالَـهُ شـيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- في مـسألةِ (السَّبّ)- حـولَ (سـوء التّربيـة) وأثرهـا في هـؤلاءِ (الـسَّابّين) -مِـن حيـثُ الحُـكْمُ-:

فإنَّ (أولئكَ القوم) لمْ يُفرِّقـوا -لجَهْلِهِـم- بَـيْنَ (الـسَّبَبِ الاصـطِلاحِيِّ) -الذي يكونُ به الحُكْمُ الشرعيُّ- أصلاً-، و(السَّبب اللُّغَوِيّ) لِوُجودِ (المانِع) -الذي ينتفِي بسبَبِهِ الحُكْمُ-؛ فَخَلَطُوا، وخَبَطُوا...

فـ(سوء التربيةِ) هو سَبَبُ وُجودِ (المانعِ)؛ الذي نُفِـيَ بـه (سـببُ) تنزيـلِ الحُكْمِ على المُعَيَّن -أصالةً-.

قلتُ: هذا هو القولُ (الوَسَط) مِن غيرِ وكس ولا شَطَط...

إنّا لله وإنّا إليه راجِعُون...

﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٤]..

... لقد كانَت -واللـهِ- صَدْمَةً أدْمَت قُلوبَنا، وفاجِعَـةً كَـسَرَت أفئِـــدَتَنَا...

ولكنَّنَا صَبَرْنا، وما جَزِعْنا...

وفي أقلَّ مِن ساعةٍ مِن الزَّمَنِ: كانَت -أو كادَت- الرِّياضُ -كُلُّها- تَعْلَمُ بِوَفَاةِ الشَّيخ، بل مكَّةُ، والمدينةُ، و... و...

وكأنَّ العالَمَ كُلَّهُ -في سُوَيْعَةٍ واحِدَةٍ- عَرَفَ خَبَرَ وفاةِ الشَّيخ؛ فحَزِنَ عليهِ، وبكاهُ...

ولقد كان حُزْنِي أنا -في قَلبي- أشَدَّ، وجرحي -في فُؤادِي- أنْكَـــى...

قد كان ما خشيتُ أنْ يَكُونَا   إنّا إلى الله لَراجِعُونَا[1]

... فالذي حَرَصْتُ عليه: حَدَثَ عَكْسُهُ! وما اجْتَنَبْتُهُ وتَحاشَيْتُهُ:

(١) هذا مِن الأشعارِ الَّتي كان يُردِّدُها شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- في كثيرٍ مِن المُناسَبات...

وَقَعَ -نَفسُهُ-؛ ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ [القمر:٥] -فلله الأمرُ مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ-...

﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾.

ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله...

وصَدَقَ رَسُولُنا ﷺ القائلُ: «**إنْ أصابَكَ شيءٌ، فلا تَقُلْ: لو أنِّي فَعَلْتُ كان كذا وكذا، ولكنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ، وما شاءَ فَعَلَ؛ فإنَّ (لو) تَفتحُ عَمَلَ الشَّيطان**»[1].

... ولكِنْ؛ لئِنْ تُوُفِّيَ الشيخُ -ودُفِنَ- وأنا -بشَخْصِي- بَعيدٌ عنهُ -وهذا جِدُّ شديدٍ عَلَيَّ-، فلَقَدْ كانتْ سَلْوايَ -والفَضْلُ لله وحدَهُ- أَنَّنِي لمْ أُغادِرْهُ بِرُوحِي وعَقْلِي وقَلْبِي، ودُعائي -**أوَّلاً**-، وكُنتُ آخِرَ مَن جالَسَهُ، وتكلَّمَ معهُ، ودَعَا له، وصافَحَهُ، وقبَّلَ ما بَيْنَ عَيْنَيْهِ، والْتَقاهُ -مِن إخوانِنا طُلَّاب العِلم[2] -سوى أهلِ بيته- **ثانياً**-...

---

(١) رواهُ مُسلمٌ (٢٦٦٤) عن أبي هُريرةَ.

(٢) وما هَوَّشَ به بعضُ الحاقِدِينَ الحاسِدِينَ على هذه الكَلِمَةِ -مع وُجودِ هذا القَيْدِ- تحكُّماً وتخرُّصاً-: كلامٌ فارغٌ غيرُ سديد؛ يدُلُّ على هَوىً وحِقْدٍ مديد، وانحرافٍ وعَمىً شديد...

فالحَمْدُ لله على قضائِهِ وقَدَرِهِ...

﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾[التوبة:٥١].

وفي صَبيحةِ (يومِ الأحدِ) -مُباشَرَةً-، وقَبلَ الظُّهرِ بقَرِيبِ ساعتَيْن-: كُنتُ على مَتْنِ طائرةِ الرِّياضِ التي هَبَطَت في عمَّان...

فذَهَبْتُ -مُسارِعاً- إلى قَبْرِ الشَّيخِ، مُطَبِّقاً لِسُنَنٍ نبويَّةٍ كانَ شيخُنا يَحرِصُ على تطبيقِها-إذا فاتَتْهُ الصَّلاةُ على جَنازَةِ حَبيبٍ، أو قَريبٍ-؛ فصلَّيْتُ عليه- عندَ قَبْرِهِ[1]-؛ مُكَبِّراً تِسعَ تَكبيراتٍ؛ داعِياً له بالرَّحْمَةِ والرِّضْوان، ورِفْعَةِ الدَّرَجَةِ في الجِنان، وصُحْبَةِ الأخيارِ مِن عِبادِ ربِّنا الرَّحْمن...

... لقد سافَرْتُ مِن عَمَّانَ يومَ الخميسِ: مُسلِّماً على شيخِنا -قَبلَ ذلك بيومٍ-، ورَجَعْتُ إليها يومَ الأحدِ: وقد توفَّاهُ اللهُ -قَبْلَ ذلك بيومٍ-، ولمْ يكُن بَيْنَ هذَيْنِ اليَوْمَيْن سِوَى يومَيْن!!

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ

(١) انظُر أدِلَّةَ ذلك وحُجَجَهُ في كتاب «أحكام الجَنائز وبِدَعِها» (ص١١٢-١١٥) لشيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ-.

أَن نَّبْرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ . لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

ثامناً: كانت وَصيَّةُ شيخِنا -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- المكتوبةُ مُؤرَّخةً بتاريخ: (٢٧ جُمَادَى الأُولَى ١٤١٠هـ) -أي: **قَبلَ عَشر سنواتٍ كامِلَةٍ** - مِن مَوْتِهِ-.

وكأنَّ ذلك كان قَبْلَ سَفَرِهِ للعُمْرَةِ -وقد كُنتُ فيها -والفضلُ لله -تعالى- بصُحْبَتِهِ[1] -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- مع بعضِ الإخوةِ الأفاضِلِ-.

وقد كان أهمَّ ما في (وصيَّتِهِ) مِن كلامِهِ -**بِنَصِّهِ** -**مِن قَلَمِهِ** -رحِمَهُ اللهُ -تعالى- قولُهُ:

(١) وكذلك -أيضاً- صاحَبْتُهُ -في السَّنَةِ نفسِها- في رِحلةِ الحجِّ، وهي آخِرُ حَجَّةٍ له -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، والحَجَّةُ الأولَى -لي-.

-٣-

نصُّ وصيَّته[١]

وصيَّتِي

بسم الله الرحمن الرحيم

أُوصِي زَوجَتِي، وأولادِي، وأصدقائي، وكُلَّ مُحِبٍّ لي -إذا بَلَغَهُ وَفاتِي-: أنْ يَدْعُوَ لي بالمغفِرَةِ والرَّحمةِ -أوَّلاً-، وألّا يبكُوا عَلَيَّ نِياحَةً، وبِصَوْتٍ مَرفوعٍ.

وثانياً: أنْ يُعجِّلُوا بِدَفنِي، ولا يُخبِرُوا مِن أقارِبِي وإخوانِي إلّا بقَدْرِ ما يَحصُلُ بِهِم واجبُ تَجهِيزي، وأنْ يتولَّى غَسْلِي (عِزَّت خَضِر أبو عبد الله)[٢]: جاري، وصَدِيقي المُخلِص، ومَن يَختارُهُ -هُو-

(١) وقد حُذِفَ -وليسَ مِنِّي -وإنَّما مِن وَرَثَةِ شيخِنا، وأبنائِهِ- بعضُ ما يتعلَّقُ بأُمورٍ خاصَّةٍ مِن هذه (الوصيَّةِ).

(٢) وهو مِن أفاضِلِ إخوانِنا السلفيِّين -في الأُردُنّ -ولا أُزَكِّيهِ على الله -تعالى-.

وهو مِن (القليل)؛ الذي بَقِيَ ثابِتاً، لمْ يَتَغَيَّرْ؛ بل هو في ازْدِياد وعُلُوٍّ=

لإعانتِهِ على ذلك.

وثالِثاً: أختارُ الدَّفْنَ في أقربِ مَكانٍ؛ لِكَي لا يَضطَرَّ مَن يَحْمِل جِنازَتِي إلى وَضعِها في السَّيَّارة، وبالتَّالي يَركَبُ المُشَيِّعُونَ سيّاراتِهم، وأنْ يكونَ القَبْرُ في مقبرةٍ قديمةٍ[1] يَغلبُ على الظنِّ أنَّها سوفَ لا تُنبَش...

وعلَى مَن كان في البَلَدِ الذي أَمُوتُ فيه ألّا يُخبِرُوا مَن كان خارِجَها مِن أولادِي -فَضْلاً عن غيرِهِم- إلّا بعدَ تَشييعِي؛ حتّى لا

=-زادَهُ اللهُ تَوفيقاً-، وباركَ له في دِينِهِ، ودُنياه، وأَهْلِهِ، ووَلَدِه...

(١) الذي رأيتُهُ في كلامِ الفُقَهاء: أنَّ كَلامَهُم في جَوازِ (النَّبْش) مُتَعَلِّقٌ بالمقبرةِ القديمةِ -أساساً-؛ لِقُرْبِ البِلَى إليها.

أمّا المقبرةُ الجديدةُ؛ فهي التي يَغلِبُ على الظَّنِّ أنَّها لنْ تُنْبَشَ.

ولكنَّ قَيْدَ شيخِنا: (يَغْلِبُ على الظَّنِّ أنَّها سوفَ لا تُنْبَشُ): عامٌّ.

وانظُر «الموسوعة الفِقهيَّة الكُويتيَّة» (٤٠/ ٢٤-٢٥).

... أقولُ هذا جواباً على سُؤالٍ وجَّهَهُ إليَّ بعضُ الطَّلَبَةِ حول هذه النُّقطةِ -ذاتِها- مِن (وصيَّةِ) شيخِنا-.

و(المقبرة): بضمِّ الباء -وفتحِها-.

كذا في «الصحاح» (٢/ ٧٨٤) -للجوهريِّ-.

تتغَلَّبَ العواطِفُ، وتَعْمَلَ عَمَلَها، فيكُونَ ذلك سَبَباً لتأخيرِ جنازَتِي.

سائلاً المولَى أنْ ألْقاهُ وقد غَفَرَ لي ذُنوبِي -ما قدَّمْتُ وما أخَّرْتُ-.

وأُوصِي بمَكْتبَتِي -كُلِّها- سواءً ما كان منها مَطبوعاً، أو تصويراً، أو مخطوطاً -بخطِّي، أو بخَطِّ غيري- لِمَكْتَبَةِ الجامعةِ الإسلاميَّةِ في المدينةِ المُنوَّرَة؛ لأنَّ لي فيها ذِكرياتٍ حسنةً في الدَّعوةِ للكتابِ والسُّنَّةِ، وعلى منهجِ السَّلَفِ الصَّالحِ -يومَ كُنتُ مُدَرِّساً فيها-.

راجِياً مِن الله -تعالى- أنْ يَنفعَ بها رُوَّادَها؛ كما نَفَعَ بصاحِبِها -يومئذٍ- طُلَّابَها، وأنْ يَنفعَني بهِم -بإخلاصِهِم ودعواتِهِم-.

وكتَب

-الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه-

محمد ناصر الدين الألباني

٢٧ جمادى الأُولى ١٤١٠هـ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف:١٥].

* **أقولُ:**

هذا أهمُّ ما جاءَ في وَصِيَّتِهِ -قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ- ممّا هو نافعٌ لِعُمومِ النّاسِ، **دُونَ ما كان مِن خاصَّةِ شأنِهِ، وأهله، وولدِهِ** -رَحِمَهُ اللهُ-.

ولقد نُفِّذَ طَلَبُهُ -كما أوْصَى-؛ فكانَت وَفاتُهُ قُبَيْلَ المَغرِبِ، والصَّلاةُ عليه بعدَ العِشاء، وبَيْنَ هذا وذاك أقلُّ مِن ثلاثِ ساعات...

واجْتَمَعَ -ساعةَ دَفْنِهِ- مَن حَضَرَ مِن إخوانِهِ، وأبنائِهِ، وتلامِذَتِهِ، وأحبابِهِ، وأصحابِهِ، وجيرانِهِ، وأقرِبائِهِ، ممّا قُدِّرَ بِخَمْسَةِ آلافِ نَفْسٍ -أو يزيدُ-.

وصُلِّيَ عليه -تطبيقاً للسُّنَّةِ- في خَلاءٍ[1] مِن الأرضِ.

وحُمِلَ نَعْشُهُ على الأكتافِ إلى أقرَبِ مَقبرةٍ مِن بيتِهِ -وهي مَقبرةٌ أهليَّةٌ خاصَّةٌ مُغلَقَةٌ-؛ كان تيسيرُ الله -وحدَهُ- هو الذي سَهَّلَ سَبيلَ دَفْنِهِ فيها -لَحْداً- وَفْقَ السُّنَّةِ -أيضاً-.

(١) انظُر ما تقدَّم (ص٣٣).

فكان عُمُرُهُ -كُلُّهُ- سُنَّةً -حياتَهُ ومَماتَهُ[١]-.

جَمالَ ذِي الأرضِ كانُوا في الحياةِ   بَعْدَ المَماتِ جَمالُ الكُتْبِ والسِّيَرِ[٢]

... فهذه ثمانيةُ مَواقِفَ (مُقتَطَفَةٌ) مِن صُحبَةِ ثَمانيةِ أشهُرٍ؛ أوَّلُها هو الأعلَى في حَياتِي، وآخِرُها هو الأشدُّ الأصعبُ على نَفسِي!

ولا نَقُولُ إلّا ما يُرضِي الرَّبَّ...

... ثُمَّ إنِّي قَرَأْتُ في «سِيَرَ أعلامِ النُّبَلاء» (٢٣/ ٣١٤) -للإمامِ الذهبيِّ- شِعراً رائِقاً؛ رَأَيْتُهُ يُمَثِّلُ -أحسنَ تَمثيلٍ- مَنهجَ شيخِنا الذي سارَ عليه، ودَعَا إليه -في حياتِهِ-:

مَن كان يَرغَبُ في النَّجاةِ فما لَهُ   غيرُ اتِّباعِ المُصطفَى فيما أتَى

ذاكَ السَّبِيلُ المُستقيمُ وغيرُهُ   سُبُلُ الضَّلالةِ والغِوايَةِ والرَّدَى

فاتْبَعْ كِتابَ الله والسُّنَنَ التي   صَحَّتْ فَذاكَ إنِ اتَّبَعْتَ هُو الهُدَى

---

(١) هذا معنَى ما قالَهُ أُستاذُنا الشيخُ محمّد بنُ صالحٍ عُثَيمِين -رَحِمَهُ اللهُ- أثناءَ تعزيَتِهِ لأهلِ الشَّيخِ -هاتِفيًّا- ليلةَ دَفْنِهِ -رَحْمَةُ الله عليهِ-.

(٢) «المُحاضَرات والمُحاوَرات» (ص٣٩٤) -للسُّيُوطِيِّ-، و«نَفح الطِّيب» (٢/ ٣٣٤) -لِلْمَقَّرِي-.

ودَعِ السُّؤالَ بِلِمْ وكَيْفَ فإنَّهُ ... بابٌ يَجُرُّ ذَوِي البصيرةِ للعَمَى
الدِّين ما قالَ الرَّسُولُ وصَحْبُهُ ... والتَّابِعُونَ ومَن مَناهِجَهُم قَفَا

وقد قُلتُ -على نَسَقِ هذا الشِّعْر، ورَوِيِّه -في شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- بعدَ مَماتِهِ-:

هذا إمامُ العَصْر (ناصِرُ) سُنَّةٍ ... أكْرِمْ به قَمَراً مُنيراً يُهتدَى
هذا المُجَدِّدُ للعُلُومِ شَبابَها ... ومُحَدِّثُ الزَّمَنِ الأغَرُّ المُقتدَى
هذي القُلوبُ تَصَدَّعَت مِن حادِثٍ ... جَلَلٍ ودَمْعٌ مِن عُيونٍ قَدْ هَمَا
فلَئِنْ قَضَى جَسَداً ووُورِي قَبْرَهُ ... فالعِلْمُ مِنهُ لهُ سَبيلٌ يُحْتَذَى
لِلأُمَّةِ الغَرَّاءِ أُمَّةِ أحمدٍ ... حتَّى تَعُودَ لِعِزِّها فيما مَضَى
فالشَّيخُ شيخُ رِوايةٍ في سُنَّةٍ ... ودِرايةٍ بل دَعوةٍ للمُصطفَى
فادْعُوا الإلهَ برَحْمَةٍ مَوصُولةٍ ... تَصِلُ القُبُورَ وتَرْتَقِي عالِي السَّما
هذا هو الحقُّ الصُّرَاحُ فَخُذْ بهِ ... وسِواهُ باطِلُهُ كثيرٌ والهَوَى

... وليس لي -خِتاماً- تُجاهَ شيخِنا الوالدِ العلّامة- إلّا أنْ أقولَ فيه ما قالَهُ الإمامُ أبو عبد الله الحاكِمُ النيسابوريُّ في شيخِهِ الحافظِ أبي عليٍّ النَّيسابُوريِّ -رحِمَ اللهُ الجَمِيعَ-:

«لستُ أقولُ مُتعصِّباً لأنَّهُ أُستاذِي؛ ولكنْ: لمْ أرَ مِثلَهُ قَطُّ»(١).

وثَمَّةَ -ها هُنا- فائدتان مُهِمَّتان- بهما الخِتام، وتَمامُ البيان-:

الفائدةُ الأُولَى: إنَّ مُجَرَّد التَّباكِي على الشيخ، وَوَفاتِهِ، والأثرِ الذي خَلَّفَهُ في الأُمَّةِ فَقْدُهُ -دُونَما سَيْرٍ على مَنهجِهِ، واتِّباعٍ لطريقتِهِ، ودعوةٍ لِسَبيلِهِ-: هو نَوعٌ مِن المُتاجَرةِ باسْمِهِ! والاستغلالِ -السَّيِّءِ- لِشُهرتِهِ!

ومنه: صَنيعُ بعضِ الخاذِلِين لشيخِنا في حياتِهِ! ثُمَّ المُتباكِين عليه بعدَ مَماتِهِ!!

فلْيَتَّقُوا الله في أنفُسِهِم، وَلْيُصْلِحُوا ما أفسَدُوا...

○ **تفصيلٌ:**

وَقَفْتُ على مَقالٍ لِبَعضِ هؤلاءِ (الخاذِلِين) -مِمَّن يَسبقُ اسمَهُ- مُتفاخِراً- بلَقَبِ: (دُكتُور)!! وهو بهذا مَغرور، وبِجَهْلِه مَغمور- كَتَبَهُ في صحيفةٍ (إسلاميَّةٍ) أُسبوعيَّةٍ- جائرةٍ عن (السَّبيل!)-؛ تكلَّمَ فيه حَولَ (رحيلِ الألبانيِّ)!! مُتطرِّقاً لِأُمورٍ مُتعدِّدَةٍ!

---

(١) «السِّيَر» (١٦/ ٥٤).

فكان مِن ضِمْنِ ما كَتَبَهُ -كمدخَلٍ لمقالِهِ-: وَصْفُهُ حالَ نَفسِهِ -قَبْلُ- بتدثُّرِهِ بلباسِ التصوُّف! يُمرِّغ الخدَّ على أعتابِ الأشياخِ!! وأنَّ الجَهلَ قد غَرَّرَ به -كما قالَ هو!-، وأنَّهُ كان -يومَها- (جاهِلاً بما يدُورُ حَولَهُ! وحَولَ مَن تَدُورُ عليهِم دَعاوَى الجَهل والتَّضليل)!!

إلى أنْ هَداهُ الله على يَدَي الشيخ -كما قالَ-!

فأقولُ:

لقد أصَبْتَ -يا هذا- في ذلك -كُلِّه -واللهِ-، ولئِن شَعَرْتَ بحالِكَ المُزْرِي -هذا- واعْتَرَفْتَ به- بعدَ ثلاثينَ سَنَةً (!) مِن مُواقعتِه، والتلبُّسِ به؛ فإنَّكَ -والله أعلم- سَتَشْعُر بحالِكَ المَقِيتِ المُظلِمِ -هذا- الذي أنتَ فيه -الآن!- مِن الجَهْل، والتَّعالُم، والانْحِراف الفِكْرِي- وستَعْتَرِف به!- بعدَ ثلاثينَ- أو أربعِينَ!- سَنَةً أُخرَى!! -وقد يكونُ أقلَّ!- إنْ كُنتَ مِن أهلِ الحَياةِ-؛ لأنَّ انْحِرافَكَ -يا هذا- اليومَ- لهو أشدُّ مِن انْحِرافِكَ بالأمسِ..

وأنت -في قَرارةِ نَفسِك- تعلَمُ هذا جيِّداً!!

وعلى ضوءِ هذا؛ فقد بدأَ (المُسَيْكِين!) يتكلَّم عن صِلَتِهِ بالشَّيخ

قبل نَحو عشرين عاماً -لِيُلمِّع اسمَه!-، وأنَّ الشيخ شَـهِد زَواجَـه! وأوْصى عليه (!) ليُقْبَل في الجامعةِ!!

فأقولُ:

نَعَم؛ فكان ماذا؟! فأنتَ -في هـذا- واحـدٌ مِـن عـشراتٍ؛ إنْ لَمْ يَكُن مئاتٍ مِمَّنْ لَمْ يثبُتْ على الحقِّ منهُم سوَى أفراد قليلِين!! فلَمْ يُجْـدِ مَعَكَ -وأمثالِك- إحسانُ الشَّيخ، ولا عَطاؤُهُ، ولا صَفاؤُهُ؛ ولا نَقاؤُهُ... فخَذَلُوهُ؛ وماتَ عنهُم غيرُ راضٍ!!

قَلَّ الوفـاءُ فـلا عهدٌ ولا ذِمَمُ   واسْتَحْكَمَ الجَهلُ في البادِين والحَضَرِ

وليسَ بِخافٍ عنكَ -أنتَ!- ما تُحاوِلُ إخفاءَهُ، وكَتْمَـهُ، وعـدمَ إظهارِهِ، والتكتُّمَ عنهُ مِن (خاتمة) السُّوء التي آلَت -بسببِك- صِلَتُكَ مع الشيخ إليها؛ وإلّا:

فهل تنسَى كلامَكَ مع شيخِنا -هاتِفِيًّا- حولَ بعـض مسائل كِتابي «التحذير» -الذي أغاظَكَ، وأغاظَ الكثيرين (!) مَعَكَ!-، وكيف أغلقَ شيخُنا في وجهِكَ سَمَّاعةَ الهاتِف[1] -بعدَ يأسِهِ منكَ-؟!

(١) بعدَ السَّلام!

أمّا كلامُهُ المُلْتَوِي المُتَرَدِّدُ (!) عن (الأحمق المتوعِّد!)؛ فلعلَّهُ لا يُريدُ به إلّا نفسَه -في ساعةِ إنصاف واعتراف!-؛ فهو الذي ابْتَدَأ بالرَّدِّ -قبلَ وَفاةِ الشَّيخ؛ فَضْلاً عمَّا (قد) يقَعُ منهُ بَعْدَها- (ثُمَّ وَقَعَ!!)-؛ وذلك بالطَّعْنِ فيه، والغَمْزِ مِن قناتِهِ، والسَّيْرِ وَراءَ خُصومِهِ وعُداتِهِ...

وما وَصْفُهُ لشيخِنا بأنَّهُ (مُرجِئٌ!)، وحشْرُهُ له ضِمْنَ (أدْعِياء السلفيَّة!) عن الفَطِن ببَعِيد!!

أمّا كلامُ (الدُّكتور...) عن الأُمور العلميَّة، وأُسُسِها- وهو لا يُحسِن ذلك، ولا بعضَهُ-:

فما لَهُ وله!! فيُقالُ -فيه- له: ليسَ هذا بعُشِّك فادْرُجِي، ومِن دائرةِ العِلْمِ فاخرُجِي، ولو مُلِئَتْ جُدْرانُك -يا هذا- بالشَّهادات (!)؛ فأنتَ تَبْقَى أنت!!

وأمّا مَن آثَرَ طَلَبَ العِلْم الشَّرعيّ على المشايخ- وَفْقَ أُصوله-؛ بعيداً عن الطَّمَعَ بما عندَ الكُلِّيَّات، والجامعات، والمعاهد - مع تيسُّر كُلِّ الفُرَص له في ذلك-؛ فإنَّ صنيعَه -هذا- ديناً ودُنيا- خيرٌ له

ألفَ مَرَّةٍ ومَرَّةٍ ممَّن يَتفاخَر بألقابِهِ، ويتبجَّح بشهاداتِهِ، ويستعِلي بمراكِزِهِ، ومناصِبِهِ...

وهو عن أَبْجَدِيَّات العِلم بمَعْزِل، وبَعيدٌ عنهُ بأقصَى مَنزِل!!

ولستُ أنسى -ولنْ أنسَى- في هذا المقام- كلامَ شيخِنا لي حولَ تَسويد هذا (الدُّكتور...) -الذي ردَّ فيه عَلَيَّ -أوَّلاً- في كتابي «التحذير»!!؛ حيث قالَ لي -ما لفظُهُ، وبِحُروفِهِ-:

(كلامُهُ حِقدٌ وحَسَدٌ مَقيتٌ؛ مُنذُ قرأْتُهُ علمتُ أنَّه جاهلٌ متحامِلٌ.

وهذا حالُ (بعض) الدَّكاترة[1]؛ فإنَّ الواحدَ منهُم ما أنْ يَحصُلَ

---

(١) ومِنهُم: مَن لُقِّبَ بـ(شيخ الفجأة!) -ممَّا يليقُ بحالِهِ -جدًّا-؛ ممّن جَهل! وتعدّى! وأساءَ! وكذَب! وافْتَرَى!!

كُلُّ ذلك لماذا؟! ووراءَهُ ماذا؟!

أَلِإرْضاءِ الشيخ فُلان!!

والشيخ عِلَّان!؟!

رِضا رَبِّكَ خَيْرٌ لك -يا هذا-...

وتقريرُ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- واضحٌ جليٌّ؛ بخلافِ مَن زَعَمَ (!) أنَّ شهادةَ=

علـى الـدُّكتوراة حتّـى يُـصبحَ رأسُـهُ في الـسَّماء، وهـو لا يـزالُ في الحضيض)...

أقولُ:

هذا عينُ كلامِهِ -وهو حقٌّ سـديد- وربِّي -سُـبحانَهُ- عـلى مـا أقولُ شهيد...

فافْرَحْ -يا هذا- بدَكترِتكَ، وشهادتِك، ومنصِبك، ولكنَّكَ لـن تفرح -إلّا إذا غيّرْتَ وتغيَّرْتَ- بنعمـة الأُخُـوَّة الإيمانيَّـة، وحقيقـة السَّعادة النفسيَّة!!

وستبقَى أنت كما أنت؛ فيما عليه أنت!! إلّا ....

أمّا ما (تنبَّهَ) لهُ بعضُ الباحِثِين -على حدِّ تعبير (الدُّكتور...)!!- مِن (إسقاط) بعض أسماء أصحاب الشيخ مِـن قائمـةِ تلاميـذه (!)؛ فإن هذا (الإسقاطَ) -كيفما كانْ- لا يقدّم -في الواقع- ولا يؤخّر!!

=الدُّكتوراه (!) تُساوِي الوَصْفَ بـ(العالِمِ)!!

... تعصُّبٌ ما وَراءَهُ تعصُّب!!

وفي كتاب «الإبانة عن خِيانة (الصِّيانة..)..» -لـبعضِ إخوانِنَـا الطلبـةِ- رُدودٌ قويَّةٌ على غُلَوَاءِ هؤلاء -بحمدِ الله-.

فمَن صاحَبَ الشَّيخَ أكثرَ مِن نِصْفِ عُمُرِهِ، ورَضِيَهُ الشيخُ بقُربه، وارْتضاه في سفره وحضره، وائْتَمَنَهُ على عِلْمِهِ، وقَبِلَ كَتْبَ اسمِهِ بجَنْبِ اسمِهِ، وكان آخرَ صحبه: لا يضرُّه شهادةُ نافٍ، أو نفيُ شاهدٍ!

ولكنَّهُ الحَسَدُ المَقِيتُ الذي يُعْمِي الأبصار والبصائر، والظُّلْمُ الكاذبُ المُبيرُ الجائر، مِن ذِي القلبِ الحائر...

ثُمَّ؛ لو (عَقِلَ) هذا (الدُّكتور...) لِحقيقةِ ما سوَّدَهُ مِن هذه التُّهَمَةِ الباطِلَة، والفرية الفاشلة -ومآلِها-: لَعَلِمَ أنَّها تَعودُ بالطَّعْن على شيخِنا، والغمزِ بفِطنتِهِ ونباهتِه!!

ولكنْ؛ ماذا نَفعلُ بِمَن يهرف بما لا يعرِف، ويُهذي بما يؤذي؟!!

أم أن هذا هو غايتُهُ -بأُسلوبِهِ الخبيثِ-؟!

أمّا كلامُ (الدُّكتور) حولَ مُسمَّى (الألباني الصغير!) فهو كلامٌ -منهُ- قديم! مَمْدُودٌ بحَبْلٍ مِن -وإلى- الشيطان الرجيم! بعيدٌ عن صراط الحقِّ القَوِيم!!

والمِسكِينُ -لجَهْلِهِ- لا يُفَرِّقُ بين (الاسم) و(المُسمَّى)!!...

... فكُلُّ عارِفٍ بالشَّيخ، مُقِرّ بعِلْمِه، مُوافِق (لمنهجِهِ): يعلمُ -جيِّداً- أنَّهُ لا يُوجَدُ بعدَ الألباني -مُقارَناً بـه- لا (صغير) ولا (كبير)...

إلّا أنْ يشاءَ الله العليُّ القدير...

ولستُ أُريدُ أنْ أقولَ في شيخِنا -هُنا- ما كان يقولُهُ شيخُنا إذا ذُكِرَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ أمامَهُ -أو إذا ذَكَرَه هو-: (لَمْ تَكَدْ تَلِدُ النِّساءُ مثلَه)؛ ولكن أقولُ: فلعلَّهُ يكونُ -رَحِمَهُ اللهُ- (مثلَه)!

أمّا كلامُ (الدُّكتور...) حول (فرق الضَّلال وأهل الانحراف)!، و(بعض كَبوات الشيخ)!! و(ما بدر منه اجتِهاداً أخطَأ فيه)!! فكلامٌ له خفاياه، وخباياه!! وتلميحاتٌ باردةٌ مُظلِمَةٌ تَلْتَقِي الكاتبَ وهواه!! ولنْ نُنيلَهُ -فيه- ولو (بعضَ) ما يتمَنَّاه!

.. فهل التكفيريُّون، والحِزبيُّون، وأفراخُ الخَوارج العصريُّون -مِمَّن هُم بهذا (الدُّكتور...) -اليومَ- مُحيطُون! وله (يرفعون ويُبرِزُون)-: عن ذلك الضَّلال والانحِراف بَعيدُون؟! أمْ هُم لبعضِ (أنواعه) داعُون! وفي بعضِ (ألوانِهِ) غارِقُون؟!

اتَّقِ اللهَ يا هذا، وارْعَوِ بجهلِكَ عن نفسِك، وتُبْ إلى

ربِّك،وارْجِع إلى مَن كانُوا خُلَّصَ إخوانِك -بصفاءِ منهجِهِم، ونَقاءِ سبيلِهِم -مِن قَبْلُ-؛ وإلّا: تدثَّرْ بالصَّمْتِ والسُّكُوت: فهو خيرٌ لك مِن الكلامِ الذي يفضحُكَ، ويكشفُ خبيئةَ نفسِك -رحمةً بك-...

ولا تَحسبَنَّ -أيُّها الدُّكتور الجاهِل- سُكوتَنا عنكَ ضَعْفاً، ووَهناً!!

تاللهِ؛ ليسَ سُكوتُنا عنكَ إلّا مِن بابِ (دارُوا سُفهاءَكُم)[1] -كما تقولُ العامَّةُ! -في بلادِنا-؛ فإذْ لم تَنْفَعْ فيكَ المُطاوَعَةُ والمُداراة، فانتَظِرِ المُقارعةَ، والمُصاوَلَةَ، والمُباراة...

وعاجزُ الرَّأيِ مِضياعٌ لِفُرصَتِهِ حتّى إذا فاتَ أمْرٌ عاتَبَ القَدَرَا

ولستُ أدرِي -أخيراً- بِمَ أَصِفُ كلامَهُ عن ذاك (الشَّوق!) الذي (دَفَعَهُ!) -تأمَّلُوا كَلِمَةَ «دفعه»!- إلى زيارة شيخِنا -عند اشتدادِ مَرَضِهِ-، وتقبيلِ يدِه ورأسِه!!

هل تَصَوُّفُهُ (القديمُ) تَجَدَّدَ (!) عندَهُ؟!

---

(١) قال العلّامةُ عليٌّ القارِي في «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (١٢٧): «لا يُعْرَفُ له أصلٌ»!

أمْ يُقال:

هل الذي (دفعه) -حقًّا- الشَّوقُ؟! أمْ هو شيءٌ آخر يعلمُهُ (الدَّافِعُون!) له؛ لِيَزُورَهُ ويَعودَهُ؟!

ثُمَّ، يُقالُ له: هَلَّا كان هذا قَبلَ هذا؟!

أتخذلُهُ -يا هذا- في حياتِهِ، وتَرْثيه -تَزَلُّفاً (!) بغيرِ الحقِّ -بعدَ مَماتِهِ-؟!

تتزَلَّفُ لِمَن؟!

وتكتبُ بخلافِ حقيقتِكَ لأَيْشٍ؟!

تكتبُ عنه -الآن-، أنَّهُ: (داعية إلى التوحيد الخالِص)! وقد سوَّدَتْ يَمينُكَ -في حياتِهِ- مِراراً -كذباً وزُوراً- أنَّهُ (مُرجِئ!) -مَضموماً إلى (أدعِياء السَّلَفِيَّة!)؟!-.

كيف يجتمعُ النَّقيضان، إلّا فيمَن بالجَهلِ والحِقد قَلبُهُ وعقلُهُ مَلآن؟!

﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[فاطر:٤٣]؛ مِمّا يُحيطُ به -ويُرْدِيه- مِن سُوءِ عَقْلِهِ، وفَداحةِ جَهْلِهِ...

وأقولُ -أخيراً-:

إنَّ كِتابَتِي -هذه- هُنا- ردًّا على ذاك المُدَّعِي المُعتدِي -لَهِيَ- إنْ شاءَ اللهُ -نُصرةٌ لشيخِنا، وبِرٌّ به؛ كَشْفاً للمُتَفَلِّتِين عنهُ في حياتِهِ -الخاذِلِينَ-، المُتشبِّثِين به بعدَ مماتِهِ -المُتسلِّقين-...

ولا عُدوانَ إلّا على الظالِمِين، والعاقبة للمُتَّقِين...

وانظُر ما يأتِي (ص١٣٠-١٣٤) تَعليقاً -آخَرَ- على هذا (الدُّكتور..) -المغمور- !!

... ثُمَّ -بَعْدُ- أعلنَ هذا الدُّكتور الأحمَقُ عداءَه-بعظيم جهلِهِ-، وكَشَرَ عن أنْيابِهِ -بشِدَّةِ حِقْدِهِ-، وأسفرَ عن حقيقةِ ما فيه!!

وردَدْتُ عليه ذلك -كُلَّهُ- بحمدِ الله -تعالى- في كتابي «الردّ البُرهانِي...»؛ فلَمْ يَخْرُجْ له (صوتٌ!) بَعْدَهُ -بحمدِ الله-...

الفائدةُ الثانية: إنَّ مَا يتهامَسُ به بعضُ الشَّانِئِين -مَكْراً-، أو بعضُ المُحِبِّين -سَذاجَةً- مِن الكلامِ حولَ (خِلافةِ) الشيخ! ومَن (يتبوَّأُ) مَكانَهُ (!): حَديثُ خرافةٍ[1]؛ ليس له خِطام، ولا زِمام...

---

(١) «الناسُ إذا سَمِعُوا حديثاً [مِن الكَذِبِ] عَجَباً؛ قالُوا: كأنَّ هذا=

فالشيخُ لَمْ يَسْتَخْلِفْهُ أحدٌ قبلَهُ، حتّى يستخلِفَ -هو- أحداً بعدَهُ؛ فضلاً عن أنْ (يُنصِّبَ) أحَدٌ نَفسَهُ هذا المَنْصِبَ؛ -سواءً بنفسِهِ إعجاباً! أمْ لِغيرِهِ إرهاباً-!!

ولو أنَّ طَلَبَةَ العِلم -مِن أبنائِهِ، وطُلّابِهِ- اجْتَمَعُوا في صعيدٍ واحدٍ، وكانُوا على قَلْبِ رَجُلٍ واحدٍ: لَـمَا استطاعُوا -والعِلْمُ عندَ

=حديثُ خُرافة» -كما في «الفاخِر» (ص١٦٩) -للمُفَضّل بن سَلَمَة-.

وما بينَ المعقوفَيْنِ مِن «المُحكَم» (٥/ ١٧١) -لابنِ سِيدَه-.

لكِنْ:

رُوِيَ في «حديث خُرافة..» حديثٌ مَرفوعٌ!

رواهُ أحمد (٢٥٢٤٤)، والترمذي في «الشَّمائل» (٢٥٠)، والبزَّار (٢٤٧٥ - زوائده)، وأبو يَعْلَى (٤٤٤٢)، والطبرانيُّ في «الأوسط» (٦٠٦٨) عن عائشةَ.

وهو في «السلسلة الضعيفة» (١٧١٢)، و(١٧١٣) -لشيخِنا-.

(تنبيهٌ): عَزَى الحديثَ الحافظُ السَّخاوِيُّ في «المقاصد» (٤٣٥) لـ(الترمذي في «جامعِهِ»)!

ولَمْ أرَ ذلك عندَهُ!

نَعَم؛ عَزاهُ -أيضاً- لـ«الشمائل» -له-، وهو عَزْوٌ صحيحٌ.

الله- أنْ يَسُدُّوا ثَغْرَةً واحدةً مِن الثَّغراتِ الكثيرةِ التي كانتْ حياةُ الشَّيخ تسدُّها، وجُهودُهُ تَملأُ فَراغَها؛ بحيثُ صِرْنا -أو كِدْنا- بعدَ فَقْدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ- **كالأيتام على موائدِ اللِّئام**[1].

وهذا -وذاكَ- يُوجِبُ على مُحِبِّيه، وتلاميذه، وأبنائِهِ: مَزيداً مِن التَّطاوُع، ومَزيداً مِن التآلُفِ، ومَزيداً مِن التَّوافُقِ، ومَزيداً مِن المَوَدَّة **-وهو ما يقتضِي منهُم توسيعَ هامشِ المَعذِرَةِ (الشرعيَّةِ) في سُلوكِيَّاتِهِم، وطرائقِ تعامُلِهم**[2]-؛ حتّى يَقطعُوا الطَّريق (!) على كُلِّ راغبٍ بِوُجودِ فُرقةٍ! مُتَمَنٍّ لِوُقوعِ فِتنةٍ!

---

(١) مِن استعمالاتِ أهلِ العِلْمِ القُدَماء؛ فانظُر «نَفْح الطِّيب» (١/ ٢٤١) -للمَقَّرِيِّ-.

(٢) ومِن أجلِ هذا -والحمدُ لله ربِّ العالَمِين- أَلَّفْتُ كِتابي «منهج السَّلَف الصَّالح؛ في ترجيحِ المَصالح، وتطويح المقابح؛ في أُصولِ النَّقدِ والنَّصائح» -وهو مَطبوعٌ مرَّتَيْن-.

وقد نَفَعَ اللهُ به -ولَهُ المِنَّةُ -وَحدَهُ- خَلْقاً كثيراً؛ تَرَكُوا الغُلُوَّ، ونابَذُوا أهلَهُ، وتخلَّوْا عن أساليبِهِ وطرائِقِهِ...

وأمَّا مَن اغتاظُوا مِنه، وردُّوهُ، ورَفَضُوهُ؛ فلفَسادِ تَصَوُّرِهِم له -هداهُم اللهُ-...

وهُم بهذا -فقط- يَسلُكُونَ السَّبيلَ الأوحَدَ الذي تُضرَبُ فيه **جُذورُ الخِلاف**، وتُنْقَضُ -به- **أصولُ الاختِلاف**...

وليسَ أُولئكَ الرَّاغِبُون -أو المُتمنُّون- بالقِلَّةِ! وإنْ كانُوا -لا يَزالُون- والحمدُ لله -أذِلَّة!! ولا مُفَرِّجَ إلّا الله، وهو -سُبحانَهُ الغافرُ لكلِّ زَلَّة...

ونَحْنُ -بحمدِ الله وتوفيقِهِ- على القاعدةِ النبويَّة: «**بَشِّرُوا، ولا تُنفِّرُوا...**»(١)، بِكُلِّ رَويَّة...

رحِمَ اللهُ شيخَنا رَحْمَةً واسعةً، وألْحَقَنا به في الصَّالِحين مِن عبادِهِ؛ إنَّهُ -سُبحانَهُ- سَميعٌ قَريبٌ مُجيبٌ.

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) رَواهُ البخاريُّ (٦٩)، ومُسلمٌ (١٧٣٤) عن أبي مُوسَى الأشعريِّ.

-٤-

مسرد مؤلّفاته

قَبْلَ البَدْءِ بذِكْرها وإيرادِها؛ أقولُ:

للكاتِب السُّعودِيّ (عبد الله الشَّمْرانِي الحَوَالِيّ) -بإثباتِ المِيم!- كِتابٌ (ظاهِرُهُ فيه الرَّحمة، وباطِنُهُ مِن قِبَلِهِ العَذاب!): سمَّاهُ: «ثَبَت مُؤَلَّفات الإمام الألبانيّ»!!

والحقُّ أنَّ هذا الكتابَ جَمَّاعُ شُبَهٍ! وحَمَّالُ رِيَبٍ!!

مِن ذلك: كلامُهُ حولَ كِتابِ «ظاهرةِ الإرجاءِ في الفِكْرِ الإسلاميِّ» -للدُّكتور (!) سَفَر الحَوالي -والذي لشيخِنا الإمامِ الألبانيِّ رَدٌّ عليه -كما سيأتِي (ص١٠٥)-؛ حيثُ قالَ (ص٥٩):

«و«ظاهِرَةُ الإرجاءِ في الفِكْرِ الإسلاميِّ» كِتابٌ نَفيسٌ في موضوعِهِ، ضاقَ به البعضُ! لَـمَّا أبانَ عن رأيِ الشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- في بعضِ المَسائلِ!

فشغَّبُوا على الكتاب، ونَبَذُوهُ، وتكلَّمُوا فيـه، وفي مُؤلِّفِـهِ، وفيـه الكثيرُ مِن الحقِّ الذي لا خِلافَ فيه»(١)!!

قلتُ:

وهو كلامُ مُتعصِّبٍ جَهُول؛ لا يَدْرِي ما يَقول!!

وقد كان تَساءَلَ -قَبْلَ ذلك بسُطُور- عن ردِّ شيخِنا على كتـاب «الظَّاهرة» -هذا- قائلاً-:

«لا أعلَمُ؛ هل هذا الرَّدّ خاصٌّ بالقِسْمِ الذي ردَّ فيه الشيخ سَـفَر -حفظه الله- على الشيخ ناصِر -رَحِمَهُ اللهُ- في بعضِ المسائلِ، أو أنَّ هذا الردَّ عامٌّ على الكِتابِ؟ فاللهُ أعلمُ»!

أقولُ: قد طُبِعَ الكتابُ -بَعْدُ- بحمدِ الله-؛ وهو -كما رأيتَـه!- عامٌّ -بالجُمْلَةِ- في نَقْضِ الكتابِ مِن أُسِّهِ!!

---

(١) أينَ هذا الزَّعْمُ الباطلُ مِن قولِهِ الأشـدِّ بُطلانـاً- في الكتـاب المُـشارِ إليه-: (وكُلُّ مَن لم يَكَفِّرْ تارِكَ الصَّلاةِ: وَقَعَ في الإرجاء شَعَرَ أمْ لم يَشْعُرْ)!!؟!

فكَم -وكَم- أصابَ مِن أهلِ العِلْم السلفيِّين بهذه الفِرْيَـةِ -قـديماً وحديثاً-؟!

... وهذا (الحواليُّ!) مُوْلَعٌ بذاك (الحَوالِيِّ!) -ولا أدرِي: تعصُّباً قَبَلِيًّا! أمْ نَهْجاً مَغلوطاً ليس مَرْضِيًّا!-!!

فها هو يَسلُكُهُ (ص١٦١) ضِمْنَ (السلفيِّين الأثريِّين!) الّذِين ردُّوا على شيخِنا الألبانيِّ، ورأسُ قائمتِهِم (شيخ الإسلام عبد العزيز ابن باز -رَحِمَهُ اللَّهُ-) -كما قال-!

ولَبِئْسَ ما قال!!

فهل (سَفَرٌ) -بعدَ رُدودِهِ الفاشلةِ على أئمَّةِ هذا الزَّمانِ مِن أهلِ السُّنَّةِ -كشيخِنا الألبانيِّ-؛ يستحقُّ أنْ يَنالَ عُشْرَ مِعشارِ هذا الوَصْف! أو أنْ يُلْحَقَ بهذه القائمةِ؟!

أمْ أَنَّهُ التربُّصُ، والترصُّدُ، واقتناصُ الفُرَصِ -ولو بالباطِلِ-؟!

ومِن شِدَّةِ وَلَعِ (الحوالي = بالحوالي) قولُهُ (ص١٦٤) -مِن كتابِهِ! -عندَ ذِكْرِ مَن ردَّ على الشيخ ضمن كتاب-، قال: «فكثيرٌ؛ وليس هذا على شَرْطِي، ومِن ذلك...»!!

... ثُمَّ لَمْ يَذكُرْ إلّا هذا الكتابَ «الظاهرة»!

فانظُرُوا -رحِمَكُمُ اللهُ- هذا الجَوْرَ، واحْكُمُوا!!

أقولُ: وفي كتابي «المُعجَم الكبير» -وفي الخُصوصِ حاشيتُهُ المُسمَّاةُ: «ردّ عَنَت العانِي، الواقع في (ثَبَت!) الشَّمْرانِي؛ لمُؤلَّفات الإمام الألباني»-تفصيلٌ يَكشِفُ تلبيساتِهِ!وتأصيلٌ يُبطِلُ تَدليساتِهِ!!

والحمدُ لله..

وانظُر ما سيأتِي (ص١٠٥) حول كتاب «ظاهرة الإرجاء..» -غير المأسوف عليه-[١]!

وبعد:

فهذا مَسْرَدٌ عِلْمِيٌّ -أحسَبُهُ دَقيقاً-؛ حَرَصْتُ فيه على تتبُّعِ أسماءِ الأعمالِ العِلميَّةِ التي قامَ بها أُستاذُنا العلَّامةُ الشيخُ أبو عبد الرحمن محمدُ ناصرُ الدِّين الألبانيُّ -رحِمَهُ الله، ونَفَعَ بعُلُومِهِ- على مَدارِ سِتِّينَ سَنَةً- أو أَزْيَدَ-.

وهذا المَسْرَدُ يَشْمَلُ مُؤَلَّفاتِهِ، وتَحقيقاتِهِ، وتعليقاتِهِ، وتخريجاتِهِ،

---

(١) أخْبَرَنِي ناشرُ كِتاب (الشّمراني) -هذا-: الأخُ الشيخُ سَعد الصُّميل -سدَّدَهُ اللهُ- صاحب (دار ابن الجوزي)-: أنَّهُ نَشَرَ الكتابَ بناءً على تَزكِيَةٍ مِن بعضِ زُمَلائِهِ (!) -دون أنْ يَنظُرَ فيه!-، ثُمَّ إنَّهُ فُوجِئَ بِه بَعْدَ نَشْرِهِ! وأنَّ ما فيه ساءَهُ، وأسْخَطَهُ جِدًّا!!

المطبوعةَ والمَخطوطَةَ -مُنسَّقَةً على ترتيبِ الحُروفِ الهِجائيَّة-.

سائلاً اللهَ -تباركَ وتعالى- أنْ يَنفَعَ بها أهلَ السُّنَّةِ النبويَّة، ومُحِبِّي عُلَمائِها، واللهُ المُوفِّقُ[1] لخيرِ البَرِيَّة...

وهي هذِهِ[2]:

---

(١) ولقد بَدَأْتُ -بحمدِ الله- بالتَّوَسُّعِ في هذا (المَسْرَد)، وجَعْلِهِ «مُعجَماً» -كبيراً-؛ حَريصاً -فيه- على ذِكْرِ كثيرٍ مِن الفوائدِ المتعلِّقةِ بهذه المُؤلَّفاتِ؛ إمّا مِن حيثُ مَناهِجُ تَصنيفِها، أو تَتَبُّعُ الرَّادِّين عليها، والتَّفصيلُ في طَبَعاتِها وناشِرِيها -ونَحو ذلك-...

وما كان -في هذا (المسرد)- بجانِبِهِ حَرْف (خ): فهو مَخْطُوطٌ؛ وما سِواهُ: فهو مَطبوعٌ؛ إلّا أنْ أُنبِّهَ على شيءٍ آخر.

والرَّقم الذي في نِهايةِ أسماءِ بعضِ الكُتُبِ، هو رَقْم الكِتاب في خِزانةِ كُتُبِ شيخِنا، وما لَمْ يَكُن بَعْدَهُ رَقْم، فهو هكذا في -مكتبةِ شيخِنا- بغيرِ رَقْم.

وجُلُّ هذا الترقيمِ -المُشارِ إليه -هو مِن عَمَلِي -بيدِي- في خزانةِ كُتُبِ شيخِنا -وبإشرافِهِ- رَحِمَهُ اللهُ- كتاباً كِتاباً- مَطبوعاتٍ ومَخطوطاتٍ-.

وقد نَقَلَ هذا (المسرَد) -عنِّي- كثيرُون! ولَمْ يُشِرْ إلى (عملي!) فيه إلَّا الأقَلُّون!!

(٢) وبعضُ تحقيقاتِ شيخِنا -وتخريجاتِهِ- المُشارِ إليها -ها هُنا- طُبِعَت=

١- «آداب الزِّفاف[١] في السُّنَّةِ المُطَهَّرَة» - تأليف.

٢- «الآيات البيِّنات في عَدَمِ سَماعِ الأمواتِ على مَذهَب الحنفيَّة السَّادات» / للألوسي[٢] -تحقيق وتَخريج.

٣- «الآيات والأحاديث في ذَمِّ البِدعة» - تأليف. (خ)

٤- «الأجوِبَة النَّافِعة عن أسئلة لجنة مسجِد الجامِعة» - تأليف.

٥- «أحاديث التحرِّي والبِناء على اليَقين في الصَّلاة» - تأليف. (خ/ رقم: ١٤).

٦- «الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة التي ضعَّفَها -أو أشارَ إلى ضَعْفِها- ابنُ تيميَّةَ في (مجموع الفتاوَى)» - تأليف. (خ/ رقم: ٨٣).

=-بَعْدُ- بتحقيقِ غيرِه؛ كـ«الأحكام الصُّغرى»، و«الأحكام الوُسطَى»، و«مَساوئ الأخلاق»، و«الأحاديث المُختارة» -وغيرها-.

(١) قال في «القامُوس» (ص٨١٦): «كـ(كِتاب)».

أي: بكَسْرِ الكافِ -زِفاف-.

(٢) قال الزَّبيديُّ في «تاج العَروس» (١٥/ ٤٠٥): «(أَلُوس) = (صَبُور).. ويُقالُ فيها -أيضاً-: (آلُوسة) -بالمَدِّ-».

٧- «الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أُمَّهات الكُتُبِ الفقهيَّةِ» - تأليف[1]. (خ/ رَقْم: ٤٠).

٨- «الأحاديث المُختارة»/ للضِّياء المقدسيّ -تحقيق وتخريج. (خ).

٩- «أحاديث المُزارَعة والمُؤاجَرَة» -تأليف / مطبوعٌ ضِمْنَ كتاب «البُرهان في ردّ العُدوان» -لمجموعةٍ مِن المُؤلِّفِين-.

١٠- «الاحتِجاج بالقَدَر» / لابنِ تيميَّة - تحقيق.

١١- «أحكام الجنائز[2]» - تأليف.

١٢- «أحكام الرِّكاز» - تأليف. (خ).

---

(١) وقد أرسَلَ شيخُنا إلى وزارة الأوقاف الكويتيَّة (سنَةَ ١٣٨١هـ) بمُقدِّمَةِ هذا المشروع، وكلامِهِ على الثلاثةِ الأحاديث الأُوَل؛ لِيَنشُرُوه في مجلَّتِهِم!

ثُمَّ لَمْ يأتِهِ جوابٌ!!

(٢) مُفردُها: (جِنازَة): «بكسرِ الجيم..

وأمَّا (الجَنازَة) -بفتح الجيم-؛ فهو: الميِّتُ -نَفْسُهُ-».

كذا في «الزَّاهِر» (ص٨٩) -لأبي منصور الهَرَوِيِّ-.

١٣- «الأحكام الصُّغرى»/ للإشبيلي-تَخريج وتَعليق وتَحقيق.(خ).

١٤- «الأحكام الوُسطَى»[1] / للإشبيلي - تَخريج وتعليق وتَحقيق. (خ).

١٥- «أداء ما وَجَبَ مِن بيانِ وَضْع الوَضَّاعِين في رَجَب» / لابنِ دِحْيَة - تحقيق وتَخريج.

١٦- «الأذكار» للنَّوَوِيِّ -تعليق وتخريج[2]. (خ).

١٧- «إرشاد النُّقَّاد في تَيسيرِ الاجتِهاد» / للصَّنْعانِي- تَخريج وتعليق. (خ/ رَقْم: ٥٦- ١).

---

(١) وقد كانَ شيخُنا يَعْزُو إليه - قديماً- باسمِ «الأحكـامِ الكُـبرَى»، ثُـمَّ تَرَجَّحَ لديهِ -بَعْدُ- أنَّهُ «الوُسطَى»؛ فعدَّلَ -في العَزْوِ إليهِ- ما استطاعَ أنْ يُعَدِّلَ -في كُتُبِهِ-.

ثُمَّ رأيتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- نبَّهَ على ذلك في حاشيةٍ لـه على «السلسلة الضعيفة» (٨/ ٣٦١)، و(١١/ ٣٢٢).

(٢) وهو -أصلاً- تَلخيصٌ لِكتاب «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» للحافظ ابنِ حَجَر -وقد كان مَخطوطاً -يومئذٍ-.

١٨- «إرواء الغليل في تخريجِ أحاديث (منار السَّبيل)» - تـأليف (ثمانية مُجَلَّدات)[١].

١٩- «إزالة الدَّهَش والوَلَه عن المُتَحَـيِّر في صِـحَّةِ حـديث: مـاء زمزم لِما شُرِبَ له» - تخريج.

٢٠- «إزالة الشُّكُوك عـن حـديث الـبُرُوك» - تـأليف[٢]. (خ/ رَقْم: ٢٤).

٢١- «الأسئلة والأجوبة»[٣] - تأليف. (خ/ رَقْم: ٩٥).

---

(١) ولشيخِنا تعليقـاتٌ أُخـرَى عليـه -بخطِّـه-؛ كـان يَعـزُو إليهـا -في مُؤلَّفاتِهِ المُتأخِّرَةِ- أحياناً- باسم: (التحقيق الثاني)؛ كما في «التعليقات الحِسَان» (٥/ ٣٥٨ و٤٢٠) -وغيرها-.

(٢) وأصلُ هذه الرِّسالةِ: ردٌّ شـفهيٌّ تَفـصيليٌّ -في مجلِـسٍ علمـيٍّ- عـلى كلامٍ للإمامِ ابنِ القيِّم في هذه المسألة -في «زاد المَعاد»-، ثُمَّ فُرِّغَ عن التَّسجيلِ مَكتـوباً...

(٣) منها: حُكْمُ قراءة القُرآن على المَوتَى، وحُكْمُ المَوْلِدِ، وقـضاء الـصَّلاة الفائتة بغيرِ عُذْرٍ، وذَهاب النِّساء إلى قيامِ رَمَـضانَ، وتكـرار الجماعـة... وغـير ذلــك.

٢٢- «أسباب الاختلاف» / للحُمَيْدِيّ - تحقيق. (خ).

٢٣- «الإسراء والمِعراج»- تأليف.

٢٤- «أسماء الكُتُب المَنسوخة مِن المَكتبة الظَّاهريَّة»(١)-إعداد.(خ).

٢٥- «أصلُ صِفَةِ صَلاةِ النبيِّ ﷺ»- تأليف/ طُبِعَ في ثلاث مُجلَّدات.

٢٦- «إصلاح المساجِد مِن البِدع والعوائد» / للقاسمي - تخريج وتعليق.

٢٧- «أُصول السُّنَّة واعتقاد الدِّين» / للحُمَيديِّ - تحقيق. (خ).

٢٨- «إغاثة اللَّهفان مِن مصايد الشَّيطان» / لابنِ القيِّم - تخريج- وهو بتحقيقي/ (مُجلَّدان).

٢٩- «اقتِضاء العلم العَمَل» / للخطيب البغدادي - تحقيق

---

(١) وهو غير «فهرِس مَخطوطات دار الكُتُب الظاهرية..» -الآتي برَقْم (١٦٧)-.

وهو مُتعلِّقٌ بالكُتُبِ التي نَسَخَها شيخُنا مِن مَخطوطاتِ «الظَّاهريَّة» بيدِه، أو أَمَرَ بعضَ أبنائِهِ -أو طُلَّابِهِ- بِنَسْخِها.

وهي -فيما رأيتُ- عَشَراتُ المَنسوخاتِ- منثورةً على رُفوفِ مكتبتِهِ العامَّةِ.

وتخريج وتعليق(١).

٣٠- «الإكمال في أسماء الرِّجال» / للتَّبريزي - تحقيق(٢).

٣١- «الأمثال النبويَّة» - تأليف. (خ/ رَقْم: ١٩).

٣٢- «الإيمان»(٣) / لابنِ أبي شَيبَة - تحقيق وتَخريج وتعليق.

٣٣- «الإيمان»(٣) / لابن تيميَّة - تعليق.

٣٤- «الإيمان»(٣) / لأبي عُبَيد القاسم بن سَلَّام - تحقيق وتخـريج وتعلـيق.

---

(١) وقد طُبِعَت طَبْعَتُهُ الأُولَى -في الكُوَيْت- ضمن كِتَابٍ عُنوانُـهُ «مِـن كُنوزِ السُّنَّةِ - رسائل أربع».

مضموماً إليه: «الإيـمان» -لابـنِ أبي شَـيْبَة، و: «الإيـمان» -لأبي عُبَيْـد-، و«العِلْم» -لأبي خَيْثَمَة-.

(٢) وهو مَطبوعٌ في نهايةِ المجلَّدِ الثَّالِـث مِـن «مِـشكاة المَـصابيح» -نَـشر المكْتَب الإسلاميِّ - بيروت.

(٣) وكُلُّها تَصانيفُ -بحمدِ الله- مُؤَلَّفَةٌ على منهجِ الـسَّلَفِ وطـريقَتِهِم؛ حقَّقَها شيخُنا -ونَشَرَها- قَبْلَ عشرات السِّنين-.

ومع هذا: يأتي (البَعضُ!) فلا يَفهمُ عن الشَّيخ -رَحِمَهُ اللهُ- مُرادَهُ، بل يُغـالطُ اعتقادَهُ، فيتَّهِمُهُ بأنْكَرِ تُهمةٍ -هي الإرجاء-، ويَقولُ: هو مُخالِفٌ مفارقٌ!!

فأقولُ: لِـمَنْ؟! وبماذا؟!

﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾.

٣٥- «الباعِث الحَثيث شَرح (اختصار عُلوم الحديث)» / لأحمد شاكر - تعليق (مجُلَّدان) - وهو بتحقيقي[1].

٣٦- «بداية السُّول في تفضيل الرَّسُول» / للعزِّ بنِ عبدِ السَّلام - تحقيق وتخريج.

* «البُرهان في ردِّ البُهتان»-: انظُر «أحاديث المُزارَعَة والمُؤاجَرَة» -لمجموعةِ مُؤلِّفين - المتقدِّم-.

٣٧- «بُغية الحازم[2] في فَهارِس (مُستدرَك الحاكِم)»- إعداد.(خ).

---

(١) ذَكَرَهُ، ونَقَلَ عنهُ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «الذَّبّ الأحمَد..» (ص١٦).

(٢) وَقَعَ في كِتاب الأخ الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني - «مُختَصَر حياة الألباني» (ص٧٧)-: المازِح!

وهو تطبيعٌ طريفٌ!!

قُلتُ: وفي ثَبَتِهِ -جزاهُ اللهُ خَيراً- أوهامٌ عِدَّةٌ! ونواقصُ متعدِّدةٌ!!

تُعْرَفُ بالمُقارَنَةِ مع كِتابَيْنا هذا -والحمدُ لله-.

ولكنَّهُ -مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ- مَشكور على جُهْدِهِ المَبْرُور -وفَّقَهُ اللهُ العليُّ الغَفُور-.

... وهو بِسَبْقٍ حائزٌ تَفضيلا مُستوجِبٌ ثَنائيَ الجَميلا
واللهُ يَقضي بِهِباتٍ وافِرَه لي ولهُ في درجاتِ الآخِرَه

نَقلاً مِن «ألفيَّةِ ابنِ مالِك» (ص٩).

٣٨- «بَيْنَ يَدَي التِّلاوة» - تأليف. (خ).

٣٩- «تأسيس الأحكام شرح (بُلوغ المَرام)» / للشيخ أحمد بن يحيى النّجمي - تعليق. (طُبِعَ منهُ الجُزْء الأوّل).

٤٠- «تاريخ دمشق» / لأبي زُرْعَة - رواية أبي مَيمون-، تحقيق وتعليق. (خ).

٤١- «تحذير الساجد مِن اتِّخاذِ القُبور مَساجِد» - تأليف.

* «التحذير مِن فتنة التَّكفير»: انظُر «فتنة التَّكفير».

٤٢- «تحريم آلات الطَّرَب»(١) - تأليف.

٤٣- «تحقيق معنَى السُّنَّة» / لسليمان النَّدْوِي - تخريج.

* تخريج «صفة صلاة النبيّ ﷺ(٢)»، انظُر: «صفة صلاة النبيِّ».

٤٤- «تخريج أحاديث(فضائل الشَّام ودمشق)»/ للرَّبَعِيِّ- تأليف.

---

(١) وله اسمٌ آخر؛ هو: «الردّ بالوَحْيَيْن وأقوال أئمَّتنا، على ابن حَزْم ومُقلِّدِيه المُبيحِينَ للمَعازِفِ والغِنا، وعلى الصوفيِّين الذين اتَّخَذُوه قُربةً وديناً».

(٢) هو المطبوعُ في حاشية «صفة الصَّلاة» -الآتي ذِكْرُهُ-.

وهو اختصارٌ لـ«أصل صفة صلاة النبيِّ ﷺ» -المتقدِّم ذِكْرُه-.

٤٥- «تخريج أحاديث كتاب (مُشكِلة الفَقْـر)» / للقرضـاوي - تألـــيف.

٤٦- «تخريج حديث أبي سـعيد الخُـدْرِي في سُـجود السّـهو» - تأليف. (خ)[1].

٤٧- «تصحيح حديث إفطار الصَّائم» - تأليف.

٤٨- «التصفية والتربية، وحاجة المُسلمِين إليهما».

٤٩- «التعقيب على رسالة (الحجاب) للمودودي» - تعليق.

---

(١) **تنبيه:**

كان هُنا - في الطَّبعةِ الأُولَى-:

٤٥- «ترجمة الصَّحابي أبي الغادِية، ودراسة مرويَّات قَتْلِهِ عَمَّار بـن يـاسر» تأليف. (خ/ رَقْم: ٦٨).

ثُمَّ ظَهَرَ (لي) -بَعْدُ- أنَّ هذا بَحثٌ حديثيٌّ للشيخ الدُّكتور ربيع بن هادي -وفَّقَهُ اللهُ-، أرسلَهُ إلى شيخِنا لِيُراجِعَهُ، فَكَتَبَ عليه شيخُنا -بخطِّـهِ- اسمَ البَحْث، فتوَهَّمْتُهُ له!

وتابعَنِي -بَعدُ- (النَّاقِلُون!) -عنِّي- على (وهمـي!)؛ فهَل يُنَبِّهُـون عـلى (تصحيحِي)؟!

٥٠- «التعقيب المَبعوث على رسالة السُّيوطي (الطُّرثوث)» - تأليف. (خ).

٥١- «التعليق الرَّغيب على (الترغيب والترهيب)»- تأليف. (تحت الطبع).

٥٢- «التعليق على رسالة (كلمة سواء)»/ ... - تعليق وردّ (خ/ رَقْم. ٧١).

٥٣- «التعليق على (سُنَن ابن ماجه)» - تخريج. (خ)[١].

٥٤- «التعليق المجّد على (موطَّأ) الإمام محمّد»/ للَّكْنَوِيِّ - تعليق وتحقيق. (خ).

٥٥- «التعليقات الجِياد على (زاد المَعاد)» - تأليف (مفقود)[٢].

(١) وهو غيرُ «صحيح (سنن ابن ماجه)»، و«ضعيفه».

(٢) ولمّا كُنَّا -مع بعضِ أبناءِ شيخِنا- في صَدَدِ إرسالِ مَكتبةِ شيخِنا إلى (الجامعةِ الإسلاميَّةِ) -وذلك بعدَ وَفاتِهِ؛ تَنفيذاً لوصيَّتِهِ-: وجدتُ نُسخةً قديمةً مِن «زاد المَعاد»؛ عليها تعليقاتٌ عِدَّةٌ مُتنوِّعَةٌ بخطٍّ قديمٍ -جدًّا- لشيخِنا؛ فحَسِبْتُها -حينئذٍ- «التعليقات الجِياد»!

٥٦- «التعليقات الحِسان على (الإحسان)» - تـأليف (عشر مجلَّدات، بالإضافة إلى مُجلَّدَي فَهارِس).

* «التعليقات الخِيار...»، انظُر: «رَفع الأستار...».

٥٧- «التعليقات الرضيَّة على (الروضة النَّديَّة)» / لصدِّيق حسن خان - تأليف- بتحقيقي (ثلاث مجلدات).

٥٨- «تلخيص (أحكام الجنائز)» - تأليف.

٥٩- «تلخيص (حجاب المرأة المُسلمة)» - تأليف. (خ).

٦٠- «تلخيص (صفة صلاة النبي ﷺ)» - تأليف.

٦١- «تَمام المِنَّة في التعليق على (فقه السُّنَّة)» - تأليف، لمْ يتمّ.

٦٢- «تَمام (تَمام المِنَّة في التعليق على (فقه السُّنَّة)» - تـأليف، ولمْ يَتِمّ. (خ/ رقم: ٦-١)[(١)].

وقد ظَهَرَ لي -بعدَ تدبُّر- أنَّها نُسخةٌ أوَّلِيَّةٌ منه، ثُمَّ توسَّعَ شيخُنا في «التعليقات» عليه...

فهي -قَطْعاً- ليسَت المُرادَةَ له -رَحِمَهُ اللهُ- عندَ العَزْو!

(١) وهو في وَرقاتٍ قليلةٍ -ليس إلّا-!

٦٣- «تَمام النُّصح في أحكام المَسح»[١] - تأليف.

٦٤- «التمهيد لفرض رمضان» - تأليف. (خ./ رقم: ٨٥).

٦٥- «التنكيل بما في (تأنيب) الكوثري مِن الأباطيل» / للمُعَلِّمِي - تحقيق وتعليق (مُجلَّدان).

٦٦- «تهذيب [صحيح (الجامع الصغير) و-(زيادته)]، والاستدراك عليه» - تأليف. (خ)[٢].

٦٧- «التوحيد، أو: العقائد الإسلاميَّة» / محمَّد أحمد العدويّ - تخريج وتعليق.

٦٨- «التوحيد - أوّلاً- يا دُعاة الإسلام-» - تأليف.

٦٩- «التوسُّل أنواعُهُ وأحكامُهُ» - تأليف.

---

(١) وهو مُلْحَق بـ«المسح على الجَوْرَبَيْن».

(٢) وهو الكتابُ الذي كان يَعملُ فيه شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- مُنذُ قريبِ سَنتَيْن قَبلَ وفاتِهِ -بِهِمَّةٍ عالية، ونشاطٍ مَوصول- على ما ألَمَّ به مِن أمراضٍ في الفترةِ الأخيرةِ مِن عُمُرِهِ-؛ حتّى توفّاهُ اللهُ -سُبحانهُ- وهو مفتوحٌ بينَ يدَيه-؛ وإنّا لله وإنّا إليه راجِعون.

٧٠- «تيسير انتِفاع الخِلّان بـ: (ثِقات ابن حِبَّان)»-تأليف.(خ).

٧١- «الثَّمر المُستطاب في فِقه السُّنَّة والكِتاب» - تأليف (لَمْ يتمّ). (مُجلَّدان).

٧٢- «جُزء في تصحيح حديث شُبْرُمَة»؛ كما في حاشية «المِشكاة» (٢٥٢٩) -ولا أعلمُ عنهُ شيئاً-.

٧٣- «جِلباب المَرأة المُسلِمة»(١) - تأليف.

٧٤- «الجَمع بَيْن (ميزان الاعتِدال) للـذَّهَبِيِّ، و(لـسان المِيـزان) لابنِ حَجَر». (خ).

٧٥- «جواب حول الأذان،وسُنَّة الجُمعة»-تأليف(خ/ رقم:٧٤).

* «الحَجّ الأكبر»، أو: «... الكبير»، انظُـر: «حَجَّـة الـوَداع»، و: «صفة حجَّة النبيِّ...».

---

(١) وهو المَطبُوع -قَديماً- باسـمِ «حجـاب المـرأة المُـسلِمة»، ثُـمَّ ارْتَـأَى شيخُنا تَغييرَهُ إلى هذا الاسم في طَبعاتِه الجديدة، المُنقَّحة والمَزيدة...

(فائدة): كتاب «الردّ المُفْحِم..» -الآتي ذِكْرُهُ- هو- في -الأصل- مقدِّمَـةُ كِتاب «الجِلباب» -هذا-؛ ثمّ لـمَّا توسَّـعَتْ -جـدًّا-: رأى شـيخُنا أنْ يجعلَهـا كِتاباً مُستقِلًّا.

* «حجاب المرأة المُسلمة»، انظُر: «جلباب المرأة المُسلمة».

٧٦- «حجاب المرأة ولباسها في الصَّلاة» / لابنِ تيميَّة - تحقيق وتعليق وتخريج.

٧٧- «حجّة النَّبيّ ﷺ؛ كما رَواها عنهُ جابر، ورَواها عنهُ ثِقاتُ أصحابِه الأكابر» - تأليف.

٧٨- «حَجَّة الوَداع»[١]. (خ/ رَقم: ٩).

وانظُر: «صفة حَجَّة النَّبيّ...».

٧٩- «الحديث حُجَّةٌ بنفسِهِ في العقائد والأحكام» - تأليف.

٨٠- «الحديث النبوي» / لمحمد الصَّبَّاغ - تعليق.

٨١- «حُقوق النِّساء في الإسلام» / لرشيد رضا - تعليق.

٨٢- «حقيقة الصِّيام» / لابنِ تيميَّة - تخريج.

٨٣- «حُكْم تارِك الصَّلاة» - تأليف - مطبوعٌ بإعدادِي،

---

(١) وهو- «الحجّ الكبير»، أو «... الأكبر» الذي يُشيرُ إليه شيخُنا -أحياناً-.

وتقديمي، وإشراف شيخنا[1].

---

(١) ومِن العَجَبِ العُجاب: تشكيكُ بعض الكُتَّاب (!) - بغيرِ حقٍّ ولا صَواب- بنسبةِ هذا الكتاب!!

وقد عَزَا إليه شيخُنا -نَفسُهُ- في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٢٠ و١٥٢)، و«السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٩٤٩).

(تنبيه): هذه الرسالةُ أصلُها حديثٌ مُخَرَّجٌ في «السلسلة الصحيحة» (٣٠٥٤)، طوَّلَ في تخريجِهِ شيخُنا؛ فاقترحتُ عليه -رَحِمَهُ اللهُ- أنْ يُطبعَ مُفْرَداً -للاستِعْجالِ بالخيرِ في نَشْرِهِ-.

قالَ شيخُنا في مقدِّمَة «حُكْم تارك الصَّلاة» (ص٤٥):

«... فوافَقَ ذلك ما عندِي، فدَفَعْتُ صورةً منهُ إلى (صاحِبنا) و(تلميذِنا) الشَّاب عليِّ بنِ حَسَن الحلبيّ؛ لِيقومَ بتهيئتِهِ للنَّشْر، وإعداده للطَّبع، مع كتابة مُقدِّمَةٍ علميَّةٍ له تقرِّبُ فوائدَه للقُرَّاء الأفاضِل.

وقد فَعَلَ ذلك -كُلَّه -جزاهُ اللهُ خيراً-، ثُمَّ أشرفَ على طِباعتِهِ، وتصحيحِهِ، ومُراجعته».

قلتُ: وكلامُهُ -هذا- رَحِمَهُ اللهُ- فيه الإشارةُ إلى تلمَذَتِي عليه -رَحْمَةُ الله عليه- مما هو كالشَّمسِ في رائعةِ النَّهارِ-!!

وهو -كذلك- تكذيبٌ صريحٌ لِـمَنْ أنْكَرَ ذلك -أو شكَّكَ به- مِن الطّاعِنين والحاسِدِين! كالخُصومِ الجاهِلِين! والأغمار المُتعالِين!! -هوىً وعصبيَّةً-...

وانظُر الكتاب الآتي برَقْم (١٥٥)!

٨٤- «الحَوض المَورود في زوائد (مُنتَقَى ابن الجارُود)» - تأليف. (خ).

٨٥- «خُطبة الحاجة» - تأليف.

٨٦- «الدعوة السلفيَّة: أهدافُها، وموقفها مِن المُخالِفين لها» - تأليف. (خ).

٨٧- «دِفاع عن الحديث النبويّ والسِّيرة في الردِّ على جَهالات الدُّكتور البُوطِي في (فقه السِّيرة)» - تأليف.

٨٨- «ديوان الضُّعفاء والمَتروكِين»/ للذَّهَبِيِّ -تحقيق وتعليق.(خ).

٨٩- «الذَّبّ الأحْمَد عن (مُسند الإمام أحمد)» - تأليف.

٩٠- «رِجال (الجَرح والتَّعديل)» / لابنِ أبي حاتِم - إعداد. (خ/ رَقْم: ٥٢).

* «الردّ بالوَحْيَيْن..»، انظُر: «تَحريم آلات الطَّرَب».

٩١- «الردّ على التعقيب الحَثِيث»[1] / للحبشي الهَرَرِي - تأليف.

---

(١) وأمّا كتاب «الردّ على الجهميَّة» للدّارمي! -المُثْبَتُ على غِلافِهِ المَطبوعِ -في (المكتب الإسلامي)- اسمُ شيخِنا-؛ فإنَّهُ منسوبٌ للشيخ!=

٩٢- «الردّ على رسالة الشيخ التُّويجري في بُحُوث مِن (صفة الصَّلاة)» - تأليف. (خ).

٩٣- «الردّ على السَّخَّاف فيما سوَّدَهُ على (دفع شُبَه التَّشبيه)» - تأليف (خ/ رَقْم: ٦٤-١).

٩٤- «الردّ على الشيخ إسماعيل الأنصاري في مسألة الذهب المُحَلَّق» - تأليف، (وهو مَطبوعٌ ضمن كتاب «حياة الألباني وآثاره» للأخ الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم الشيباني).

٩٥- «الردّ على عِزِّ الدِّين بليق في (منهاجه)» - تأليف[١]. (خ).

٩٦- «الردّ على كِتاب (تَحرير المرأة في عَصرِ الرِّسالة)» / لمحمد عبد الحليم أبو شقة - تأليف. (خ).

=وليس له عليه أيّ تعليق، أو تحقيق!

كما سَمعتُهُ منهُ -بنفسِي- جَواباً على سُؤالي له عنهُ- وذلك قبل نَحوِ عشرين سَنَةً -أو زيادة-.

(١) ويقعُ في مُجلَّدٍ مُتوسِّطٍ، وقد طُبِعَ منهُ بَضْعُ مَقالاتٍ -فقط!- قبلَ نحوِ خمسٍ وعِشرين سَنَةً في جريدة «الرَّأي» الأُرْدُنِّيَّة!!

ثُمَّ كَعُّوا (!) عن نَشْرِ بَقِيَّتِهِ!!

٩٧- «الردّ على كِتاب (ظاهرة الإرجاء)[1]/ لِسَفَر الحوالي» - تأليف.

وقد طُبِعَ بإعدادِي ومُراجعتِي، مع مُقدِّمة حافلة له -بقلمي-، كُلُّ ذلك تحتَ عُنوان: «الدُّرَر المُتلألِئة بِنَقْضِ الإمامِ الألبانيِّ (فِرْيَةَ) مُوافقتِهِ المُرجِئَة..».

٩٨- «الردّ على كتاب (المراجعات)» / لعبد الحسين شرف الدِّين الرافضي - تأليف. (خ/ رَقْم: ٣٣)[2].

٩٩- «الردّ على (هديَّة البديع[3]) في مسألة القبض بعد الرُّكُوع»

---

(١) وقد سَمِعْتُ شيخَنا يَقولُ في هذا الكتاب: «هذا كتاب غايةٌ في السُّوء، ما كنتُ أظنُّ أنَّ الأمرَ يَصِلُ بصاحِبِه إلى هذا الحدّ...».

وانظُر ما تقدَّمَ حولَهُ (ص٨٣-٨٦).

(٢) وأكثرُ ما في هذا الكتاب -ولعلَّهُ كُلُّهُ!- نَثَرَهُ شيخُنا في مُجلَّدات «السلسلة الضعيفة»؛ فتنبَّه.

(٣) هو شيخُنا في الإجازة، العلّامةُ الشيخُ أبو محمد بديعُ الدِّينِ السِّنْدِيُّ الراشديُّ، المُتوفَّى سَنَةَ (١٩٩٦م) -رَحِمَهُ اللهُ-.

وكتابُ شيخِنا -هذا- هو ردٌّ على كِتابِهِ المُسمَّى: «زيادة الخُشوع بوَضْعِ اليدَيْنِ في القيامِ بعدَ الرُّكوع» -وهو مطبوع-. =

- تأليف. (خ).

١٠٠- «الرَّدّ العِلْمِي على حبيب الرَّحمن الأعظمي، المدَّعِي بأَنَّـهُ أرشد السَّلَفِي» / مطبوعٌ[(١)].

١٠١- «الردّ المُفحِم على مَن خـالَفَ العُلـماء وتـشدَّدَ وتعـصَّب، وألزمَ المرأة بسَتْرِ وَجْهِها وكَفَّيْها وأوجَبَ، ولمْ يَقْنَعْ بقولِهم: إنَّهُ سُـنَّةٌ ومُستحبٌّ»[(٢)] - تأليف[(٣)].

= -رحِمَهُما اللهُ- تعالى-.

وظنِّي (!) أنَّ كلمةَ (هديَّة) -هُنا- إنَّما هي لكونِ الكِتاب المذكور أُهـدِيَ لشيخِنا إهداءً -وذلك قبل طَبْعِهِ-، واللهُ أعلمُ.

(١) وهذا الكتاب طُبِعَ باسمِي -ومَن مَعِي!-، وهو -في الأصلِ- تأليفُ شيخِنا -وبهذا الاسـم -نفـسِه-؛ أعطانـاهُ إيّـاهُ بيـدِهِ، ثُـمَّ نَحْـنُ زِدْنـا عليـه، وحرَّرْناهُ، و.. و..

وقد ذَكَرَ شيخُنا كِتابَنا هذا -عازِياً إليه- في «آداب الزّفاف» (ص٨-٩).

(٢) انظُر ما تقدَّمَ (ص١٠٠) فائدةً حولَ هذا الكتابِ.

(٣) رأيتُ تَخريجاً لحديثٍ، بقَلَمِ شيخِنا في حاشـيةِ «الـرَّدّ الـوافِر» (٥-٦) -للإمام ابنِ ناصِر الدِّين الدِّمَشْقِيِّ -لا يُوجد في سـائرِ كُتُبِـهِ المَطبوعـةِ؛ أُوْرِدُهُ -هُنا- للفائدةِ-؛ وهو:

حديث طَلْحَة بن نُضَيْلَة، قال: قيلَ لرسولِ الله ﷺ: سَعِّرْ لنا -يا رسولَ=

=الله!- فقال: «**لا يسألُني اللهُ -عزَّ وجَلَّ- عن سُنَّةٍ أحدَثْتُها فيكُم لَمْ يأمُرْنِي بها، ولكنْ؛ سَلُوا اللهَ مِن فضلِهِ**».

وفي حاشيتِهِ بقَلَمِ مُحقِّقِهِ الأُستاذ زُهير الشَّاويش:

«والحديثُ معناهُ -على ما يظهرُ-: أنَّ رسولَ الله لا يُريدُ أنْ يُحدِثَ أمراً لمْ يأمُر اللهُ به؛ حتّى لا يسألَهُ اللهُ عنهُ.

أخرجَهُ الدَّارميُّ في «سُنَنِهِ» (١-١٤٥): أخبرَنا محمدُ بنُ كَثير؛ عن الأوزاعِيِّ به.

وحسّان بن عطيَّة تابعي ثقة، فالحديثُ مُرسَل.

قال أُستاذُنا الألبانيُّ:

قُلتُ: لكنْ؛ ذَكَرَ الحافظُ في ترجمةِ ابنِ نُضَيْلَة مِن «الإصابة»: أنَّ الحديثَ أخرجَهُ الطَّبَرانِيُّ مِن طريقِ المُفَضَّل بن موسى، عن الأوزاعيِّ به.

إلّا أنَّهُ قال في روايتِهِ: «عن أبي نُضَيْلَة: وكانت لـه صُحبةٌ»، ولمْ يسمعْهُ، وكذلك رواهُ أبو المُغِيرة، ومحمد بن جرير -وغير واحد- عن الأوزاعِي.

وعقَّبَ الحافظُ على ذلك بقولِهِ:

«وقد ظَهَرَ مِن رواية المُفَضَّل بن يونس أنَّ له صحبةً، هذا هو المعتمدُ، وما عداهُ وَهَمٌ».

وعليه فالحديثُ صحيحٌ -واللهُ أعلمُ-».

قال أبو الحارِث -عَفَا اللهُ عنهُ-: =

١٠٢- «رَفْع الأستار لإبطال أدلَّة القائلين بفناء النّار»[١]/ للصَّنعاني - تحقيق وتعليق.

١٠٣- «الرَّوض النَّضير في ترتيب وتخريج (مُعجَم الطَّبَراني الصَّغير)». - تأليف. (خ)[٢].

= وما عُزِيَ لـ«الدارميِّ» -هُنا- غيرُ الذي عند ابنِ ناصر الدِّين!

والنصُّ الذي عند الدارميِّ -عن حسّان بن عطيَّة-، قال:

«كان جبريلُ ينزلُ على النبيِّ ﷺ بالسُّنَّةِ؛ كما ينزل عليه بالقُرآن».

وكلامُ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- على حديثِ ابنِ نُضَيْلَة؛ لا على أثرِ حسَّان ابن عطيَّة.

فَتَنَبَّهْ...

(١) وقد رأيتُ -بخطِّه-رَحِمَهُ اللهُ- تسميتَه له: «التعليقات الخِيار».

(٢) وقد كَتَبَ شيخُنا على طُرَّتِهِ -بخطِّهِ- ومنه نَقَلْتُ-: «المؤلّف لا يرغب بطَبع هذا الكتاب؛ لأنّه مِن أوائل أعماله العِلميَّة. ناصر».

قُلتُ: وهذا الكتابُ -بالرُّغمِ مِن هذه المُلاحظة- يتضمَّنُ فوائدَ عاليةً، وتنبيهاتٍ غالية...

ولَمْ أزَلْ أرَى شيخَنا يُراجِعُهُ، وينقُلُ منهُ، ويَعزُو إليه، ويُعَلِّقُ عليه... إلى آخرِ أيَّام عُمُرِهِ الميمونِ -رَحِمَهُ اللهُ-.

١٠٤- «رِياض الصَّالِحِين» / للنَّوَوِي - تَخريج[1].

١٠٥- «زَهْر الرِّياض في ردِّ ما شنَّعَهُ القاضِي عِيَاض على مَن أوجَبَ الصَّلاةَ على البشير النَّذير في التشهُّد الأخير» / للخَيْضَرِي - تحقيق وتعليق. (خ/ رَقْم: ١٧١).

١٠٦- «الزَّوائد على (الموارد)[2]» - تأليف.

١٠٧- «سُؤال وجَواب حول فِقه الواقع» - فتوَى، مطبوعةٌ بإعدادِي وتقديمي، وإشراف شيخنا.

---

(١) وفي تحقيقِي لكتاب «رياض الصالحِين» -هذا- المطبوع في (دار ابنِ الجَوْزِيِّ)- نقلتُ عن نسخةِ شيخِنا الخاصَّة -منهُ- كثيراً مِن التعقُّباتِ، والنَّقداتِ -بخطِّهِ-؛ ردًّا على بعضِ جَهَلَةِ مُتتحِلِي الصِّناعةِ الحديثيَّة -الأغمار- مِن بَلَدِيِّينَا-!

... ثُمَّ نَقَلَها عنِّي (بعضُهُم!) -دُون أدنَى إشارةٍ-!!

(٢) هو «موارد الظَّمآن إلى زوائد ابن حِبَّان» - للهيثمِيّ-.

وقد استدركَ عليه شيخُنا عشرات الأحاديث التي فاتَتْهُ -ممَّا هي على شَرْطِهِ-!

و«الزَّوائد» -هذا- مَطبوعٌ في حواشي «صحيح الموارد»، و«ضعيف المَوارد» -الآتِي ذِكرُهُما-.

١٠٨- «سُبُل السَّلام» -للصَّنْعاني- تعليق- (طُبع في أربعة مُجلَّدات).

١٠٩- «السَّفَر المُوجِب للقَصْر» - تأليف. (خ/ رَقْم: ٣٨).

١١٠- «سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء مِن فِقهِها وفَوائدِها» (طُبِعَت كاملةً في سبعة أجزاء[1]) - تأليف.

١١١- «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيِّئ في الأُمَّة» - تأليف، (طُبِعَت كاملةً في أربعةَ عَشَرَ جُزْءاً).

١١٢- «شَرْح (العقيدة الطحاوية)»[2] -لابنِ أبي العِزِّ الحنفي- تخريج.

---

(١) وبعضُ أجزائِها في أكثرِ مِن مُجَلَّدٍ؛ فتنبَّهْ...

(٢) هو مِن أحسَنِ كُتُبِ العقيدةِ السلفيَّة، وأوضحِها عِبارةً، وأشملِها مواضيعَ، -سوَى حُروفٍ يَسيرة مِنهُ؛ نَبَّهَ عليها عُلماؤُنا-.

وقد سَمِعْتُ شيخَنا -كثيراً- يَمدحُ هذا الكتابَ، ويُثْنِي عليه، ويذكُرُ أنَّهُ **يُعمِّقُ الفَهْمَ، ويُنقِّحُ الذِّهْنَ، وأنَّهُ (أشْمَلُ) مِن مُؤلَّفاتِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -العقائديَّة -المُفْرَدَة-..**

... فقارِن بين هذا -بربِّكَ- وبَيْن وَصْفِ الشَّيخ شَقرة -هداهُ اللهُ- له بأنَّهُ: (إنجيل السَّلَفِيِّين)!!!

ولا مُفَرِّجَ إلّا ربُّ العالَمِين... =

○ **(فائدةٌ مُهِمَّةٌ):**

وَقَفْتُ على (الطبعةِ الثالثةِ -١٣٨١هـ) مِن «شرحِ العقيدةِ الطَّحاويَّة» -هذا-، وفيها مُقدِّمَةٌ بقَلَمِ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- حُذِفَتْ مِن مُعْظَمِ الطَّبعات التالية لها؛ فأحْبَبْتُ إيرادَها كامِلَةً -هُنا-؛ لِما في ذلك مِن فائدةٍ زائدة؛ وهي هذه:

«بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله، وسلامٌ على عِبادِهِ الذين اصْطَفَى.

أمَّا بعدُ؛ فإنَّهُ بَعْدَ أنْ تمَّ نَشْرُ كِتاب «شَرح العقيدة الطَّحاوية»

= وإنِّي لأقولُ -بحقّ-: إنَّ هذا الكتاب يَصلُحُ أنْ يُلَقَّبَ -لأهمِّيَّتِهِ-: (قامُوس أهل السُّنَّة).

ولا مُوفِّقَ إلّا اللهُ -وله المِنَّة-.

ولقد استفادَ المُؤلِّفُ -في جُلِّ أبحاثِ كتابه- مِن كُتُبِ شيخَي الإسلام: ابن تيميَّة، وابن القيِّم -رحِمَ اللهُ الجميعَ-.

وقد مَدَحَ هذا «الشرحَ»: الشيخُ ابنُ باز في «مجموع فتاويه» (٧/ ٧٣)، و(٨/ ٢٣٣)، و(١٠/ ٢٩٨)، والشيخ ابن عُثَيْمِين في «كتاب العِلم» (ص٧٠)، وكذا (اللَّجنة الدَّائمة للإفتاء) في «الفتاوى» (٣/ ٢٠٩) -وغيرُهُم كثيرٌ-.

وانظُر ما سيأتِي (ص١٢٥).

بدَتْ لنا أُمورٌ، رَأَيْنا مِن تمامِ النُّصحِ للقُرَّاءِ أنْ نُنَبِّهَ عليها، ونَلْفِتَ أنظارَهُم إليها، فنقولُ:

أوَّلاً: يُلاحِظُ القارئُ الكريمُ أنَّ كثيراً مِن الأحاديثِ التي جاءَت في الكتابِ مَعزُوَّة إلى «الصحيحَيْنِ» -أو أحدِهما-، قد عَلَّقْنا عليه بقولِنا: «صحيح»، وتارةً نَقولُ: «صحيح، مُتَّفَقٌ عليه»، أو: «صحيح، رواهُ البخاريُّ»، أو: «صحيح، رواهُ مُسلمٌ»، وذلك حينَ يَكونُ الحديثُ غيرَ مُخَرَّجٍ في الكتاب.

فالذي نُريدُ بيانَهُ -حولَ ذلك-؛ أنَّهُ قد يَقولُ قائلٌ: إنَّ الجَمْعَ بَيْنَ «صحيح»، و«مُتَّفَق عليه» -ونحوه- اصطِلاحٌ غيرُ معروف! وقد يَتَوَهَّمُ فيه البعضُ أنَّ أحاديث «الصحيحَيْن» كأحاديث «السُّنَن» -وغيرها مِن الكُتُبِ التي تَجمعُ الصَّحيحَ والضَّعِيفَ مِن الحديثِ! ولمْ يُفْرَدْ للصحيحِ -فقَط-!!

وجَواباً على ذلك نَقولُ:

إنَّ الذي دَعَانَا إلى هذا الاصطِلاح، إنَّما هو شيءٌ واحدٌ، ألَا وهو: رَغبَتُنا في إيقافِ القارئِ بأقربِ طريقٍ على دَرَجَةِ الحديثِ، بعبارةٍ قصيرةٍ صريحةٍ، مِثل قولنا: «صحيح».

جَرَيْنا على هذا في كُلِّ حديثٍ صحيحٍ، ولو كان مِن المُتَّفَقِ عليه -لِمَا ذَكَرْنا-، ولَسْنا نَعْنِي بذلك ما أشَرْنا إليه ممَّا قَد يتوهَّمُهُ البعضُ!!

كيفَ و«الصَّحيحانِ» هُما أصحُّ الكُتُبِ بعدَ كِتابِ الله -تعالى- باتِّفاقِ عُلَماءِ المُسلِمين مِن المحدِّثين -وغيرِهم-؟!

فقد امْتازُوا على غيرِهما مِن كُتُبِ السُّنَّةِ بتفرُّدِهِما بجَمْعِ أصَحِّ الأحاديثِ الصحيحةِ، وطَرح الأحاديث الضعيفة، والمُتُون المُنكرة، على قواعدَ مَتينةٍ، وشُروطٍ دقيقةٍ.

وقد وُفِّقُوا في ذلك توفيقاً بالِغاً لمْ يُوَفَّقْ إليه مَن بعدَهُم -مِمَّنْ نَحَا نَحوَهُم في جَمْعِ الصَّحيحِ-؛ كابنِ خُزَيمة، وابنِ حِبَّان، والحاكِمِ، -وغيرِهم-، حتّى صارَ عُرْفاً عامًّا أنَّ الحديثَ إذا أخْرَجَهُ الشَّيخان -أو أحدُهُما-؛ فقد جاوَزَ القَنْطَرَةَ، ودَخَلَ في طَريقِ الصِّحَّةِ والسَّلامةِ.

ولا رَيْبَ في ذلك، وأنَّهُ هو الأصلُ عندَنا.

وليسَ معنَى ذلك أنَّ كُلَّ حَرْفٍ، أو لَفظةٍ، أو كَلِمَةٍ في

«الصحيحَيْن» هو بمنزِلَةِ ما في «القُرآنِ» لا يُمكِنُ أنْ يكونَ فيه وَهمٌ أو خطأٌ في شيءٍ مِن ذلك مِن بعضِ الرُّواةِ!

كَلَّا؛ فلَسْنا نَعتقدُ [الكمالَ] لكتابٍ بعدَ كِتابِ الله -تعالى- أصلاً-؛ فقد قالَ الإمامُ الشافعيُّ -وغيرُهُ-: «أبى اللهُ أنْ يُتِمَّ إلّا كِتابَهُ».

ولا يُمْكِنُ أنْ يدَّعِي ذلك أحدٌ مِن أهلِ العِلْمِ ممَّن دَرَسُوا الكِتابَيْن دِراسةَ تفهُّمٍ وتدَبُّرٍ، مع نَبْذِ التعصُّبِ، وفي حُدودِ القواعدِ العلميَّةِ الحديثيَّةِ، لا الأهواء الشخصيَّة، أو الثَّقافة الأجنبيَّة عن الإسلامِ، وقواعدِ عُلمائِهِ.

فهذا -مَثَلاً-: حديثُهما الذي أخرجَاهُ بإسنادِهِما عن ابنِ عبَّاسٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّجَ مَيمونةَ وهو مُحرِمٌ!

فإنَّ مِن المَقطوعِ به أنَّهُ ﷺ تزوَّجَ ميمونةَ وهو حلالٌ غيرُ مُحْرِم.

ثَبَتَ ذلك عن ميمونةَ -نفسِها-.

ولذلك؛ قال العلّامةُ المحقِّق محمد بن عبد الهادِي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ١٠٤/ ١) -وقد ذَكَرَ حديثَ ابنِ عبَّاسٍ-:

«وقد عُدَّ هذا مِن الغَلطات التي وَقَعَتْ في «الصحيح»، وميمونة أخبرَتْ أنَّ هذا ما وَقَعَ، والإنسانُ أعرفُ بحالِ نَفسِهِ...».

انظُر الحديث (١٠٢١) مِن «إرواء الغليل في تخريجِ أحاديثِ مَنارِ السَّبيل».

ومِن ذلك: ما جاءَ في بعضِ طُرُقِ حديثِ الإسراءِ في «صحيحِ البُخاريِّ»، «أنَّ النبيَّ ﷺ، دَنَا مِن الجبَّار -جلَّ جلالُهُ-، حتّى كان قابَ قوسَيْنِ أو أدنَى»!

حَكَمَ الحُفَّاظُ -منهُم ابنُ كثيرٍ-، بأنَّهُ خَطَأٌ مِن بعضِ رُواتِهِ- كما نَبَّهْنا عليهِ في تخريجِهِ (ص١٨٦) -مِن «شرح الطَّحاويَّة»-.

وسنذكُرُ -هُنا- خطيئةً[١] أُخرَى وَقَعَتْ فيه مِن البعضِ المُشارِ إليه -فاتَنَا التنبيهُ عليها هُناك-.

ثانياً: ذَكَرْنا (ص٤٨) في تخريجِ حديثِ «**أسألُكَ بكُلِّ اسمٍ هُو لك...**» أنَّهُ ضعيفُ الإسنادِ... تَبَعاً للذهبيِّ في قولِهِ: «أبو سَلَمَة: لا يُدرَى مَن هو».

---

(١) لو قيلَ: خَطَأٌ؛ فكُلُّ خطيئةٍ خَطَأٌ؛ وليس كُلُّ خَطَإٍ خطيئةً.

ثُمَّ تبيَّنَ لي أنَّ أبا سَلَمَة هذا هو الجُهَنِيّ، وهو مُوسى بن عبد الله الجُهَنِيّ، وهو ثِقة مِن رجالِ مُسلم.

والفضلُ في الكشفِ عن هذا يَعودُ إلى حديثٍ آخرَ رَواهُ ابنُ حِبَّان في «صحيحِه» مِن طريقِ مُوسَى الجُهَنِيِّ، عن شيخِهِ القاسِمِ بنِ عبدِ الرحمن، عن أبيهِ، عن ابنِ مَسعودٍ.

والقاسمُ -هذا- هو شيخُ أبي سَلَمَة الجُهَنِيّ في هذا الحديث -الذي نحنُ في صَدَدِهِ-.

ومُوسَى الجُهَنِيُّ؛ هو: ابنُ عبد الله الجُهَنِي، وكُنيتُهُ: أبو سَلَمَة.

فاسْتَنْبَطْتُ مِن ذلك أنَّ أبا سَلَمَة الجُهَنِيّ اسمُهُ: مُوسَى بن عبد الله الجُهَنِيّ، وهو ثِقَةٌ -كما ذَكَرْنا-، فزالَت بذلك جهالتُهُ، وثَبَتَت عدالتُهُ.

أمّا الاختلافُ في سَماعِ عبدِ الرحمن بنِ عبدِ الله بنِ مَسعود مِن أبيه؛ فلا يضُرُّ؛ لأنَّ الراجحَ ثُبُوتُ سَماعِهِ منهُ -كما جَزَمَ بذلك الثَّوريُّ، وابنُ معين، والبُخاريُّ-.

وقدْ فَصَّلْتُ القَوْلَ في كُلِّ هذا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ١٩٧)، فاقْتَصَرْتُ -هُنا- على ذِكْرِ خُلاصَةٍ مُهِمَّةٍ منهُ.

ثالثاً: قُلْتُ في (ص١٤٣) -في الحديثِ الذي أوْرَدَهُ الشارحُ مِن روايةِ ابنِ مَردَوَيْه -بسندِهِ- إلى ابنِ عَمْرٍو -مَرفوعاً- في قولِهِ -تعالى-: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[القيامة:٢٢]؛ قال: مِن البَهاءِ والحُسْنِ ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٣]؛ قال: في وَجْهِ الله -تعالى-، قُلتُ -هُناك-: «لمْ أقِفْ على سَنَدِهِ».

ثُمَّ وَقَفْتُ على إسنادِهِ، والفضلُ يَعودُ في ذلك إلى فضيلة الشيخِ عبدِ المُحسِنِ بنِ حَمَد العبَّاد[1]، الأُستاذُ في (الجامعة الإسلامية) -في المدينةِ المُنَوَّرَةِ- في كتابٍ أرسلَهُ إليَّ بتاريخ (١١/ ٩/ ١١٨٤هـ)، أفادَنا فيه -جَزاهُ اللهُ خَيراً- فوائدَ عِدَّةً -سيأتِي التنبيهُ عليها- هذه إحداهَا.

فقد ذَكَرَ -جزاهُ اللهُ خَيراً- أنَّ ابنَ القيِّمِ ساقَ إسنادَ ابنِ مَردَوَيْه

---

(١) حَفِظَ اللهُ أُستاذَنا الشيخَ العلّامةَ عبدَ المُحْسِنِ -زادَهُ اللهُ مِن فَضْلِهِ-. فلا يزالُ -بعدَ كُلِّ هذه السِّنِين- على العهدِ؛ سُنَّةً، وتعليماً، ووَفاءً، وازدِياداً مِن أبوابِ الخَيْرِ، والبِرِّ، والاستِقامةِ، والنَّفعِ...

ولمْ أقطعْ زِيارتِي له -في مَنزِلِهِ- في المدينةِ النبويَّةِ -مُنذُ نحوِ ثلاثينَ عاماً. والحمدُ لله ربِّ العالمين.

-فيه- في «حادِي الأرواح»؛ فرجَعْتُ إليه (٢/ ٧٠-٧١ - طبع الكُرْدِي)، فوجَدْتُهُ ممّا لا يُفرح به! ذلك لأنَّ فيه ثُوَير بن أبي فاختة (وفي الأصل: بن أبي ناجية، وهو تصحيف!)؛ أوردَهُ الذهبيُّ في «الضُّعفاء»، وقال: «كذَّبه الثوري»، وجَزَمَ الحافظُ في «التقريب» بضَعْفِهِ.

رابعاً: جاءَ في حديثِ الإسراءِ (ص١٨٦) قولُهُ: «فَعَلَا به ﷺ جبريلُ، حتّى أتَى به إلى الجبّارِ -تباركَ وتعالى-، وهو في مكانِهِ. هذا لفظُ البُخاريِّ»!

فأقولُ: هذه الفِقْرة ليسَت في «البُخاريِّ» بهذا اللَّفظِ! وإنَّما هي عندَهُ في «التَّوحيد» (١٣/ ٤٠٥- «فتح») بلفظ:

«فالْتَفَتَ النبيُّ ﷺ إلى جبريلَ، كأنَّهُ يَستشيرُهُ في ذلك، فأشارَ إليه جِبريل: أيْ: نَعَم! إنْ شِئْتَ؛ فعَلَا به إلى الجبَّارِ، فقالَ -وهو في مكانِهِ-: يا ربِّ! خَفِّف عنّا؛ فإنّ أُمَّتِي لا تستطيعُ هذا.

وهكذا ساقَهُ الحافظُ [ابنُ كَثير] في «تفسيرِهِ» مِن طريقِ البخاريِّ.

وأنتَ تَرَى أنَّ ثَمَّةَ فَرْقاً ظاهِراً بَيْنَ اللَّفظَيْنِ؛ فاللَّفظُ الأوَّل

-الذي في الكتابِ- صَريحٌ في إثباتِ المكان[1] لله -تعالى-؛ بخلافِ اللَّفظِ الآخرِ الذي نَقَلْتُهُ عن البخاريِّ؛ فليسَ صَريحاً في إثباتِهِ -وإنْ كان ظاهِراً في ذلك-؛ فإنَّهُ يُمْكِنُ تأويلُهُ -كما فَعَلَ الخطابيُّ-؛ بأنَّ المُرادَ به: مكان النبيِّ ﷺ في مَقامِهِ الأوَّل الذي قامَ فيهِ قَبْلَ هُبوطِهِ.

وأَيَّدَهُ الحافظُ بقولِهِ (١٣/ ٤٠٣):

«وهذا مُتعَيِّنٌ، وليسَ في السِّياقِ تصريحٌ بإضافةِ المَكانِ إلى الله -تعالى-».

على أنَّ ذِكْرَ المَكانِ في حديثِ الإسراءِ -هذا- ممّا تَفَرَّدَ به شَريكُ ابنُ عبدِ الله بنِ أبي نَمِرٍ -كما قالَ الخَطَّابيُّ-، وقد غَلَّطَهُ الحُفَّاظُ في ألفاظٍ أُخرَى ذَكَرَها في هذا الحديثِ، منها: دُنُوّه ﷺ مِن ربِّهِ -تعالى-، كما كُنَّا نَبَّهْنا عليهِ في تخريجِ الحديثِ (ص١٨٦).

وفاتَنَا أنْ نُنَبِّهَ على هذا -أيضاً- هُناك -فاقْتَضَى ذِكْرُهُ هُنا-.

خامساً: قُلْتُ (ص٣٥٨) في تخريجِ حديثِ أبي إسماعيل الأنصاريّ في كتابِهِ «الفارُوق» -بسندِهِ- عن أنسٍ -رضيَ اللهُ عنهُ-

---

(١) انظُر كَلامَ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- النَّافِعَ -جِدًّا- في «المكان» -إثباتاً أو نَفياً-: في مُقدِّمَتِهِ على كتاب «مُختصَر العُلُوّ للعليِّ العظيم» (١/ ٧١-٧٤).

قال: كان مِن دُعاءِ رسولِ الله ﷺ يقولُ: «يا وليَّ الإسلامِ وأهلِهِ، مسِّكْنِي بالإسلامِ حتّى ألقاكَ عليه».

قُلتُ هُناك:

«لمْ أقِفْ على إسنادِهِ، وما إخالُهُ يَصِحُّ، وكتاب «الفارُوق» لمْ نَقِفْ عليه مَع الأسَفِ».

ثُمَّ رأيتُ الحديثَ في «مَجْمَع الزَّوائد» (١٠/ ١٨٦)، دَلَّنِي عليه الأُستاذُ عبدُ المُحسِنِ العبَّادُ في كتابِهِ إليَّ -الذي سَبَقَ التَّنويهُ به (ص٣)-، أوْرَدَهُ عن أنسٍ باللَّفظِ المَذكورِ، إلّا أنَّهُ قال:

«ثَبِّتْنِي به حتّى ألقاكَ»، وقال:

«رواهُ الطبرانيُّ في «الأوسط» ورِجالُهُ ثِقات».

وممَّا ينبغِي أنْ يُعْلَمَ أنَّ قولَ القائلِ مِن المُحدِّثِين: «ورجالُهُ ثِقاتٌ»، لا يُساوِي قولَهُم: «إسنادُهُ صحيحٌ»؛ ذلك لأنَّ كَوْنَ الرِّجالِ ثِقاتٍ شَرْطٌ واحدٌ مِن شُروطِ صِحَّةِ الإسنادِ -كما هُو مَعروفٌ مِن «مُصطلَح الحديث»-، وهذا شيءٌ لا يَخفَى إنْ شاءَ الله -تعالى- على مَن له عِنايةٌ وممارسَةٌ عمليَّةٌ لهذا العِلْمِ الشريفِ.

ومع هذا؛ فقد وَجَدْتُ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ صرَّحَ بنحوِ ما ذَكَرْنا، فقد قالَ في بعضِ أسانيدِ حديثِ «العِينَة» -في «التَّلخيص» (ص٢٣٩)-: «وعندي أنَّ إسنادَ الحديثِ الذي صحَّحَهُ ابنُ القطّان معلولٌ؛ لأنَّهُ لا يَلزمُ مِن كونِ رجالِهِ ثقات أنْ يكونَ صحيحاً؛ لأنَّ الأعمشَ مُدَلِّسٌ، ولَمْ يَذكُرْ سَماعَهُ مِن عطاء»(١).

سادساً: قُلتُ (ص٤٢٢) في حديثِ عبدِ بنِ حُمَيْدٍ في «تفسيرِهِ» -بسندِهِ إلى عُمَرَ -رضيَ اللهُ عنهُ- أنَّهُ قالَ: «لو لَبِثَ أهلُ النَّارِ في النَّارِ كَقَدْرِ رَمْلِ عالَجَ، لكان لهُم على ذلك وَقتٌ يَخرُجُونَ فيه»، قُلتُ هُناك:

«لمْ أقِفْ على سَنَدِهِ، وما أراهُ يصحُّ...».

«ثُمَّ أوْقَفَنِي على إسنادِهِ الأُستاذُ الشيخُ عبدُ المُحسِنِ العبَّادُ في كتابِ «حادِي الأرواح» -لابنِ القيِّمِ-، أوْرَدَهُ فيهِ (٢/ ١٧١ - طَبْع الكُرْدِي) مِن روايةِ عبدِ بنِ حُمَيْدٍ بسندَيْنِ صحيحَيْنِ له عن الحَسَنِ، قال: قالَ عُمَرُ .... فذَكَرَهُ.

(١) حديثُ: «يا وليَّ الإسلامِ وأهلِهِ..»: قد صحَّحَهُ شيخُنا -بَعْدُ- في «السلسلة الصحيحة» (١٤٧٦)، و(١٨٢٣)؛ فانظُرْهُ.

قُلتُ: وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ؛ لانْقِطاعِهِ بَيْنَ الحَسَن وعُمَر، فإنَّهُ لمْ يُدْرِكْهُ، وقال ابنُ القيِّمِ -عَقِبه-: «لمْ يَسْمَعْ مِن عُمَرَ».

ومع ذلك، فقد حاولَ تَقْوِيَتَهُ بكلامٍ خِطَابيٍّ، لا غَناءَ فيه، فقال:

«وحسبُكَ بهذا الإسنادِ جَلالةً (!)، والحَسَنُ وإنْ لمْ يَسْمَعْ مِن عُمَرَ، فإنَّما رواهُ عن بعضِ التّابعِين، ولو لمْ يَصِحّ عندَهُ ذلك عن عُمَرَ لما جَزَمَ به، وقال: قال عُمَرُ بنُ الخَطّاب»!

قُلتُ: وهذا كلامٌ عجيبٌ مِن مِثلِ ابنِ القيِّم -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ لأنَّ معناهُ الاحتجاجُ بحديثِ التابعيِّ المجهولِ العَيْن! لأَنَّهُ إذا كان الحسنُ قد أَخَذَهُ مِن بعضِ التابعِين؛ فمَن هو؟! وما حالُهُ في الحديثِ -حِفظاً وضَبْطاً-؟!

أليس مَنطِقُ ابن القيِّم -هذا- يُؤدِّي إلى قَلْبِ القواعِدِ الأُصولِيَّةِ الحديثيَّةِ التي تَجْعَلُ حديثَ المجهولَ ضَعيفاً، والحديثَ المُرسَلَ والمُنقطِعَ ضَعيفاً -كذلك-؛ لأنّهما يرجعان إلى راوٍ لمْ يُذكر! ولم يُسمّ؟!

ويُؤدِّي -كذلك- إلى قَبُولِ أحاديثِ الحَسَنِ البصريِّ المُعَنْعَنَةِ! فضلاً عن المُنقطِعَة والمُرسَلَة! مثل حديثِهِ عن سَمُرَةَ: «لمّا حَمَلت حوّاء

طافَ بها إبليس، وكان لا يعيشُ لها ولد، فقال: سمِّيه عبدَ الحارِث، فسمَّتْهُ عبدَ الحارِث! فعاشَ، وكان ذلك مِن وَحي الشَّيطان وأَمْرِه».

وهو حديثٌ ضعيفٌ، بل باطِلٌ.

ولا عِلَّةَ فيه سوَى عَنْعَنَةَ الحسنِ البصريِّ.

وقد فسَّر (هو) الآيةَ التي يُفَسِّرُها بعضُ المُفَسِّرِين بهذا الحديثِ، فسَّرَها الحسنُ -نَفسُهُ- بغيرِ ما دلَّ عليه حديثُهُ، وتَبِعَهُ على ذلك بعضُ المُحقِّقِين، منهُم ابنُ القيِّمِ -نفسُهُ-؛ كما بيَّنْتُ ذلك في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (رَقْم الحديث ٣٤٢)-.

ومِثْلُ حديثِهِ المرسَلِ في إبطال الوضوء بالقهقهة!

وهو ضعيفٌ باتِّفاقِ المُحدِّثين!

سامحَ اللهُ ابنُ القيِّمِ، وغَفَرَ له، فإنَّهُ بتصحيحِهِ لِمثْلِ هذا الأثر عن عمر -رضي الله عنه- يفتحُ باباً كبيراً لبعضِ الفرق الضالّة، يَلجُون فيه إلى تأييد ضلالهم -كالقاديانية-؛ فإنَّ مِن ضلالهم القولَ بفناء النار! وانتهاء عذاب الكفار! كما بيّنتُه في «السلسلة» -المشار إليها- عند الكلام على الحديث الذي في معنى هذا الأثر-.

وكنتُ أشرتُ إليه في الكلام على هـذا الأثـر؛ فلـمَّا وقفـتُ عـلى إسناده تكلَّمت عليه بتفصيل، وألحقتُه بالحديثِ المشارِ إليه.

وجملةُ القول: أنّ هذا الأَثَر لا يصحُّ عن عمر، كما لا يـصحُّ عـن غيره -مرفوعاً- والله ولي التوفيق-.

دمشق: (٨/ ١/ ١٣٨٥).

محمد ناصر الدين الأَلْبَانِيّ»[١].

١١٣- «الشِّهاب الثَّاقِب في ذَمِّ الخَليل والصَّاحِب»/ للسُّيُوطِيِّ - تخـــريـج.

١١٤- «صـحيح ابـن خُزَيْمَـة» - تخـريج ومُراجعـة/ (أربعـة مُجلَّـدات).

١١٥- «صحيح الأدب المُفرَد» / للبُخاريِّ - تأليف.

(١) الذي نبَّهَني على أهميَّة هذه (المقدِّمة) -ونُدرتِها-، وصـوَّرَها إليَّ مِـن مكتبتِهِ الخاصَّة-، هو: الأخ الشيخُ الدُّكتور عبد السَّلام بـن بَـرجَس -رَحِمَهُ اللهُ-؛ وذلك منذُ نَحوِ عشر سنوات -عند زيارتِي له في منزلِهِ -في الرِّياض- مِن بـلادِ الحرَمَيْن الشريفَيْن...

١١٦- «صحيح الإسراء والمِعراج» - تأليف. (خ/ رَقْم: ٤٢).

١١٧- «صحيح (الترغيب والترهيب)»، (ثلاثة مُجلَّدات) - تأليف.

١١٨- «صحيح (الجامع الصغير) و(زيادته)»، (مجلَّدان) - تأليف.

١١٩- «صحيح (سُنَن ابن ماجَه)» - تأليف (مُجلَّدان).

١٢٠- «صحيح [سُنن أبي داود] (مع التخريج المُفصَّل)» - تأليف. (طُبِعَ في ثمانِي مُجلَّدات، إضافة إلى مجلد فهارس).

١٢١- «صحيح (سُنَن أبي داود)» - تأليف، (ثلاثة مُجلَّدات).

١٢٢- «صحيح (سُنَن الترمذي)» - تأليف (ثلاثة مُجلَّدات).

١٢٣- «صحيح (سُنَن النَّسائيّ)» - تأليف (ثلاثة مُجلَّدات).

١٢٤- «صحيح السِّيرة النبويَّة» - تأليف (لَمْ يتِمّ) -وقد طُبِعَ في كِتابٍ مُتوسِّطٍ.

١٢٥- «صحيح (كَشْف الأستار عن زوائد البزَّار)»/ للهيثميّ. (خ).

١٢٦- «صحيح (الكَلِم الطيِّب)» - تأليف.

١٢٧- «صحيح (موارد الظَّمآن إلى زوائد ابن حِبَّان)» - تأليف (مُجلَّدان)(١).

١٢٨- «الصِّراط المُستقيم فيما قرَّره الثِّقاتُ الأثباتُ في ليلة النِّصف مِن شَعبان» / لعلماء الأزهر - تخريج.

* «صفة حَجَّة النبيِّ ﷺ؛ مِن خُروجِه مِن المدينة، إلى رجُوعه إليها؛ كأنَّكَ تصحبه فيها».

انظُر: «حَجَّة الوَداع».

١٢٩-«صفة صلاة النبيِّ ﷺ لصلاة الكُسُوف..» - تأليف.

١٣٠- «صفة صلاة النبيِّ ﷺ؛ مِن التَّكبير إلى التَّسليم؛ كأنَّكَ تَراها» - تأليف.

١٣١- «صفة الفتوَى والمُفتِي والمُستفتِي» / لابنِ حَمْدان - تخريج وتعليق.

(١) انظُر ما تقدَّم: «الزوائد على الموارد».

١٣٢- «صلاة الاستِسقاء». (خ/ رَقْم: ١٣).

١٣٣- «صلاة التراويح» - تأليف.

١٣٤- «صلاة العيدَين في المُصلَّى -خارجَ البَلَد- هي السُّنَّة» - تأليف[١].

١٣٥- «صوت الطَّبيعةِ يُنادِي بعظمةِ الله» / لعبدِ الفتّاح الإمام- تخريج[٢].

١٣٦- «صوت العرب تسأل وناصر الدين يُجيب» -مقابلة.

١٣٧- «صيد الخاطر» / لابن الجوزي - تخريج؛ وكان مِن الذَّاكِرة - كما وَرَدَ في مُقدِّمَتِهِ[٣]-.

---

(١) وقد صَدَرَت أوَّلُ طبعةٍ -تحت سلسلةٍ بعُنوان: (تسديد الإصابة إلى مَن زَعَم نُصرة الخُلفاء الراشدين والصحابة).
وانظُر «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٥٠)؛ ففيها فائدةٌ زائدةٌ حول هذه (السلسلة)...

(٢) هو أوَّلُ عملٍ في التخريج طُبِعَ لشيخِنا -كما سَمِعْتُ منهُ-.
وقد وَقَفْتُ على نُسخةٍ مطبوعةٍ -قديمَةٍ- منهُ؛ لكنْ؛ ليس عليها أيُّ تَخريجٍ لشيخِنا -واللهُ أعلمُ-.

(٣) وقد رأيتُ في خزانة شيخِنا -الخاصَّة- استِدراكات وزيادات=

١٣٨- «ضعيف (الأدب المُفرَد)» / للبُخاري - تأليف.

١٣٩- «ضعيف (الترغيب والترهيب)» (مجلَّدان) - تأليف.

١٤٠- «ضعيف (الجامع الصغير) و-(زيادته)» - تأليف.

١٤١- «ضعيف (سُنَن ابن ماجه)» - تأليف.

١٤٢- «ضعيف (سُنَن أبي داود)» (مع التخريجِ المُفصَّل)- تأليف، (طُبعَ في مجلَّدَين).

١٤٣- «ضعيف (سُنن أبي داود)» - تأليف.

١٤٤- «ضعيف (سُنَن الترمذي)» - تأليف.

١٤٥- «ضعيف (سُنَن النَّسائيّ)» - تأليف.

١٤٦- «ضعيف(كشف الأستار عن زوائد البزَّار)» للهيثمي.(خ).

١٤٧- «ضعيف (موارد الظَّمآن إلى زوائد ابنِ حِبَّان)» - تأليف.

١٤٨- «ظِلال الجنَّة في تخريج (السُّنَّة)» لابنِ أبي عاصِم - تأليف.

=-بخطِّهِ- على هٰذا التخريج - برَقْم (٥٢)-عنده-؛ فعسَى أنْ يُهَيِّئ اللهُ إعدادَها، وإعادة طَبعها مع الكِتابِ بِصورةٍ جيِّدَةٍ.

١٤٩- «العُبوديَّة»، طُبِعَ -قَريباً-، وعليه اسمُ شيخِنا، وفيه تَخريجاتٌ خفيفةٌ بقَلَمِهِ.

١٥٠- «العقيدة الطَّحاويَّة»؛ شَرح وتعليق(١) - تأليف.

١٥١- «العِلْم» / لأبي خَيْثَمَة - تحقيق وتعليق وتَخريج.

١٥٢- «عودة(٢) إلى السُّنَّة»(٣) - تأليف. (خ/ رَقْم: ٥-١).

---

(١) هذا مِن المُؤكَّدات المُهمَّة التي تُبيِّنُ مَدَى اهتمامِ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- بهذا الكتاب، ومِقدار فائدته العلميَّة.

وشيخُنا -في عملِهِ هذا- حَلْقةٌ مِن سِلسلة العُلماء والأئمَّة الذين تَتابَعُوا -عبرَ العُصورِ- على خِدمةِ هذا الكتاب، وما يتضمَّنُهُ مِن أُصولٍ منهجيَّة، وقواعدَ عَقَدِيَّة.

وانظُر ما تقدَّمَ (ص١١١).

في كتابي «الرياض النديَّة... على العقيدةِ الطَّحاويَّة» مَزيدُ بَيانٍ - وهو مطبوعٌ-.

(٢) يجوزُ أنْ نَقولَ: «عودةً..»، و: «عودَةٌ..» -ولكلٍّ وَجْهٌ-.

(٣) وقد طُبِعَ منهُ بعضُ مَقالاتٍ في مَجلَّةِ (المُسلمُون) -الدِّمَشقيَّة-، قبلَ أكثرَ مِن أربعينَ سنةً.

وانظُر «مع الأُستاذ الطَّنطاوِي» - الآتي- برَقْم (٢٠٢)-. =

١٥٣- «غاية الآمال بتضعيفِ حديث عَرض الأعمال، والردّ على الغُماري بصحيحِ المَقال» - تأليف. (خ).

١٥٤- «غاية المَرام في تَخريج أحاديث (الحلال والحرام)» / للقرضاوي - تأليف.

* «فتح الوَدود في الردّ على مَن زَعَم ثُبوت لَفْظَة (أم الكِتاب) في حديث ابن مسعود».

انظُر: «المحو والإثبات...».

١٥٥- «فتنة التكفير» - فتوى، وهي مُضَمَّنَةٌ في كِتابي «التحذير مِن فتنة التكفير».

○ (تنبيهٌ):

ردَّ بعضُ الجَهَلَةِ -ممَّن تَصاغَرَت (!) الرَّحْمَةُ فيهم -اسماً وحالاً!- على هذا الكتابِ -بتسويدٍ باهِتٍ، وردٍّ مُتهافِتٍ، خاوٍ على

= وكُنتُ اسْتَأْذَنْتُ شيخَنا -قَبْلَ أكثرَ مِن خَمسٍ وعشرينَ عاماً- باستِعارةِ هذا الاسم الحَسَن لِرسالةٍ لي كَتَبْتُها -آنذاك-، وانتَشَرَت، ونَفَعَ اللهُ بها -بحمدِهِ- سُبحانَهُ-.

فرِسالتِي -إذَن- غيرُ رسالة شيخِنا، وإنْ كان اسمُها كاسْمِها!

عرشِه (!) ليس فيه غيرُ نَفْشِه (!).

إذْ لمْ يَحْـوِ أَثـارَةً مِـن عِلـمٍ أو أدبٍ، إلّا التَّطـاوُل، والـشَّتْم، والسَّبّ!!!

(ساتِراً)جَهْلَهُ وتَطاوُلَهُ واضطِرابَهُ وراءَ دَعوَى تعظيمِ مـشايخِنا، وكُبَرائِنا، واصفاً إيَّاهُم بـ(... الأئمَّة)!

وهو في هذا مُبطِلٌ غيرُ صادق؛ إذ قد سوَّدَ -بَعْدُ- كِتاباً آخـرَ ردَّ فيه على مَن وَصَفَهُم بــ(... أدعِيـاء الـسَّلَفِيَّة) (!)؛ نَبَـزَ فيـه شـيخَنا الألبانيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- بالإرجاءِ -مرَّاتٍ- بشَنِيعِ القولِ والكلام!! مع أنَّـهُ ليس بين الكِتابَيْن أكثرُ مِن عام!!

سُبحانَ الله! إمامُ سُنَّةٍ وبِدعةٍ في آنٍ -مَعاً-؟!

أمْ أنَّهُ -مِن هذا المُدَّعِي-: الجَهْلُ، والتَّعالُم، والبَلَه، ومُجانَبَةُ توفيقِ الله -له-؟!

فوَرَبِّ العالَمِين -الذي لا يُحْلَفُ إلّا بـه-؛ لقـد سَـمِعْتُ شـيخَنا -رحِمَهُ اللهُ، ونَفَعَ بِعُلومِـهِ- يقـولُ -واصِـفاً (التـسويدَ الأوّلَ) لهـذا الكاتِبِ المَجهُول-: (تبيَّنَ لي -مِن مقدِّمَتِهِ- أنَّهُ جاهِلٌ حاقِدٌ..)، وقال

-واصِفاً (تسويدَه الثَّانِي)-: «فيه خَلْطٌ كثيرٌ، وجَهْلٌ كبيرٌ، وتناقُضاتٌ كثيرةٌ».

وهذا الحُكْمُ لأهلِ الحقِّ كاف، وللرَّاغِبِ بالهُدَى واف...

وعلى وجهِ الإنصاف.

ولقد ادَّعَى عَلَيَّ هذا الكاتبُ (الكاذِبُ) -وليس هو بالكاتِبِ -حقيقةً-؛ لجَهْلِهِ، ووَهاءِ كِتابتِهِ، ووَهَنِ كَلامِهِ، ولكنِّي أصِفُهُ بهذا تَجَوُّزاً!!-، أقولُ: ادَّعَى أنِّي (أخذتُ) كِتابي المذكور -«التحذير»- مِن كتابِ «فِتنة التَّكفير» للأخ علي حسين أبو لُوز، وهو ادِّعاءٌ -كأمثالِهِ مِن الادِّعاءات!- ليسَ على المُحِقِّ يَنْطَلِي، أو يَجُوز!!

ذلكُم أنَّهُ -أوَّلاً- يَفقدُ أدنَى مُقوِّماتِ الحُجَّةِ والبيِّنةِ -وثانياً- وهو الأهمُّ- أنَّ طَرَف الدَّعوَى الآخَرَ -وهو الأخ أبو لوز -نفسُه- قد طَبَعَ كِتابَهُ -ذاك- طَبعةً جديدةً، كَتَبَ عليها: (طبعة جديدة مُميَّزة، مَزيدَة ومُنقَّحَة)؛ أشارَ في مُقدِّمتِها (ص١٣) إلى كتابي -«التحذير»- وعملي فيه، وما (ميَّزَهُ) على سواه مِن: (مُراجَعاتِ المَشايخِ، وإضافاتِهم، وتصحيحاتِهم، وإذنِهم)، ثُمَّ نَقَلَ ذلك (عنِّي) -برُمَّتِهِ- عَدَا تعليقاتِي وتخريجاتِي الخاصَّة -إلى نُسختِهِ (الجديدة المميَّزة) -جزاهُ اللهُ خيراً-...

فلو كنتُ ناقِلاً عنهُ (!) لَـمَا رَجَعَ هـو -مِـن بَعْـدُ- لِيَنْقُـلَ عنِّـي -أيُّها الباغِي المُتعَنِّي-!!

... فما أجملَ مـا قيـلَ -في كُـلِّ كـاذِبٍ مُبِـير-: «حَبـل الكـذِبِ قَصير»! فاحْذَرْ -يا أُخَيَّ- العاقبةَ والمَصير، وكُنْ لأهلِ الحقِّ الظاهرَ والنَّصير...

وفي كِتابِي «صيحة نذير بخطَرِ التَّكفـير» رُدُودٌ شِـبْهُ كاملـةٍ عـلى (التـسويد الأوَّل) لِـذَيَّاكَ الكاتِـب الكـاذِب (!)، لا يتنبَّـه لهـا -أو يعرفهـا- إلّا (الـيَقِظ= الـواعِي) مِـن طُـلَّابِ العِلـم-؛ ذلكُـم أنِّي أعرَضْـتُ عنـهُ، وترَفَّعْـتُ عـن فَهاهَـةِ تـسويدِهِ! مُكتفِيـاً بإشـاراتٍ مُختصَرَةٍ -تَحتاجُ تِتِمَّة- لكنَّها مُهمَّة-؛ مُركِّزاً على العِلمِ وثَمَرَتِهِ، دونَ ثَأرٍ للنَّفْس، أو انتِقامٍ لِلذَّات -بحمدِ الله ومِنَّتِهِ-!!

ثُمَّ لمْ يَصنَعْ هذا (الكاتِب المجهُول) شيئاً في (تسويدِهِ الثَّـاني)؛ إلّا الإعراضَ عن الحقِّ، والمُراوَغَةَ بالباطِلِ، والجَهلَ بما ينقلُ ويُسوّدُ...

ثُمَّ ... دَمَجَ (الكاتِـبُ المجهُـول) كتابَيْـه (!) بغِـلافٍ واحـد (!) ناقَضَ فيه نَفْسَهُ -بجَهلٍ بالِغ، وانْحِرافٍ سابغ-، إمعاناً في التَّغْريـرِ! واستِمراراً في الباطِلِ الكبير!!!

وهو -في هذا- على طريقةِ (التَّاجِر المُفلِس الذي يبحَثُ في دَفاتِرِه القديمَة)! ولكِن -هيهات- بفائدةٍ عَديمَة!!

ومعذرةً على هذه الإطالةِ التي جاءَت على عُجالةٍ؛ وإنَّما دَفَعَني إلى الكتابةِ -هُنا- في هذا -سُؤالُ- واستفسارُ- بعضِ المُحِبِّين الناصحِين.

ولولا ما قيل مِن أنَّ: (القُلوبَ ضعيفةٌ، والشُّبَهَ خطَّافَةٌ): لَأَعْرَضْتُ بالمَرَّة؛ فعسَى أنْ يكونَ كلامِي -هذا- لِعُيونِ راغِبِي الحقِّ قُرَّةً[1]....

١٥٦- «فتوَى حُكْم تتبُّع آثار الأنبياءِ والصَّالِحين» - تأليف، (مطبوعة ضمن كتاب «جزيرة فَيْلَكَا، وخُرافة أثر الخَضِر فيها» / للحُصَيْن).

١٥٧- «فضل الصَّلاة على النبيّ ﷺ» / لإسماعيل بن إسحاق القاضي - تحقيق وتخريج.

---

(١) انظُر ما تقدَّمَ حولَ هذا المعنَى -هُنا- (ص٦٧-٧٨)، وكِتابَيَّ: «الأجوِبة المُتلائمة..»، و: «التنبيهات المُتوائِمة..» -وهُما مَطبوعانِ-.

١٥٨- «فَضْل العَرَب»/ للحافظ العراقي -تعليق وتخريج- (خ).

١٥٩- «فِقه السِّيرة» / للغَزالي[١] - تخريج.

١٦٠- «فِهرِس أحاديث كتاب (التاريخ الكبير)» / للبُخـاريِّ - إعداد. (خ)[٢].

١٦١-«فِهرِس أحاديث كتاب(الشريعة)»/ للآجُرِّيِّ- إعداد.(خ).

١٦٢- «فِهـرِس أسـماء الـصَّحابة الـذين أسـنَدُوا الأحاديـثَ في (مُعجَم الطَّبَرانِيِّ الأوسطِ)» - إعداد. (خ).

---

(١) وقد حَذَفَ الغزاليُّ -غَفَرَ اللهُ له- مُقدِّمَـةَ شـيخِنا- التِـي في (الطَّبعـةِ الرَّابعةِ)- مِن الطَّبَعَاتِ التاليةِ لها-؛ فحَرَمَ قُرَّاءَهُ مِـن مـادَّةٍ علميَّـةٍ قويَّـة؛ فـلا حولَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله.

وما زِلْتُ ساعِياً -بجِدٍّ- في البَحْثِ عنهَا؛ دُونَ جَدْوَى!!

فلعلَّ مَن وَقَفَ عليها -أو عَرَفَ عنها شيئاً- يُتْحِفُنا بها...

(٢) ولشيخِنا مِن مثلِ هذه الفهارِس كَثيرٌ؛ سواءً لِكُتُبِ الحديثِ، أو كُتُبِ الرِّجالِ-؛ صَنَعَها -قديماً- لِيُسَهِّلَ على نَفْسِهِ البَحثَ والمُراجعةَ-.

ولَمْ أستطِع استِقصاءَها -جَميعاً-؛ لِتناثُرِها بَيْنَ مَوجوداتِ مَكْتَبَتِهِ العـامِرة -رَحِمَهُ اللهُ-.

١٦٣- «الفِهرِس الشَّامِل لأحاديث وآثار كِتـاب(الكامِـل)»[(١)]/ لابنِ عَدِيٍّ- إعداد. (خ).

١٦٤- «فِهرِس الصَّحابة الرُّواة في (مُسندِ الإمامِ أحمد بن حنبل)» - إعـــداد.

١٦٥- «فِهرِس كِتاب (الكواكِب الدَّرارِي) لابنِ عُروَة الحَنبلِيِّ» - إعداد. (خ).

١٦٦- «فِهرِس المَخطوطات الحديثيَّة في مَكتبةِ الأوقاف الحلبيَّـة» - إعداد. (خ).

١٦٧- «فِهرِس مَخطوطات دار الكُتُب الظَّاهريَّـة؛ المُنتخـب مِـن مَخطوطات الحديث» - إعداد.

١٦٨- «الفِهـرِس المُنتخَـب مِـن مكتبـةِ خزانـة ابـن يوسـف - مراكش» - إعداد. (خ).

---

(١) وقد كانتْ هذه التَّسميةُ منِّـي -وبقَلَمِـي-، والفـضلُ لله -وحـدَهُ-، وقد قَبِلَها شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ-، وارْتَضاهَا.

وانظُر ما تقدَّمَ (ص١٥).

١٦٩- «القائد إلى تصحيح العقائد»(١) / لِلمُعَلِّمي - تعليق.

١٧٠- «قامُوس البِدَع» - تأليف. (خ/ رَقْم: ٦٥).

١٧١- «قامُوس الصِّناعات الشامِيَّة» / لمحمَّد سعيد القاسِمِي -تخريج/ مُشاركةً مع الشيخ مُحمَّد بَهجَت البِيطار -رَحِمَهُ اللهُ-(٢).

١٧٢- «قِصَّة المَسيح الدَّجّال، ونُزول عيسَى -عليه السَّلام-، وقَتْله إيَّاهُ في آخِرِ الزَّمان»(٣) - تأليف.

١٧٣- «قيام رمضان» - تأليف.

١٧٤- «كَشْف النِّقاب عمّا في (كلمات) أبي غُدَّة مِن الأباطيل والافتِراءات» - تأليف.

١٧٥- «الكَلِم الطيِّب» / لابنِ تيميَّةَ - تحقيق وتَخريج.

---

(١) وقد طُبِعَ -أوَّلَ مَرَّةٍ- في آخرِ المُجلَّدِ الثَّاني مِن «التنكيل..».
ثُمَّ طُبِعَ مُفرَداً.

(٢) وهو بمنزلَةِ أُستاذِ شيخِنا الألبانيِّ، وشيخِهِ.

(٣) وقد اهتمَّ بِهِ شيخُنا -في الشُّهورِ الأخيرةِ مِن حياتِهِ- اهتِماماً خاصًّا؛ فكثيراً ما كُنتُ أَراهُ بينَ يَدَيه، يُراجِعُه، ويُضيفُ إليه، ويُنقِّحُ فيه.

١٧٦- «كلمة الإخلاص، وتحقيق معناها»/ لابنِ رَجَب - تخريج.

١٧٧- «كيف يَجِبُ علينا أنْ نُفَسِّرَ القُرآن؟» - تأليف[1].

١٧٨- «اللِّحيَة في نَظَرِ الدِّين» - تأليف (وهي ضِمْن مَجموعةِ بُحُوثٍ لعَدَدٍ مِن أهلِ العِلم).

١٧٩- «لَفْتَة الكَبد في تَربيَة الوَلَد» / لابنِ الجَوزيِّ - تحقيق وتخريج/ مُشاركةً مع الأُستاذ محمود مهدي إستانبولي -رَحِمَهُ اللهُ-.

١٨٠- «ما دَلَّ عليه القُرآنُ مِمَّا يَعضُدُ الهَيئة الجديدة القويمة البُرهان» / للألوسي - تخريج.

١٨١- «مَجموع فتاوَى الشيخ الألباني ومُحاضَراتِهِ»[2] - تحت

(١) والأصلُ فيه مُحاضرةٌ علميَّةٌ؛ فرَّغَها بعضُ الطَّلَبَةِ عن شريطِ التَّسجيلِ، وراجَعَها شيخُنا.

(٢) وأمّا كتابُ «فتاوَى الشيخ الألباني، ومُقارنتُها (!) بفتاوَى العُلَماء» لابنِ عبدِ المَنَّان (الآخَر!)، وكتابُ «الحاوِي في فتاوَى الشيخ الألباني» للمِصريّ أبي هَمَّام (!): فعليهِما السَّلام!!

وقد أنكرَهُما شيخُنا بشديدِ القولِ والكَلام...

ثُمَّ طُبِعَ كتابُ «الحاوي..» نفسُهُ! -باسمِ جامعٍ (!) آخَرَ!!!

الطَّبع منها ثَمانية عشرَ مُجلَّداً-.

١٨٢- «المَحْو والإثْبات الذي يُدَّعَى به في ليلة النِّصْفِ مِن شَعبان[1]» - تأليف. (خ/ رَقْم: ٣٩).

١٨٣- «مُختصَر (تُحفة المَودود)» / لابنِ القيِّم - اختِصار وتَخريج. (خ).

١٨٤- «مُختصَر تعليق الشَّيخ مُحمَّد كَنعان»[2].

١٨٥- «مُختصَر (التوسُّل)» - تأليف. (خ/ رَقْم: ٣٢).

١٨٦- «مُختصَر (شَرح العقيدة الطَّحاوِيَّة)»[3].

١٨٧- «مُختصَر (الشَّمائل المُحمَّدِيَّة)» / للتِّرمِذِيّ - اختِصار وتَحقيق وتعليق وتَخريج.

---

(١) ولها اسمٌ آخَر، هو: «فتح الوَدود في الرَّدِّ على مَن زَعَمَ ثُبوت لَفْظَة: «أُمّ الكِتاب» في حديثِ ابنِ مسعود» وهي (خ/ رَقْم: ٦٦) -عند شيخِنا-.

(٢) ذَكَرَهُ الأخُ الشَّيبانيُّ (ص٧٧)، ولمْ يَتبَيَّنْ لي! ولمْ أعرِفْهُ!!

(٣) ذَكَرَهُ الأخُ الشَّيبانيُّ (ص٧٧)، ولا أعلمُهُ!!

ولعلَّهُ الْتَبَسَ -حفظهُ اللهُ- عليهِ بـ«العقيدة الطَّحاوِيَّة: شَرح وتَعليق»! واللهُ أعلمُ.

١٨٨- «مُختصَر (صحيح البخاري)» -تـأليف-؛ طُبِـعَ في أربعـةِ مُجلَّـــدات.

١٨٩- «مُختصَر (صحيح مُسلم)» - تأليف (مَفقود).

١٩٠- «مُختصَر (صحيح مُسلم)» / للمُنذِرِيِّ - تحقيق وتعليق.

١٩١- «مُختصَر (العُلُوّ للعليِّ العظـيم[1])» / للـذَّهَبِيِّ - اختِـصار وتَحقيق وتَعليق وتَخريج.

١٩٢- «مُذكَّرات الرِّحلة إلى مِصرَ» - تأليف. (خ).

١٩٣- «المَرأة المُسلِمَة» / لِحَسَن البَنَّا - تخريج.

١٩٤- «مسائل أبي جَعفر مُحمَّد بن عُثمان بنِ أبي شَـيبة» - تحقيـق وتعليق. (خ/ رَقْم: ٢٥).

١٩٥- «مسائل غلام الخَلَّال التي خالَفَ فيها الخِرَقِي» - تعليق.

(١) وهو مَطبوعٌ -غيرَ مرَّةٍ- باسْمِ «... للعليِّ الغَفَّـار»! وهـو خطـأٌ مِـن الطَّابــعِ!!
ثُمَّ صُحِّحَ في الطَّبعاتِ الأخيرةِ.

١٩٦- «مساجلة علميَّة بين العِزِّ بن عبد السَّلام وابـن الـصَّلاح» - تحقيق وتعليق.

١٩٧- «مساوئ الأخلاق» / للخرائطيِّ - تحقيق وتخريج. (خ).

١٩٨- «المُستدرَك على (المُعجَم المُفَهرَس لألفاظِ الحديث» (لمْ يتمّ) - تأليف. (خ).

١٩٩- «المَسح على الجَورَبَين» / للقاسِمِيِّ - تحقيق وتَخريج.

٢٠٠- «مِشكاة المَصابيح» / للتَّبْرِيزيِّ - تحقيق (ثلاثة مُجلَّدات).

٢٠١- «المُصطَلحات الأربعة» / للمَودُودِيِّ - تخريج[(١)].

---

(١) في كتاب «بدعة التعصُّب المذهبي» (ص١٤١) - للأخِ الكبيرِ الشيخ محمد عيد عبّاسي -حفظهُ اللهُ- إيرادُ تَخريجِ الحديثِ الواردِ في قولِـهِ -تعـالى-: ﴿ اتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[التوبة:٣١]، قـالَ رسـولُ الله ﷺ: **«أَمَا إنَّهُم لمْ يكُونُـوا يَعْبُـدُونَهُم، ولكـنَّهُم كـانُوا إذا أحَلُّـوا لهُـم شـيئاً استحلُّوه، وإذا حَرَّمُوا عليهِم شيئاً حَرَّمُوه»**.

فقالَ الشَّيخُ عبَّاسِي -وفَّقَهُ اللهُ-:

«رواهُ الترمذيُّ وابنُ جَرِير -وغيرهما-، وفي إسنادِهِ ضَعْف.

ولكنْ؛ قال شيخُنا في تخريجِهِ كتاب «المُصطَلحات الأربعـة في القُـرآن» =

=-للمودودِيِّ- (ص١٨-٢٠): «إنَّهُ يرتفعُ إلى مرتبة الحسن لأمرَيْن:

الأوَّل: أنَّ الترمذيّ قد حَسَّنَهُ -مع تضعيفِهِ إسنادِهِ-، وهذا إشارةٌ إلى أن له طريقاً أُخرَى يتقوَّى بها.

والثاني: أنَّ ممّن أخرجَ الحديثَ ابنَ أبي حاتِم في «تفسيرِهِ»، وهو يتحرَّى فيه أصحَّ الأخبارِ بأصحّ الأسانيد، فيُرَجَّحُ أنَّهُ رواهُ بإسنادٍ جيِّد.

كما أنَّ لهذا الحديث شاهِداً مِن حديثِ حُذَيفة -بنحوِهِ-.

وهو عندَ ابنِ جَريرٍ والبيهقيّ.

وهو -وإنْ كان مَوقوفاً-؛ فإنَّ له حُكْمَ المَرفوع.

وكأنَّهُ -لذلك- جَزَمَ ابنُ تيميَّة -وهو مَن هو في التثبُّت والتحقيقِ- بنسبةِ الحديث إلى النبيِّ في كتابِهِ «الاقتِضاء»- [(١/ ٨٩)، و(٢/ ٨٤)]-.

قلتُ:

وهذا التخريجُ ممّا لا يُوجدُ في المطبوعات المَوجُودة بَيْنَ أيدِينا مِن كتابِ «المُصطَلَحاتِ الأربعة» -فكأنَّهُ ساقطٌ منهُ-!

فأحْبَبْتُ إثباتَهُ -هُنا- للفائدة.

واللهُ الموفِّق.

نَعَم؛ خرَّجَ شيخُنا الحديثَ -مُطَوَّلاً- بَعْدُ- مُصَحِّحاً إيّاهُ -في «السلسلة الصحيحة» (٣٢٩٣) -فانظُرْهُ-.

٢٠٢- «مع الأستاذ الطنطاوي» - تأليف. (خ)[١].

٢٠٣- «مَعالِم التَّنزيل» / للبَغَوِيِّ - تَخريج. (خ)[٢].

٢٠٤- «مُعجَم الحديث النبويّ»-تأليف(أربعونَ مُجلَّداً)[٣].(خ).

٢٠٥- «المُغْنِي عن حَمْلِ الأسفارِ في الأسفار» / للحافظ العراقيّ - تعليق وتَخريج. (خ)[٤].

---

(١) يُنظَر: هل هو: «عودة إلى السُّنَّة» -المتقدِّم برَقْم (١٥٢)-؟!

(٢) وقد كان عَملُ شيخِنا بهذا الكتابِ باقتراحٍ منِّي -ولله الحمدُ-؛ فرَحِمَهُ اللهُ، وجزاهُ كُلَّ خيرٍ على استجابتِه وتجاوُبِه.

(٣) ولِتأليفِ هذا الكتابِ قِصَّةٌ طريفةٌ عَجيبةٌ؛ عُرِفَت باسمِ (الوَرَقَةِ الضَّائعة!)، تُراجَع في مُقدِّمَةِ شيخِنا على كِتابِهِ «المُنتخَب مِن مَخطوطات الحديثِ في المكتبةِ الظاهريَّةِ» (ص٤-٩).

ومِن تَتِمَّةِ القِصَّةِ -بَعْدُ-:

أنِّي وَقَفْتُ -قَبْلَ أكثر مِن خمسَ عشرةَ سَنَةً -بقَدَرِ الله-تعالى- على هذه الوَرَقَةِ الضائعةِ، مُصَوَّرَةً في إحدَى الصُّحُفِ السُّعودِيَّةِ -التي تعتنِي بالتُّراثِ والمَخطوطاتِ- في رحلةِ حَجٍّ، أو عُمْرَةٍ!-.

وقد احتفظتُ بها، ثُمَّ أَطْلَعْتُ شيخَنا عليها؛ ففَرِحَ لذلك، وسُرَّ خاطِرُهُ...

(٤) وقد كان سببُ هذا التأليفِ: أنَّ شيخَنا استأجَرَ (!) المطبوعةَ=

٢٠٦- «مَناسك الحجّ والعُمرة في الكِتابِ والسُّنَّة وآثار السَّلَف» - تألـيف.

٢٠٧- «المُناظَرات والرُّدود»[(١)] - تأليف. (خ/ رَقْم: ١٨).

٢٠٨- «المُنـاظَرة بـين الـشَّيخ الألبـانيّ والـشيخ الزَّمزَمِـي» /

=القديمةَ لِهذا الكتابِ- مِـن (المكتبـةِ العربيَّـةِ) -لأحمـد عُبَيـد- في دمـشق-؛ بسببِ ضيقِ ذاتِ يدِه، وعدمِ امْتِلاكِهِ ثَمَنَهُ -يومئذٍ-!

فنَسَخَهُ -بيدِه-، وعَلَّقَ عليه، وخرَّجَهُ، وضَبَطَهُ، ودَقَّقَهُ، و.. و...

كُلُّ ذلك بخطٍّ جميلٍ، دقيقٍ، مُحكَمٍ، مُتْقَنٍ.

رَحْمَةُ الله عليه...

كذا سمعتُ منهُ -قديماً-.

(١) مثل: مُناظرتِهِ مع المهدِيِّ -المَزعُوم-، وجميل لويس النَّصرانِي، وتقـيّ الدِّين النَّبهانِي، وعبد الله الحَبَشِي، وبعضِ أفراد الطائفة القاديانية -وغيرِهـم-.

(تنبيه): يُسَمِّي القاديانِيُّون أنفُسَهُم -اليومَ-: الأحمديَّة! -تلبيساً وتدليساً-!!

وهُم كُفَّارٌ مُرْتَدُّون...

ولهُم قناةٌ فضائيَّةٌ خاصَّةٌ بهِم؛ يُلَبِّسُونَ فيها على جُهَلاء النَّاس، وعـامَّتِهم، ورَعاعِهِم...

فالحَذَر الحَذَر...

نَسَخَها: عبدُ الصَّمَد البقّالِي[١]. (خ).

٢٠٩- «مُناظَرَة كِتابيَّة مع طائفة مِن أتباعِ القاديانيَّة»-تأليف.(خ).

٢١٠- «مَناقِب الشَّام[٢] وأهله» / لابنِ تيميَّة - تَخريج.

---

(١) وأمّا «المُناظرة» المطبوعة -بهذا الاسم- بتحقيق(!) (السَّخَّاف! السَّقَّاف!)؛ فإنَّها مُحرَّفَةٌ، مَنقوصةُ الأطراف!!

(٢) قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوَى» (٤/ ٤٤٨-٤٤٩):

«والنُّصُوصُ التي في كتابِ الله، وسُنَّةِ رسولِهِ، وأصحابِهِ: في فضلِ الشَّامِ، وأهلِ الغَرْبِ -على نَجْد والعِراق، وسائرِ أهلِ المَشْرِق-:أكثرُ مِن أنْ تُذكَرَ-هُنا-.

... والنبيُّ ﷺ ميَّزَ أهلَ الشَّام بالقيامِ بأمْرِ الله -دائماً- إلى آخِرِ الدَّهْرِ-، وبأنَّ الطائفةَ المنصورةَ -فيهِم- إلى آخرِ الدَّهرِ؛ فهو إخبارٌ عن أمْرٍ دائمٍ مُستمِرٍّ فيهِم -مع الكَثرةِ والقُوَّةِ-.

وهذا الوصفُ ليس لِغيرِ الشام مِن أرضِ الإسلامِ؛ فإنَّ الحِجاز -التي هي أصلُ الإيمانِ -نَقَصَ في آخِرِ الزَّمانِ منها العِلمُ، والإيمانُ، والنَّصْرُ، والجِهادُ.

وكذلك اليمنُ، والعراقُ، والمشرقُ.

وأمَّا الشامُ؛ فلَمْ يَزَلْ فيها العِلْمُ، والإيمانُ، ومَن يُقاتِلُ عليهِ مَنصوراً مُؤيَّداً في كُلِّ وَقْتٍ».

٢١١- «مُنتخَبات مِن فِهرِس المَكتبة البريطانيَّة» - إعداد. (خ).

٢١٢- «منزلة السُّنَّة في الإسلام، وبيان أنَّهُ لا يُستَغنَى عنها بالقُرآن» - تأليف.

٢١٣- «مَوارد السُّيُوطِيّ في (الجامع الصَّغير)» - تأليف. (خ).

٢١٤- «نُزهَة النَّظر في تَوضيحِ (نُخبَةِ الفِكْر)» / لابنِ حَجَر - تعليق وتحقيق -(لَمْ يَتِم).

وقد انتخبتُ فَوائدَهُ العلميَّة، وأثبتُّها ضِمْنَ كِتابي «النُّكَت على (نُزهة النَّظر)»[1] -بقَلَمِي.

٢١٥- «نَصْب المَجانيق لِنَسْفِ قِصَّة الغَرانيق» - تأليف.

٢١٦- «النَّصيحة بالتَّحذير مِن تَخريب (ابن عبدِ المَنَّان) لِكُتُبِ الأئمَّةِ الرَّجيحة،ومَن تضعيفِهِ لِمئات الأحاديثِ الصحيحة»-تأليف.

٢١٧- «نَظريَّة العَقْد» - لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة - تحقيق الشَّيخ محمد حامد الفِقي -تخريج.

---

(١) وقد عزَا إليه، ونَقَلَ منهُ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ١١٩٠).

٢١٨- «نَقْد (التّاج الجامِع للأُصولِ)» / لِـمَنصور علي ناصِف - تعليق وتَخريج. (خ/ رَقْم: ٢٠).

٢١٩- «نَقد (نُصوص حديثيَّة في الثَّقافة العامَّة)» - تأليف.

٢٢٠- «الواسطَة بين الحقِّ والخَلْق» لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة - تعليق.

٢٢١- «وُجُوب الأخذ بحديثِ الآحادِ في العقيدةِ والأحكام» - تأليف.

٢٢٢- «وَصْف الرِّحلة الأُولَى إلى الحِجاز والرِّياض؛ مُرشِداً للجيشِ السُّعودِيِّ» - تأليف (خ/ رَقْم:٧).

٢٢٣- «وَضع الآصار في ترتيب أحاديث (مُشكِل الآثار)» - إعداد. (خ).

٢٢٤- «هِداية الرّواة إلى تَخريج أحاديث (المصابيح) و: (المِشكاة)» / لابنِ حَجَر - تخريج[1]- بتحقيقي (طُبِعَ في سِتَّة مُجلَّدات).

---

(١) ويتضمَّن (خُلاصات) التحقيق (الثاني) لـ«مشكاة المصابيح».

... هذا آخِرُ ما وَفَّقَنِي اللهُ -تعالى- لمعرِفَتِهِ، أو الوُقوفِ عليه -مِن تآليفَ، وتَحقيقاتٍ، وتَخريجاتٍ[1]-؛ سائلاً اللهَ -عزَّ شأْنُهُ- الرَّحْمَةَ لشيخِنا -بِكَرَمِهِ-، والمَزيدَ لي -مِن فَضلِهِ-.

---

(١) وثَمَّةَ عددٌ ليسَ بالقليلِ مِن الرَّسائلِ والكُتُبِ -مُنذُ وَفاةِ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ-؛ طُبِعَت مُستقلَّةً مِن مُؤلَّفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-، أو منقولةً عن أشرطتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-؛ لمْ أذكُرْ كَثيراً مِنها:

مِثال الأوَّل: «كتاب أحكام المساجد»؛ مأخوذٌ مِن «الثَّمر المُستطاب...».

ومِثالُ الثَّانِي: «الدعوة السلفيَّة، وموقف الحَركات الإسلاميَّة منها» -للشيخ محمد عيد عبّاسِي -بتعليقِ شيخِنا-.

وهي -في الأصل- مجلسٌ عِلْمِيٌّ.

ولكنِّي ذَكَرْتُ بعضَ ذلك -لشُهرتِهِ وانتِشارِهِ-؛ مِثل: «التوحيد -أوَّلاً- ...»، و«التصفية والتربية..».

واللهُ المُستعانُ.

الخاتمة

- نسألُ الله حُسْنَها -

... لا يَسَعُنا -مِن بَعْدُ- إلّا أنْ نَذْكُرَ حديثَ رسولِ الله ﷺ: **«ما مِن مُسلمٍ تُصيبُهُ مُصيبةٌ، فيقولُ ما أمَرَهُ اللهُ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾، اللهمَّ آجِرْنِي[1] في مُصيبَتِي، واخلُف لي خيراً منها؛ إلّا آجَرَهُ[1] اللهُ في مُصيبتِهِ، وأخْلَفَ اللهُ له خيراً منها»**[2].

مُستجِيبين لربِّ العالَمين؛ قائلِين مُردِّدِين: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾..

سائلِينَ اللهَ -تعالى- لِشيخِنا الرَّحْمَةَ والمَغفِرَةَ، ولنا الأجرَ والصَّبرَ...

إنَّهُ -سُبحانَهُ- سميعٌ مُجيبٌ.

«والحمدُ لله على توفيقِهِ، وأسألُهُ -تعالى- المزيدَ مِن فَضْلِهِ، وأنْ

---

(١) يُقالُ بالمَدِّ، وبغيرِ المَدِّ؛ أي: أجِرْنِي.
انظُر «إكمال المُعْلِم» (٣/ ٣٥٨) للقاضِي عِياض.

(٢) رواهُ مُسلمٌ (٩١٨) عن أُمِّ سَلَمَةَ.

يَرْزُقَنِي محبَّةَ لِقائِهِ عند مُفارَقةِ هذه الدُّنيا الفانِيَة، إلى الدَّارِ الأبديَّة الخالِدَة.. ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾»[1].

وكتب

أبو الحارِث الأثريّ الحلبيّ

يوم الثُّلاثاء: ٢٥/ جُمادَى الآخرة/ سنة ١٤٢٠هـ

... ثُمّ نَظَرْتُ فيه نَظرةً عامَّةً

-بقلَمِ التَّصحيح والتنقيح-

بعدَ فَجْرِ يومِ الخميسِ آخر أيَّام شهرِ ذِي الحِجَّة،

آخر شُهور سنة (١٤٢٧هـ)[2]

---

(١) خاتمة كِتاب «أحكام الجَنائز» (ص٣٢٦) -لشيخِنا-رَحِمَهُ اللَّهُ-.

(٢) واليومَ؛ بتاريخ ١٢/ ربيع الأوَّل/ سَنَةَ (١٤٣٢هـ)؛ انتهَيْتُ مِن مُراجعتِهِ للمرَّةِ الثالثةِ -بعدَ خمسِ سَنواتٍ مِن الطبعةِ الثانيةِ-.

واللهُ المُوفِّقُ، وهو -وَحْدَهُ- المُستعانُ، وعليه التُّكلان.

ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله-.

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
مقدمة	٥
-١- مُلَخَّص سيرته	٩
(تذييل)	١٤
(تَكْمِيلٌ)	٢٧
-٢- مع شيخِنا ... في شُهورِ حياتِهِ الأخيرةِ	٣٥
-٣- نصُّ وصيَّته	٦١
تفصيلٌ	٦٧
-٤- مسرد مؤلّفاته	٨٣
(فائدةٌ مُهِمَّةٌ)	١١١
(تنبيهٌ)	١٣٠
الخـاتمة	١٤٩
فهرس المحتويـات	١٥١

تم بحمد الله